إكرام عبد الرحيم

التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى

العولمة.. و التكتلات الإقليمية البديلة

A
330.956
A964t
c.1

مكتبة مدبولى

مكتبة مدبولى
العنوان: ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ ـ فاكس: ٥٨٧٢٨٥٤
الكتاب: التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادى العربى
الكاتب: إكرام عبدالمجيد
رقم الإيداع: ٢١٦٧ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى: 9 - 377 - 208 - 977
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
الطبعة الأولى: ٢٠٠٢
الغلاف: أحمد صفوت

عربية للطباعة والنشر
العنوان: ٧ & ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين
تليفون: ٣٢٥٦٠٩٨ ـ ٣٢٥١٠٤٣ ـ فاكس: ٣٣٩١٤٩٧

A
330.956
A964t

التحديات المستقبلية

تأليف
إكرام عبد الرحيم

RECEIVED
Gift

مكتبة مدبولى
2002

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١٣٩) ﴾

﴿آل عمران﴾

صدق الله العظيم

قال رسول الله ﷺ :

«يوشك أن تتداعي عليكم الأمم كما تتداعي الأكلة إلي قصعتها؛ قالوا: أو من قلة نحن يومئذ يارسول الله؟ قال : بلي ولكنكم كثير ولكنكم كغثاء السيل، ولكن الله قد قذف في قلوبكم الوهن؛ قالوا: وما الوهن يا رسول الله ؟ قال : حب الدنيا وكراهية الموت».

صدق رسول الله ﷺ

إهـــداء

إلى كل من يحب هذا الوطن الجميل
ويدافع عن كرامته حتى الموت

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١١
الفصل التمهيدى : المتغيرات الدولية والإقليمية	١٣
أولاً: المتغيرات الدولية المعاصرة	١٤
ثانياً: المتغيرات الإقليمية المعاصرة	٢٥
هوامش الفصل التمهيدى	٣٤
الباب الأول : التكتل الاقتصادى العربى: محاولاته ومعوقاته	٣٧
الفصل الأول: التكتل الاقتصادى الإقليمى مفهومه وأهميته وأشكاله	٣٩
المبحث الأول : مفهوم التكتل الإقليمى: أسبابه وأهميته	٤١
المبحث الثانى : شروط التكتل الإقليمى: مزاياه وأشكاله	٥٦
الفصل الثانى : محاولات التكتل الاقتصادى العربى قديما وحديثاً	٦٧
المبحث الأول: نظرة عامة على التكتل الإقتصادى العربى قديماً والتطور التاريخى لاقتصاديات الوطن العربى	٦٩
المبحث الثانى : محاولات التكتل الاقتصادى العربى حديثاً	٨٢
الفصل الثالث: معوقات التكتل الاقتصادى العربى ومقوماته	٩١
المبحث الأول: معوقات التكتل الاقتصادى العربى	٩٣
المبحث الثانى : مقومات التكتل الاقتصادى العربى	١٠١
هوامش الباب الأول	١٠٣
الباب الثانى : التكتل الاقتصادى العربى وتحديات العولمة الاقتصادية	١١١
الفصل الأول : مفهوم العولمة وآلياتها الاقتصادية	١١٣
المبحث الأول : مفهوم العولمة	١١٥
المبحث الثانى : آليات العولمة الاقتصادية	١٢٧
الفصل الثانى : العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية	١٤٣
المبحث الأول: طبيعة العلاقة بين التعددية والإقليمية تناقض أم تكامل ؟	١٤٥

المطلب الأول : مدخل تاريخى لنشأة الجات ومنظمة التجارة العالمية ١٤٥
المطلب الثانى: طبيعة العلاقة بين الإطار متعدد الأطراف والإقليمية ١٦٩
المبحث الثانى : قواعد الإطار المتعدد الأطراف التى تحكم الإقليمية ١٧٣
الفصل الثالث : التكتل الاقتصادى العربى وتحديات الإطار المتعدد الأطراف ١٨١
المبحث الأول : علاقة الدول العربية بالإطار المتعدد الأطراف ١٨٣
المبحث الثانى: تحديات الإطار المتعدد الأطراف على التكتل الاقتصادى العربى ١٨٨
هوامش الباب الثانى ١٩٦
الباب الثالث : التكتل الاقتصادى العربى وتحديات المشروعات الإقليمية البديلة ٢٠٥
الفصل الأول : مشروع التكتل الإسلامى ٢٠٧
المبحث الأول: مدخل تاريخى لمشروع التكتل الإسلامى ٢٠٩
المبحث الثانى: التحديات التى يطرحها المشروع الإسلامى ٢١٥
الفصل الثانى : مشروع التكتل الشرق أوسطى ٢١٧
المبحث الأول : مدخل تاريخى لمشروع التكتل الشرق أوسطى ٢١٩
المبحث الثانى : تحديات المشروع الشرق أوسطى ٢٣٢
الفصل الثالث : مشروع التكتل المتوسطى ٢٣٩
المبحث الأول: مدخل تاريخى لمشروع التكتل المتوسطى ٢٤١
المبحث الثانى : تحديات المشروع المتوسطى ٢٥٥
هوامش الباب الثالث ٢٦١
الخاتمة ٢٦٩

مقدمة

إن ما يعيش فيه العالم من متغيرات عديدة ، توجب على الدول النظر مرة أخرى فى مساراتها ، فوجود الدول فرادى فى ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها، حيث المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولى نحو الإقليمية ، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة فى كل منطقة من العالم ، فى الدول المتقدمة والنامية ـ على حد سواء .

فالدول الكبرى تلوذ بمحيطها الإقليمى وتوسعه فنجد أمريكا تنشئ منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) ، وتدعو لإنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين ، وتجعل المحيط الباسفيكى امتدادا إقليمياً لتنشئ تكتلاً إقليمياً مع بعض الدول الأسيوية وأستراليا وهو تكتل «الأبيك» الذى يمتلك حوالى ٥٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى، وأكثر من ٥٠٪ من التجارة فى السلع، و ٣٧٪ من تجارة الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك هناك **مبادرة العملاقة عبر الأطلنطي** المبادرة الأوروبية الأمريكية، التى تعد من أهم المبادرات التكاملية التى شهدها عقد التسعينات ، وهناك أيضاً الدعوة الأمريكية لإنشاء **سوق شرق أوسطية** يكون لها فيه دور فعال تضمن فيه مصالحها.

ولم يقتصر هذا التوجه المتزايد نحو الإقليمية على أمريكا، بل تعد أوربا هى أول من سلكت طريقه، حيث فى أوربا الاتحاد الأوربى الذى يرغب فى التوسع ليشمل أوربا كلها بدولها الغنية والفقيرة والمتقدمة والمتخلفة، بل تريد أوربا أن تستغل إطارها الإقليمى عبر البحر المتوسط لإنشاء تكتل بينها وبين دول جنوب المتوسط. وهناك القمة الآسيوية الأوروبية التى تبغى فى النهاية إحداث نوع من التكتل مع آسيا وأيضا كما ذكرنا المبادرة الأوربية الأمريكية.

وقد كان للدول النامية نصيب كبير فى إقامة تكتلات إقليمية نذكر منها فى آسيا «**الآسيان**» وفى أفريقيا «**الكوميسا**» وفى أمريكا اللاتينية السوق الجنوبى «**ميركوسور**» ومجموعة الأندية، **والسوق المشتركة لأمريكا الوسطي ، والسوق الكاريبى**.

وبالإضافة لهذه التكتلات: هناك التكتل الاقتصادى العربى الذى يواجه أخطر أزماته وأحرج مساراته ـ بعد عقود عديدة من محاولات التكتل الاقتصادى العربى ـ فى وقت تتعاظم فيه المخاطر والتحديات التى تواجهها المنطقة العربية وفى وقت تلوذ فيه الدول الكبرى قبل الصغرى بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية كذراع واقية من هذه المخاطر التى تعصف بها.

ويواجه الوطن العربى، فى هذا الوقت بالذات، الكثير من التحديات التاريخية والخارجية من أهمها: أزمة الثقة التى خلفتها حرب الخليج الثانية، ووهن العلاقات العربية البينية وتدنى مستوياتها، وضآلة ما حققته مشاريع التكامل العربى من منجزات . وهناك أخطر تحدٍ يواجهه الوطن العربى ، ألا وهو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليمية بديلة فى المنطقة العربية ، ومن أهم هذه التكتلات التكتل المتوسطى التى تدعو له أوربا والتكتل الشرق أوسطى الذى تتزعمه أمريكا وإسرائيل وتروج له المؤسسات الدولية. وهناك أيضاً بالإضافة إلى هذه التحديات تحدى العولمة، ذلك التحدى القادم الذى لم نعد له العدة ولا نعرف كيف نواجهه أو نتعامل معه . كل هذا يؤكد لنا أهمية وجود تكتل اقتصادى عربى فعلى وفعال نستطيع أن نواجه به كل هذه التحديات.

فصل تمهيدى

المتغيرات الدولية والإقليمية

إننا فى عالم وعصر أبرز ما يميزهما ليس الثوابت المستقرة عبر التاريخ وإنما المتغيرات التى أفرزها(١)، وتتصف هذه المتغيرات بخصائص وصفات غير مسبوقة فى تاريخ العالم ، حيث تتصف بسرعة الحركة وتصاعد إيقاعاتها، وعمق تأثيرها على نواحٍ تتمشى مع ما يحدث من متغيرات دولية وإقليمية ومحلية.

وقد شهدت البيئة الدولية العديد من المتغيرات والتطورات الهامة منها: انهيار التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية(٢)، وتزايد الاتجاه المضطرد نحو تدويل الحياة الاقتصادية فى كل بلد على حدة، حيث لم تعد الحدود الوطنية كافية فى عصرنا هذا لنمو القوى الإنتاجية نمواً مضطرداً إلا فى إطار التدويل المضطرد للحياة الاقتصادية بكاملها(٣)، وهذا ما يطلق عليه العولمة الاقتصادية، أو تسارع العلاقات فيما بين البلدان فى مجالات التجارة والسياحة والسفر والتكنولوجيا والتمويل والاستثمار فى الفرص التى تفتحها عملية العولمة تلك(٤) ، وفى إطار هذه العولمة يظهر الاتجاه المتزايد نحو التكتلات الدولية والإقليمية، والتى تجمع بين دولتين أو أكثر داخل إطار سياسى واقتصادى معين ـ ويتعاظم دور الشركات دولية النشاط ويتزايد دور المؤسسات الدولية.

وبالإضافة إلى تلك المتغيرات العالمية التى تؤثر فى الدول والأفراد على حد سواء، توجد متغيرات قد لحقت بمنطقتنا العربية من أبرزها : حرب الخليج الثانية ، واتفاقيات التسوية مع إسرائيل ، والدعوة لإقامة تكتلات إقليمية بديلة عن التكتل الاقتصادى العربى ومن أهم هذه التكتلات: التكتل الشرق أوسطى الذى تتزعمه أمريكا وإسرائيل والتكتل المتوسطى الذى تتزعمه أوربا، ولعل هذه المتغيرات الدولية والإقليمية لها تأثيرها القوى على وجود تكتل اقتصادى عربى.

أولاً: المتغيرات الدولية المعاصرة:

١ـ نهاية النظام العالمى القديم والدعوة لنظام عالمى جديد:

كان للحرب العالمية الثانية، وما تمخضت عنه من تقسيم العالم إلى معسكرين بعد هزيمة دول المحور أكبر الأثر فى صياغة الأيديولوجية، التى سادت النصف الثانى من القرن العشرين، سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى، حيث ائتلفت مجموعة من الدول فى معسكر تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية واتبعت هذه الدول المنهج الرأسمالى فى إدارة الاقتصاد، بينما تحالفت مجموعة دول أخرى فى معسكر يتبع الاتحاد السوفيتى وينتهج المنهج الشيوعى القائم على نظريات الاقتصاد الشمولى والذى تتولى الدولة إدارة كافة شئونه(٥).

وقد كان الارتباط وثيقاً بين التوجهات السياسية والاقتصادية فى هذه الفترة، وقد أدى هذا الارتباط إلى عدم حدوث تغير جذرى فى منظومة الاقتصاد الدولى، إلا عندما تداعت إحدى ركائز الهيكل السياسى والأيديولوجى المستقر، وذلك عندما انهار الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٩، وتساقطت النظم القائمة فى دوله الواحد تلو الآخر فأطلقت الدول الشيوعية ـ سابقاً ـ العنان لليد الخفية لترتيب الأوضاع الاقتصادية بها، وهذا لايقتصر فقط على الدول، وإنما تجاوز حدود عالم الستار الحديدى المنهار إلى دول أخرى فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية(٦)، وقد كان هذا التحول الجوهرى بمثابة حجر الزاوية للتوجه نحو نظام اقتصادى عالمى جديد، ولكن قبل أن نتحدث عن التطورات التى طرأت على توجهات النظام الاقتصادى العالمى فى أواخر الثمانينات واستمرت خلال التسعينيات، فالتطورات التى حدثت ليست فروعاً بلا جذور ولم تحدث فقط من جراء الانهيار الشيوعى، ولكنها أيضاً نتاج التغيرات التى اعترت الوضع الاقتصادى العالمى فى السبعينيات على وجه الخصوص، والتى تمثلت فى انهيار نظام (بريتون دودز) أسعار الصرف الثابتة والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة تحت الضغط التى تعرضت لها

الولايات المتحدة فى وائل التسعينيات من الحلفاء، خاصة فرنسا لرفضها الاحتفاظ بالدولار عندما أغلق الرئيس الأمريكى نيكسون نافذة الذهب، وأنهى نظام بريتون دودز لأسعار الصرف الثابتة، وطبق بدلاً منه نظام تعويم أسعار الصرف الذى تمت الموافقة عليه فى مؤتمر صندوق النقد الدولى فى جامايكا فى عام ١٩٧٦ .

أثرت السياسة الداخلية للولايات المتحدة فى النظام العالمى بشكل كبير وبنهاية عام ١٩٧١ تحولت أمريكا بسبب حرم فيتنام من دائن إلى مدين، بالإضافة إلى عدة عوامل أخرى تسببت فى هذا الدين مثل الارتفاع الشديد فى أسعار الطاقة، والتقلبات الحادة فى أسعار صرف العملات الرئيسية، التى أدت إلى تقليص قدرة الدول المتقدمة على الإبقاء على معدل نمو اقتصادى كاف لاستمرار توليد فرص العمل، وتنفيذ البرامج الاجتماعية التى بدأت فى الخمسينيات والستينيات.

وكان لأزمة البترول فى السبعينات أثرها فى تفشى حالة التضخم ثم من الكساد التضخمى فى الدول المتقدمة، وتدهور الإنتاجية والكفاءة(٧) .

وقد بلغت أزمة المديونية الخارجية ذروتها فى عام ١٩٨٢ الأمر الذى أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية فى الدول الصناعية، وسعت كل منها إلى فرض أقصى قدر من الحماية لصناعاتها ذات الميزة النسبية أو المتفوقة، مما أثر سلباً على حرية التجارة والتدفقات السلعية فيما بين الدول وخاصة صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة(٨).

ونتيجة لهذه المتغيرات وغيرها شهد العقد الأخير تغييراً يكاد يكون شاملاً ويشير إلى ظهور نمط جديد فى النظام الدولى الذى سيسود القرن الحادى والعشرين(٩) . فقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيراً يكاد يكون شاملاً فى البيئة الدولية، ومن ضمن هذه التغيرات التى حدثت فى البيئة الدولية هى انهيار الاتحاد السوفيتى، وانتهاء الحرب الباردة بإنهياره. ولم يكن انهيار الاتحاد السوفيتى ـ السابق ـ مجرد سقوطه وتفككه كنظام وكقوة عظمى وانسحابه من المسرح الدولى كمنافس للقوة

العظمى الأخرى ، وإنما كان فى نفس الوقت نهاية لنظام دولى بقواعده ونظمه وعلاقاته نظام ظل يوجه ويحكم الحياة الدولية لمدة نصف قرن، وشأن كل التحولات التاريخية الكبرى مثل هزيمة نابليون والنظام الذى أراد فرضه على أوربا عام ١٨١٥ والحربين العالمين الأولى والثانية ونتائجهما، كان لابد أن يكون للتحولات التى أحدثها تصدع الاتحاد السوفيتى وغيابه عن المسرح الدولى آثاره العميقة والواسعة على الخريطة السياسية للعالم وعلاقات القوى فيه(١٠).

حيث بانهيار المعسكر الاشتراكى انهار التوازن الدولى الذى كان قائماً فى القرن العشرين بين معسكر اشتراكى ومعسكر رأسمالى، وتلاشى ما كان ينتجه هذا التوازن من فرص للمناورة أمام دول العالم الثالث(١١) ، ويمكن القول هنا أن البيئة التنافسية بين القوتين العظميين هى التى سمحت ببروز كتلة عدم الانحياز أى الحياد الإيجابى، بقيادة مصر والهند ويوغسلافيا فى محاولة للدفاع عن مصالح العالم الثالث المتحرر حديثاً، والذى يحدوه الأمل فى النمو والتنمية من أجل حياة أفضل للمواطنين ، الذين يعيشون فى مستوى العدم فى العالم الثالث(١٢)، وانطلاقاً من أن النظام الدولى متغير ومرن فإن النظام الجديد قد انبثق نتيجة متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية. وكأى نظام لابد من تجاوز ذاته باستمرار، فقد تجاوزت التناقضات السياسية والاقتصادية والعسكرية ذاتها فى فترة الحرب الباردة، التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.. مما أسفر عن وجود قوة واحدة جديدة هى الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً من تسعينيات القرن العشرين(١٣) ، ومن هنا بدأ العالم بكل دوله القوية والضعيفة يعترف بأن الولايات المتحدة بكل المعايير الاقتصادية والعسكرية والسياسية والقوة الحاكمة والميسرة لشئون العالم المعاصر، وأنها تمارس سيطرة زعامة شاملة على النظام العالمى الجديد(١٤) .

ومن جهة أخرى تراجعت احتمالات الحروب العالمية الكبرى، وحلت آليات المنافسة الاقتصادية إلى حد كبير محل آليات الصراع العسكرى بين القوة الرأسمالية

الكبرى التى قدر لها الهيمنة على النظام العالمى الجديد ، وبرغم ظهور مراكز قوى رأسمالية مهمة حكومية فى أوربا واليابان وشرق آسيا إلا أن الظاهر حتى الآن هو نوع من الهيمنة شبه المنفردة للولايات المتحدة على مسارات النظام العالمى الجديد.

وقد كان من نتائج ذلك التطور انكماش دور غالبية الدول النامية فى النظام الاقتصادى العالمى إلى درجة تصل إلى حد التهميش فى بعض الحالات(١٥) وزاد تهميش العالم الثالث بعد أن خلقت الموجة الثالثة (**عصرما بعد الصناعة**) بدائل كثيرة للمواد التى تنتجها البلدان النامية، وبعد أن زاد الاندماج داخل النظام الرأسمالى العالمى وعبر أقاليم وتكتلات تعطى مساحة أكبر من تكامل الإمكانيات ولعل هذا ما يفسر تراجع العالم الثالث فى التجارة الدولية، وأيضاً نجاح المشروع الرأسمالى الاحتكارى فى السيطرة الكاملة على إيرادات بلدان العالم الثالث عبر الصناديق الدولية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى(١٦) ، وبالرغم من الدلائل الراهنة، التى تشير إلى أن الولايات المتحدة هى اليوم أكثر قوة من أى وقت آخر بل إنها الدولة الوحيدة فى العالم التى تمتلك كل عناصر القوة الكونية(١٧) وفى مقدمتها القوة الاقتصادية الجبارة، والقدرة العسكرية والنووية الفائقة، والنفوذ السياسى المستند إلى هذا وتلك، فإنه ليس من المستبعد أن يبرز فى المستقبل القريب نظام عالمى تتعدد فيه مراكز القوى وتتراجع فيه الهيمنة الأمريكية. ومما يرجح هذا الاعتقاد أن الولايات المتحدة قد تكاثرت عليها عوامل الضعف والتفكك الداخلى، كما أنها تواجه صعوبات جمة فى التوفيق بين متطلبات القيام بدورها الخارجى، فى تسيير شئون العالم ومتطلبات إدارة وتطوير شئونها الداخلية ضد انتشار الجريمة والمخدرات والتحلل الأخلاقى والتفكك الأسرى والبطالة، وتدهور التعليم وبطء النمو فى الإنتاجية بالقياس إلى بقية الدول الكبرى(١٨).

وكل هذه الحقائق تؤكد أن هيمنة الولايات المتحدة فى المرحلة الراهنة، هو ناتج عدم تبلور بديل للخروج من الفوضى أكثر منه ناتج تفوق حقيقى للولايات المتحدة فى مجالات حاسمة(١٩) .

ومن جهة أخرى فإنه إلى جانب التناقضات، التى تهدد بانحسار الدولار الأمريكى ظهرت قوى كبرى لايمكن التهوين من شأنها ، تنازع الولايات المتحدة السيادة فى الشئون العالمية وتسعى إلى أن يكون لها موقع فى حكم العالم يساعدها على تنمية مصالحها، ولعل أبرز هذه القوى هو الاتحاد الأوربى واليابان والصين، ومن ثم فالنظام العالمى المتوقع فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين سيكون على الأرجح نظاما متعدد القطبية.

وأغلب الظن أن التنافس بين أقطاب متعددة وإن لم يصل إلى حد الحرب المسلحة - كما سبق ذكره - يمكن أن يتيح أمام الدول الساعية إلى التنمية فرصًا أفضل للحركة، والاستفادة من النظام الاقتصادى السياسى العالمى الجديد مع الحفاظ على درجة معقولة من الاستقلال، وذلك بالقياس إلى النظام العالمى ذى القطب الواحد(٢٠).

٢- العولمة والعولمة المضادة:

لعل من أهم المتغيرات العالمية التى يمر بها العالم هى اقتصاد عالمى يعيش مرحلة تحول جذرى تتخللها عولمة متزايدة ومطالبة ملحة من الدول النامية، لأخذ مكانها فى هذه العولمة بدل البقاء فى الهامش موضوعا للتنافس بين الكبار(٢١).

وليست هذه العولمة ظاهرة حديثة تماما، فلقد عرف العالم ظواهر قريبة الصلة من هذه الظاهرة خلال فترات تاريخية مختلفة. فالحقبة الرومانية تقدم نموذجًا واضحًا يعرف «**بالسلام الرومانى**» ، الحقبة الإسلامية خاصة فى عهد هارون الرشيد تقدم نموذجاً آخر يطلق عليه بعض العلماء «**السلام الإسلامى**» ، الحقبة الحديثة تقدم نموذج «**السلام البريطانى**» خاصة فى العهد الفيكتورى، حيث كانت الإمبراطورية البريطانية هى الإمبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس وهو ما يعرف «**بالسلام البريطانى**» العامل المشترك بين هذه النماذج التاريخية الثلاث يتمثل فى الاعتماد على القوة فى محاولة فرض النموذج الحضارى للدولة القوية، وإن كان النموذج الإسلامى قد حاول الاستناد إلى أساليب التعامل النفسى من أجل فرض النموذج

الحضارى الإسلامى ، إلا أن عنصر القوة ظل عنصراً حاسماً فى فرض أى من هذه النماذج.

والحقبة المعاصرة تقدم نموذج العولمة كتعبير عن المحاولة الأمريكية لفرض النموذج الأمريكى اقتصادياً وسياسياً وثقافياً من أجل ما يمكن أن يطلق عليه «**السلام الأمريكى**» ، والجديد فى هذا النموذج أنه يقوم على رؤية أمريكية للعالم تقوم على أن الحياة على كوكب الأرض تواجه مشكلات خطيرة تهدد الحياة على هذا الكوكب باستمرار، وإن مواجهة هذه المشكلات إنما تتطلب إطاراً عالمياً منظماً وفقاً لقواعد معينة تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية غير الحكومية ، من أجل الوصول إلى استراتيجية عالمية متناسقة ومنسجمة تكفل الحفاظ على استمرار الحياة على كوكب الأرض، وتحقق فى ذات الوقت آمال شعوب العالم فى الحياة الحرة الكريمة، ومن ثم فالعولمة تحاول أن تستند إلى إطار أيديولوجى أخلاقى نابع من ظروف العالم الموضوعية، ومن الجوانب الجديدة أيضاً فى هذا النموذج هو أسلوب تحقيقه فهو لايقوم على أساس استخدام القوة الظاهرة فحسب، وإنما يعتمد أساساً على ما يطلق عليه علماء السياسة الأمريكية بأساليب القوة المرنة أو اللينة وهى أساليب واسعة المدى تبدأ من الحوار والإقناع وصولاً إلى الحملات الإعلامية المكثفة التى تروج للرؤية الأمريكية للعالم وللأساليب الأمريكية المقترحة للتعامل مع هذا العالم، وانتهاء باستخدام أساليب التعامل النفسى مع شعوب العالم للتمهيد لاستخدام أساليب القوة الظاهرة بما فى ذلك القوة العسكرية ، إذا ما تطلب الأمر ذلك من أجل الحصول على القبول العام لاستخدام هذه القوة باعتبارها البديل الوحيد المناسب للتعامل مع موقف معين(٢٢).

وقد كتب الكثير عن العولمة التى أصبحت خلال فترة قصيرة مرجعاً لتحليل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وأخذت العلوم الاجتماعية المختلفة فى تجديد مناهجها للتعامل مع العولمة وإفرازاتها.

ومع أن حركة تخطى الحدود الجغرافية ودمج العالم سياسياً واقتصادياً وثقافياً

كانت موجودة على مر العصور، ولكن هذه الحركة من خلال العولمة الجديد أخذت تتصارع خلال العقد الأخير من القرن العشرين بفضل الثورة التقنية والعلمية وثورة الاتصالات والمعلومات، وساعد على ذلك أيضاً انتهاء إزدواجية مناهج استغلال الموارد وتنميتها من خلال «السوق أو التخطيط المركزى» أو «الرأسمالية الاشتراكية» لصالح الخيار الأول، والذى جاء بانهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة كآخر تعبير له إلى أن يظهرجديد على الساحة العالمية (٢٣).

ورغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم العولمة، يمكننا وصف هذه العملية بكونها «التوسع المضطرد فى تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات بالتوازن مع الثورات المستمرة فى الاتصالات والمعلومات التى حدت بالبعض إلى تصور أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية »(٢٤) .

وتؤسس فكرة العولمة على ثلاثة أسس هم:

١ـ السوق المالية المندمجة.

٢ـ تكنولوجيا الاتصالات .

٣ـ السوق العالمية المندمجة .

وقد تضافرت عدة عوامل لتسبب نشأة وتنامى ظاهرة العولمة ومؤثراتها، فهذه تكتلات إقليمية بين دول متجاورة تهدف لإنشاء سوق مشتركة بينها. وهذه تحالفات لشركات عملاقة تهدف لتوسيع أسواقها عالميا ، وتلك شركات عالمية متعددة الجنسية تطمح لابتلاع أكبر قدر ممكن من السوق العالمية بقدراتها التنافسية الهائلة وهذه معايير الجودة العالمية (أيزو ٩٠٠٠)، غير تحديدات المنافسة الهائلة التى أفرزتها الاتفاقية العالمية للتجارة (**الجات**)، التى استهدفت تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات، ولا ننسى أنا تكنولوجيا المعلومات قد أسهمت فى جعل العالم قرية واحدة وربطت أسواقه حتى تمثل سوقاً كبيراً يلتقى فيها المشترى والبائع على شبكات الإنترنت وشاشات الحاسب متخطية حواجز اقتصادية وسياسية وجغرافية وثقافية عديدة (٢٥) ومن هذا يتضح أن العولمة لم تعد ظاهرة تخص التبادل التجارى

فقط، وينبغى أن نلاحظ أن قرابة ثلث إنتاج الصناعة والزراعة موجه الآن للتبادل فى الأسواق ، كما أخذت النظم الإنتاجية المتمركزة على الذات حتى تاريخ قريب فى التفكيك لصالح إعادة تكوين منظومة إنتاجية مندمجة عالميا، وأخذت التكنولوجيا الوطنية فى الزوال لتترك المكان لتكنولوجيا عالمية الانتشار(٢٦) وهنا ظهر دور متميز لعدد من الوحدات الإنتاجية للشركات دولية النشاط بل إن الاتجاهات العالمية تفرض نفسها على مختلف نواحى الصناعة الحديثة، حيث هناك اتجاه متعاظم نحو توحيد وتنميط المواصفات العالمية أو المقاييس الفنية ، والاتجاه لتوحيد الأذواق العالمية، حيث نكاد نلمح مولد المواطن العالمى وكذلك فإن النظم القانونية للمعاملات لم تعد دائما نظم وطنية ، وقد جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية فى أثر جولة أورجواى ـ آخر جولات الجات ـ لتأكيد هذا الاتجاه لتنظيم وضبط المعاملات الدولية فى مجال تجارة السلع والاستثمار والملكية الفكرية.

وكذلك فإنه فى الوقت نفسه الذى يتجه فيه العالم إلى نوع من الاقتصاد العالمى، فإننا نعايش تطورات مماثلة على تطور النظام الاقتصادى الدولى المؤسسى، وهنا نلاحظ التعاون الدولى بين الدول الصناعية(٢٧) مجموعة السبعة أو (الثمانية) أو مجموعة الدول العشرة الصناعية تكتسب أهمية متزايدة فى تحديد أوضاع الاقتصاد العالمى، وأيضاً فإنه لايمكن إنكار الدور الذى يلعبه كلا من صندوق النقل الدولى والبنك فى توجيه السياسات الاقتصادية والمالية لعدد من الدول الصغيرة والمتوسطة(٢٨) .

وصارت الأسواق المالية أيضاً مندمجة إعلاميا هى الأخرى ، وكذلك تقسيم العمل بين المراكز والأسواق فى التغيير من حيث الكيف كناتج تصنيع العالم الثالث.

وباختراق الأسواق العالمية، وهنا اتجاه للتكتل الدولى والإقليمى ولاريب أن العولمة الجديدة دأبت على أن تأكل قدرة الدولة الوطنية على إدارة الاقتصاد الداخلى(٢٩)، إلا أن العولمة فى حد ذاتها لم تلغ وجود الدولة ولكنها فى معظم

الأحيان حجّمت هذا الدور. وقد أرتبط تحرير الأسواق فى ظل العولمة بمبدأ تقليص دور الدولة فى الاقتصاد من خلال أدوات عدة ،كالتخصيص وتقليص العبء الضريبى على رأس المال لتشجيع الاستثمار والانتقال عبر الحدود(٣٠) .

ويمكن القول إن العولمة بمظاهرها الاقتصادية المشار إليها تؤدى إلى تغيير فى أنماط العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول من جهة ، والعلاقات بين المؤسسات العالمية والإقليمية المعنية وبين الدول من جهة أخرى، إضافة إلى تغيير «قواعد اللعبة» فى الأسواق المختلفة، وتعديل أو ترجيح ميزات القوى الاقتصادية على الصعيدين المحلى والعالمى ، لذا ليس من المستغرب تباين وجهات النظر والمواقف حولها فيما بين الإتجاهات الفكرية والسياسات المختلفة(٣١)، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن العولمة ليست سوى وسيلة الدول الصناعية للهيمنة، وانها «أمركة» للعالم جاء رد الفعل العنيف ضد العولمة وآلياتها فى المظاهرات ـ التى قامت بها الاتحادات العمالية ورعاة حماية البيئة وغيرهم ـ التى صاحبت وأفشلت قمة منظمة التجارة العالمية فى سياتل فى خريف ١٩٩٩ لتؤكد عمق الاختلاف حول العولمة داخل قطاعات المجتمع الأمريكى نفسه و المجتمعات الصناعية الأخرى أيضاً ، إضافة إلى عمق الاختلافات التقليدية بين الكتل الصناعية الكبرى فيما بينها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان،أو بين هذه والدول النامية حول القواعد التى تحكم العولمة بجانبها المالى والتجارى وحول مسارها(٣٢) .

ويمكن القول هنا أن هناك علامات فاصلة فى التاريخ الحديث لمسيرة العولمة مرحلة، قبل «سياتل»، ومرحلة ما بعد «سياتل»، حيث انعقدت أعمال الاجتماع الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية، وسوف نذكره بالتفصيل فى الباب الثانى ـ فلايخفى على أحد أن منظمة التجارة العالمية أصبحت تشكل أحد أهم أذرع وأدوات العولمة ، وأنها أهم أضلاع المثلث الذى يضم صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، منظمة التجارة العالمية ، باعتبارها المنظمات الرئيسية المفوضة بإدارة النظام الاقتصادى الجديد المعولم.

فقد تم استقبال اجتماع «سياتل» بموجة من المظاهرات الغاضبة ، عمت بقاع عديدة من العالم، فلقد اندلعت مظاهرات ضخمة تحركت من ميدان الأمم المتحدة فى جنيف بسويسرا يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٩٩ : قبل بدأ المؤتمر ، رافعة شعارات معادية لمنظمة التجارة العالمية شارك فيها آلاف المواطنين من الحرفيين والمزارعيين ، تساندهم نخبة من رجال الاقتصاد والفكر والمال من بينهم «موريس آليه» أستاذ الاقتصاد الفرنسى الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، وفى نفس الوقت نظم أكثر من عشرين ألف شخص فى فرنسا احتجاجاً على ممارسات منظمة التجارة العالمية، وحمل المتظاهرون الذين ساروا فى قلب باريس لافتات كتبوا عليها شعارات معارضة لتوجهات منظمة التجارة العالمية، وأكدوا فيها أن «العالم ليس سلعة يتداولها الأقوياء.

وأثناء انعقاد المؤتمر تحولت مدينة (سياتل) فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى ساحة قتال بين المتظاهرين ، الذين وصل عددهم إلى نحو مائة ألف شخص، والسلطات الرسمية فى الدول المضيفة ، وتعتبر تلك الموجة الاحتجاجية العارمة ضد منظمة التجارة الدولية «ظاهرة جديدة» هى الأولى من نوعها فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية حرب فيتنام(٣٣) . ولم تكن (سياتل) نهاية أخر الصرخات التى أطلقت ضد العولمة، بل واصل مناهضى العولمة التعبير عن رفض العولمة وذلك بشتى الطرق، وفى كل الأماكن منها التظاهر ضد قمة (كيبك) الأخيرة، حيث اجتمع فى الأسبوع الأخير عن شهر أبريل سنة ٢٠٠١ أكثر من أربعة وثلاثين رئيس دولة من أمريكا اللاتينية والشمالية فى مدينة كيبك الكندية لإماطة اللثام عن خطتهم لإقامة منطقة تجارة حرة فى الأمريكتين بحول عام ٢٠٠٥ (٣٤) .

وقد صادمت المظاهرات وأعمال العنف أعمال القمة الثالثة للأمريكتين بمدينة (كيبك) الكندية وتواصلت أعمال الاشتباكات بين قوات البوليس ومناهضى العولمة وحرية التجارة فى شوارع المدينة، الأمر الذى حول المنطقة إلى «منطقة قتال» وقد استخدمت قوات الشرطة كل أشكال العنف لإخماد المظاهرات المناهضة للعولمة،

وقد تواصلت الأعمال المناهضة للعولمة تجاه اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (٣٥) وتجاه مؤتمر دافوس فأصبحت هناك ظاهرة يمكن أن يطلق عليها العولمة المضادة ظهرت بشكل واضح فى (سياتل)، واعتقد أنها لن تنتهى إلى أن تعدل **العولمة الظالمة** من تصرفاتها المضادة ضد الدول الفقيرة وضد النموذج الأمريكى للعولمة، الذى لاتبغى إلا مصالح الطبقة الغنية فى المجتمع الأمريكى والغربى.

ويمكن القول هنا أن حقبة التسعينيات كانت تمثل فترة التمرير الهادئ لآليات وأدوات العولمة الجديدة بعد سقوط «حائط برلين» وانهيار الاتحاد السوفيتى. وظل العالم فى حالة غيبوبة واحتضار للتوازن «خلال التسعينيات» حيث كانت أدوات العولمة «النشيطة» تدس «السم فى العسل»، وتقدم للعالم صورة وردية لمستقبل العالم فى ظل العولمة، وذلك تحت شعار العولمة السعيدة بلا آلام ودموع على حد ما جاء فى الكتابات التبشيرية هنا وهناك(٣٦) .

وهكذا كان العالم فى حالة تحرير كامل ولكن عند نهاية التسعينيات تفجرت تناقضات العولمة فى الشمال والجنوب، وأفاق العالم من غفوته ـ وأطلق صيحته المدوية فى «سياتل» ضد ترتيبات واتفاقات «منظمة التجارة الدولية» . والاعتراض على إطلاق جولة جديدة للتفاوض بشروط بلدان العالم الأول، والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وجاءت الشعارات والهتافات، التى ملأت شوارع سياتل ، لتعكس العديد من المعانى لعل أهمها «الناس والشعوب» قبل الأرباح ـ وهكذا فإن فشل سياتل يعكس بداية تفجر تناقضات العولمة خاصة عدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وضرورة إعادة توزيع عناصر القوة فيما بين بلدان العالم الأول «مجموعة السبع» فى عالم ما بعد سياتل.

ويعد من أهم منجزات فشل «مؤتمر سياتل» هو إبطاء الهرولة نحو الاندماج فى مسيرة العولمة دون تأمل وروية .. كما أن الشعار الذى رفعه المتظاهرون ضد «مؤتمر سياتل» «**لا نريد تجارة حرة .. بل نريد تجارة عادلة**» يلخص جوهر المشكلة.. إذ أن التأمل فى مغزى الفرق بين تجارة حرة وتجارة عادلة يحمل العديد من المعانى

والتداعيات ، لأنه قد تكون «مجرية بلا عدالة» وأن الحرية التى لاتعود إلى العدالة والانصاف» ليست سوى شعار براق لايحقق الاستقرار والتوازن على الصعيد العالمى(٣٧) .

ثانياً : المتغيرات الإقليمية

١ـ حرب الخليج الثانية :

إن ما شهدته المنطقة من أحداث جسام وعلى رأس هذه الأحداث حرب الخليج الثانية، التى لاتدخل فى إطار المتغيرات الإقليمية بل المتغيرات العالمية، والتى لانغالى أيضاً بوصفها حرباً عالمية ثالثة مصغرة ومكثفة فهى حرب عالمية تم إخراجها بمواصفاتها عالم اليوم من حيث أمد الحرب، وأسلوب إدارتها تكنولوجيًا ومعلوماتيًا. إذ أن التحالف الدولى الذى قام باسمه حرب الخليج الأخيرة خير دليل على «عالمية»هذه الحرب فى مسبباتها ونتائجها وتداعياتها، فهى حرب جاءت لتتوج العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية الجارية على الصعيد العالمى منذ منتصف الثمانينيات، ولتعيد تشكيل خريطة العالم جغرافياً واقتصادياً وسياسياً على نار ساخنة(٣٨)، لمصلحة قادة الشريعة الدولية الذين يحكمون بها العالم الذى لا يعترف إلا بالعمالقة، أما الأقزام فإما تابعين أو مناوئين يتم إحتواؤهم تبعاً لإستراتيجية الإحتواء الأمريكية .

وليس لحرب الخليج تأثير عالمى فقط بل إن تأثيرها الإقليمى على منطقة الشرق الأوسط عامة والكيان الصهيونى والمنطقة العربية خاصة تأثير ذو أبعاد متعددة فكان تأثيره إيجابى على دول معينة قد تختلف أهداف كل منها عن الأخرى، وأهمها إسرائيل ، وتركيا وإيران هذا فى الإطار الإقليمى ، أما فى الإطار الدولى فكانت أمريكا من أكثر المنتفعين بتدمير العراق والكويت.

وإذا عودنا إلى الإطار الإقليمى . فسوف نجد (إسرائيل) أكثر المنتفعين وأكثرهم تجميعا لغنائم هذه الحرب فلم تقف موقف المتفرج كما يدعى البعض، بل وقفت

موقف المشارك الفعال الذى حقق العديد من الأرباح والمكاسب السياسية والمالية والعسكرية، وبشكل خاص من الولايات المتحدة وألمانيا وهولندا، والمجتمع الدولى بأكمله حيث ظهرت إسرائيل بأنها ضحية للعدوانية العربية.

أمـا **تركيا** فقد حققت العديد من المكاسب الاستراتيجية والسياسية والمالية وتصاعد دورها الإقليمى(٣٩) **وإيران** تعتبر من المستفيدين من حرب الخليج الثانية:

أولاً: بمبادرة العراق بالتخلى عن المطالبة بالسيادة على ممر شط العرب المائى.

ثانياً : إضعاف قوة العراق العسكرية(٤٠) فهؤلاء من أهم الأقطاب الإقليمية المستفيدة من عملية تدمير العراق وإغراق دول الخليج فى الديون وأعباء الحرب وإضعاف توجهها القومى.

أما على الصعيد الدولى فنجد الولايات المتحدة قد تخلصت من قوة عسكرية صاعدة كانت مناوئة لها فى المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية لها.

ويمكن هنا أن نقول إن فى سياق حرب الخليج الثانية فإن صدام حسين لم يغير قواعد اللعبة السياسية، كما ادعى البعض فحوادث الغزو كثيرة فى التاريخ المعاصر،إنما الطرف الذى غير قواعد اللعبة السياسية هو الغرب الذى اتحد فى ظل قيادة دولة عظمى واحدة وهى الولايات المتحدة ، ولايعنى كلامنا هنا أننا مع ما فعله صدام حسين بل إننا ضده على طول الخط فما فعله صدام حسين كارثة بمعنى الكلمة على النظام القومى العربى. ويتضح لنا هنا أن الحرب ضد صدام حسين كانت قضيتهم الوطنية العاجلة ، غير أنه لايخفى أن الحرب فى وجه من وجوهها كانت حملة تأديبية، تحاول جعل العراق أمثولة لغيره من دول العالم الثالث فى ظل نظام عالمى جديد، وهذا ما ورد نصا فى تصريح رئيس الولايات المتحدة فى المؤتمر الصحفى فى (١ / ٣ / ١٩٩١ م) **من أن الولايات المتحدة قد صممت هذه الحرب بحيث لا تحتاج إلي استعمال قوتها المسلحة في كل نزاع مقبل** والعنصر المهم فى هذا التصريح هو توقع نزاع أى استمرار الصراع(٤١).

واستكمالا لتأثير هذه الحرب على المنطقة نذكر منها التأثير السلبى وهو ما قادت

إليه حرب الخليج الثانية من نتائج مدمرة على النظام القومى العربى، وعلى الجامعة العربية وعلى الاتجاهات الفكرية والسياسية فى الوطن العربى(٤٢)، حيث كما يقول المفكر المغربى محمد عابد الجابرى **(أن كل دولة قطرية عربية أصبحت كيانا دولياً ونفسياً وسياسياً واقتصادياً في ذاته يمثل حلقة في نظام دولي لا يسمح بالتغلب عن أي منهما . وقد تحولت القطرية إلي وطنية وأصبحت اليوم الحقيقة الأساسية في العالم العربي، أما القومية فقد أصبحت عاجزة عن التعبئة من أجل الوحدة)**(٤٣)، وأصبح العرب هم الخاسرين ـ كعادتهم ـ خاسرين دولة عربية من دول التوازن الإقليمى فى المنطقة، وخاسرين شعباً محاصراً من المجتمع الدولى بأجمعه.

وخاسرين أموالاً كانت من المفترض أن توجه إلى التنمية الاقتصادية، وتقدر الخسائر المادية المباشرة التى لحقت بالاقتصاد العربى من جراء كارثة الخليج بحوالى ٦٢٠ مليار دولار.

وفى النهاية أدت هذه الحرب إلى فرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية وثروتها وقراراتها ومواقفها السياسية، وستكون الولايات المتحدة صاحبة الكلمة العليا فى ترتيب أوضاع المنطقة، بالشكل الذى خططت له حليفتها الاستراتيجية «إسرائيل»(٤٤).

وتسعى الولايات المتحدة لعدم فك الحصار على شعب العراق، وتفتعل المشاكل عن طريق المفتشين الدوليين، وتتجسس على العراق علنا وفى وضح النهار، وتثور عندما تعلن رفضها لذلك، وذلك كله تحت غطاء الأمم المتحدة والشرعية الدولية المعوجة.

فهذه الحرب بكل ما نتج عنها من تداعيات أعلنت عن عجز النظام العربى وانكساره ووقوفه على حافة الانهيار (٤٥). وقد هيئت المنطقة لتقبل المشروع الشرق أوسطى الذى تطرحه أمريكا وإسرائيل.

٢ ـ عمليات التسوية بين العرب والإسرائيليين :

كانت زيارة السادات إلى القدس سنة ١٩٧٧ بداية لطرح جديد للعلاقات بين

مصر وإسرائيل حيث بدأت تظهر نغمة السلام التى تم ترديدها كثيرا، وقد كان من نتائج هذه الزيارة أن تأزمت العلاقات المصرية العربية، ومن نتائجها الأخرى عقد عدة اتفاقيات منها وثيقتين تم الاتفاق عليهما فى كامب ديفيد فى ١٩٧٨ م .

الوثيقة الأولى : قد سميت (**بإطار السلام في الشرق الأوسط**) وسميت الثانية (**إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل**) وتلى هاتين الوثقتين إبرام معاهدة سلام مصرية إسرائيلية سنة ١٩٧٩ م . وبهذه المعاهدة قد عزلت مصر عن الأمة الإسلامية والوطن العربى (٤٦) .

وما يمكن قوله على هاتين الاتفاقيتين أنهما اتفاقيتا تسوية بين مصر وإسرائيل وليس بين العرب وإسرائيل حيث ظلت التسوية فى إطارهما فقط.

ولكن بعد فترة لا تتجاوز عشر سنوات بدأت الدعوة لعقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط، وذلك بعد أن سنحت الفرصة وتهيئت الظروف الدولية والإقليمية لعقد هذا المؤتمر فى مدريد سنة ١٩٩١ برعاية أمريكية سوفيتية (سابقا) ، ولأول مرة يجلس معظم العرب على مائدة المفاوضات مع الإسرائيليين ومعظمهم قانعين فى قرارات أنفسهم بأن السلام هو الحل الوحيد المتاح أمام أعينهم.

ولكن هذا المؤتمر لم يحقق النتائج المرجوة منه، حيث تشدد كل طرف فى طرح مطالبه، وفى أثناء انعقاد مؤتمر مدريد بشكل رسمى كانت هناك اتصالات غير رسمية وعلى مستوى عالٍ من السرية تسير فى تقدم سريع، كانت نهايتها التوصل إلى (**اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني/ الإسرائيلي**) . فى أوسلوا فى سبتمبر سنة ١٩٩٣ بين الإسرائيليين ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذى بموجبه اعترف كل طرف بالآخر وتأسست السلطة الفلسطينية، وبدأت عملية إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى غزة والضفة الغربية(٤٧).

ويشكل هذا الاتفاق تحولاً نوعياً فى الصراع العربى الإسرائيلى(٤٨) ، حيث ولأول مرة لاقى اتفاق تسوية مع إسرائيل موافقة غالبية الحكومات العربية ـ باستثناء ليبيا. سوريا. اليمن . لبنان. العراق ـ والمجتمع الدولى، بعكس اتفاقيات مصر التى

لاقت معارضة عربية شديدة اعتبر البعض الاتفاق الفلسطينى ـ الإسرائيلى بداية الطرح العملى للنظام الشرق أوسطى وجانبه الاقتصادى السوق الشرق أوسطية، من خلال هذا الاتفاق تم طرح مشاريع للتعاون، وتم طرح سوق على المستوى المصغر الثنائى (الفلسطينى / الإسرائيلى)، والمستوى الثلاثى (الفلسطينى / الأردنى/ الإسرائيلى). وقد نص الملحق الرابع والثالث وهما الملحقين الاقتصاديين فى الاتفاق على إقامة سوق شرق أوسطية، وتعاون اقتصادى إسرائيلى فلسطينى أردنى وهو ما كانت تسعى إسرائيل لتحقيقه (٤٩) .

وتلا هذا الاتفاق المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية (١٩٩٤) التى لاقت المعارضة العربية . وبعد ذلك تم توقيع اتفاق القاهرة (١٩٩٥) ثم توقيع الاتفاق الثانى لإعلان المبادىء فى الشهر الثانى فى واشنطن . ثم توقيع اتفاق الخليل فى (١٩٩٧) (٥٠). وبالإضافة إلى هذه الاتفاقيات هناك مشاريع اتفاقيات أخرى لم تكتمل بعد على المسار السورى والمسار اللبنانى ـ وحتى بعد تحرره من دنس إسرائيل ـ والمسار الفلسطينى ، وبالرغم أن هذه المحاولات الدؤوبة ، تتعثر من حين إلى آخر إلا أنها مطروحة باستمرار لاتكل ولا تمل أمريكا وإسرائيل من إعادة طرحها ، وبرغم أن هناك تراجع فى عملية التسوية من جانب الإسرائيليين . وظهر هذا بشكل أكثر وضوحاً عندما وصل أريل شارون إلى رئاسة الوزراء فى إسرائيل.

جـ ـ الدعوة لتكتلات بديلة فى المنطقة العربية:

هذه الدعوة لإقامة تكتلات بديلة فى المنطقة العربية ليست حديثة بل هى دعوة قديمة قدم الاستعمار، الذى حاول بشتى الطرق تجزئة الوطن العربى وإخراجه من هويته العربية الواحدة، وتحويله إلى هويات مختلفة ومتناقضة ومتصارعة، فلم يعترفوا بالتاريخ المشترك واللغة المشتركة والمصير المشترك والحضارة المشتركة ، ولم يعترفوا بأننا وطن واحد وإن لم يوضع هذا الوطن فى إطار تكتل شكلى فهناك تكتل فعلى يضم هذا الوطن إن أبى الاستعمار أو لم يأب.

ودعوات الاستعمار لإقامة تكتلات بديلة فى المنطقة العربية تزدهر أكثر وأكثر كلما كان الوطن العربى ضعيفاً خاضعا ، فأزدهرت هذه الدعوة أثناء الحرب العالمية الثانية ،حيث أنشأت بريطانيا ما يسمى **بمركز تموين الشرق الأوسط** ، وكان هدفه تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى فى الدول الواقعة شرق وجنوب المتوسط حيث لايتهدد استقرار المنطقة بسبب نقص الغذاء، وقد أرادت بريطانيا إبقاء هذا التكتل الاقتصادى كجهاز تخطيطى إقليمى يربط المنطقة بالمركز البريطانى . ولكن هذا المشروع التكتلى لم يستمر حيث رفضت الولايات المتحدة هذا الأسلوب، حتى لايغلق سوق المنطقة أمامها(٥١) . وبعد هذا المشروع مرت المنطقة بمحاولات متعددة لتنظيمها بتحرير أو إسقاط مشروعات أمنية الطابع ، ذات مسحة عسكرية سياسية أو اقتصادية فى بعض الأحيان. فظهر اقتراح (انجلو ـ أمريكى) بإنشاء قيادة الشرق الأوسط (**الميكوم**) فى أواخر ١٩٥١ مع تشكيل قيادة عليا مركزها القاهرة مؤلفة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وكانوا يحلمون بانضمام دول الشرق الأوسط إليهم ولكن العرب رفضوا حلف الدفاع الشرق أوسطى الغربى.

وفى أغسطس ١٩٥٢ كانت هناك محاولات لإنشاء منظمة دفاعية شرق أوسطية وهذه المحاولة أيضاً غربية أمريكية بريطانية.

وفى عام ١٩٥٥ م ظهر حلف (**بغداد**) حيث اجتماع الموقعون لوضع معاهدة رسمية تضمنت الهيكل التنظيمى للحلف يتكون من إيران. تركيا. العراق. باكستان. ولكنه فشل بسبب رفض العرب له.

وبعد ذلك حلف (**السنتو**) الحلف المركزى ليحل محل حلف بغداد فى منتصف الستينيات ولكنه لم يستمر(٥٢) وظل التمهيد الدائم والمستمر لإنشاء تكتل إقليمى فى المنطقة العربية يرتبط أرتباطاً أساسياً بالمصالح الغربية(٥٣).

واستمرت المحاولات لإقامة تكتل تابع فى المنطقة للغرب، ولكنه طوال العقود الثلاثة الماضية أدت حالة الحرب مع إسرائيل إلى تعطيل مشاريع التكتل الغربية فى المنطقة، فالعالم العربى كان رافضاً الاشتراك فى أية ترتيبات إقليمية تشمل إسرائيل.

ولكن تغير الوضع الدولى والإقليمى الذى شجع على ازدهار الفكرة مرة أخرى وذلك لأسباب دولية وإقليمية ، لعل من أهمها حرب الخليج الثانية ذلك الحدث المفاجىء الأشبه بالزلزال الذى مزق العالم العربى على نحو لم يحدث من قبل ذلك فى التاريخ الحديث للعرب، فقادة هذه الحرب إلى نتائج مدمرة على النظام العربى ، وعلى الجامعة العربية، وعلى الاتجاهات الفكرية والسياسية فى الوطن العربى، وسمحت بعض الدول العربية لقواعد أجنبية بالتواجد على أراضيها(٥٤).

وتشكل تحالف دولى بقيادة الولايات المتحدة انضمت إليه بسرعة مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى والمغرب من أجل المساعدة فى تحرير الكويت، وهنا زادت انقسامات الأنظمة والشعوب فى العالم العربى على أنفسها واندلعت حرب التحرير كما يسمونها (عاصفة الصحراء) ، وانطلقت بمقتضى هذه الحرب الآلة الحربية الغربية الجهنمية لكى تقلع الأخضر واليابس مستبيحة فى حربها ضد العراق كل أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية المشروعة وغير المشروعة، وحررت الكويت ولكن بعدما تم تدميرها هى والعراق، حيث دمرت الكثير من بنية العراق التحتية، وتهددت وحدته الإقليمية فى الشمال (الأكراد) وفى الجنوب (الشيعة).

وتعتبر حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة (١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) ، المسئولان الرئيسيان عن حالة السيولة، التى يشهدها الوضع الإقليمى العربى(٥٥) .

وفى ظل هذه الظروف التى يعيشها الوطن العربى وفى ظل غياب تصور عربى مشترك للمستقبل سارع الآخرون إلى رسم تصوراتهم المستقبلية للمنطقة العربية. ومحاولة فرضها على العرب فهناك (**المشروع الشرق أوسطى**) الذى تحركه إسرائيل والولايات المتحدة أساسا من أجل خلق واقع تندمج فيه إسرائيل فى المنطقة من موقع التفوق والاستعلاء، وتخلق لنفسها عمقاً استراتيجياً مع العرب من خلال التعاون الاقتصادى، ومن خلال الزج بمشروعات إقليمية تؤسس لإسرائيل دورا محورياً فى المنطقة .

وتنفى إسرائيل فى هذا المشروع «**فكرة القومية العربية**» التى قال عنها بيريز - رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق - فى الرباط حيث مؤتمر القمة الاقتصادى الأول للشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إنها دفنت فى هذه اللحظة - كما ينبغى - هذا المشروع النظام الإقليمى العربى(٥٦) وذلك عن طريق تذويب الهوية العربية فى كيان أكبر يجمع كل عوامل الفرقة العربية ، حيث تخرج من هذا الكيان بلاد عربية وتدخل فيه بلاد أخرى غير عربية مثل تركيا وإسرائيل وإيران(٥٧).

ومن جهة أخرى يحاول الأوربيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمى فى المنطقة من خلال ما يسمى «بالشراكة العربية - الأوروبية»(٥٨)، وهذه الشراكة هى الفكرة السياسية التى عبر عنها «**مؤتمر برشلونة**» ويشمل مشروع الشراكة جميع الدول التى تطل على البحر الأبيض المتوسط جميعا باستثناء ليبيا، وتشمل هذه الرؤية بالطبع إسرائيل، وهى تبدو كرد على إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد هى بمقدرات الشرق الأوسط(٥٩).

وهذه الشراكة غير متكافئة بطبيعة الحال حيث تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية ، وغير خاف أن أحد الدوافع الأساسية للمشروع الأوربى هو وقف تيار الهجرة إلى أوربا من البلدان العربية، وإعادة جانب من العمالة العربية المتواجدة فى أوربا إلى بلادهم الأصلية ، وهو أمر يجب أيضاً أخذه فى الاعتبار بالنسبة لدول المغرب العربى عند التفكير فى المستقبل(٦٠).

ويتضح من هذا أن هناك مخاطر عديدة على أمتنا العربية من المشاريع الغربية المطروحة علينا (الشرق أوسطية أو المتوسطية) فالمشروعان يقومان على (**تجزئة العرب إلي أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الاقتصاد العالمي جزء كبير في المشروع الشرق أوسطى وبعض هذا الجزء في المشروع المتوسطى**(٦١) .

يتضح لنا من خلال استعراض التطورات الإقليمية والدولية أن هناك تحديات عديد تطرح نفسها على المنطقة العربية بعضها عالمى والآخر إقليمى .

وأهم هذه التحديات هى :

١- التحدى الأول : وقد جاء نتيجة لانتهاء جولة أورغواى وتوقيع اتفاقات الجات فى مراكش ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥ لتحرير تجارة السلع والخدمات وانتقال رءوس الأموال، وتهدف إلى تدويل الحياة الاقتصادية أو ما يسمى بالكوكبة أو العولمة التى يراد أن تخضع لها جميع دول العالم.

٢- التحدى الثانى : وقد استهدفت المنطقة العربية بطرح مشروع «الشرق أوسطية» بعد أن لاح فى الأفق سراب التسوية السلمية إثر الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى عام ١٩٩٤ وعقد للتبشير بهذا المشروع مؤتمرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدءاً من الدار البيضاء أكتوبر ١٩٩٤ ، ومروراً بعمان فالقاهرة والدوحة والبقية تأتى.

٣- التحدى الثالث : يتمثل فى تحريك الاتحاد الأوربى للتعاون مع دول شرق وجنوب البحر المتوسط التى كان معظمها إلى - أمد قريب - ضمن دائرة النفوذ الأوربى بأسواقها ومواردها الأولية، وعقد للتبشير بالمتوسطية **مؤتمر برشلونة** نوفمبر ١٩٩٥ وصدر فى ختامه إعلان برشلونة(٦٢) . فيتضح من هذا أن التحديات التى تواجهها الاقتصاديات العربية عديدة ولابد من التصدى لها بعقلانية وتفاعل مستمر؛ لتقليل أضرارها وتعظيم منافعها فى عالم يتجه نحو الكوكبة، وتزيل فيه الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وانتقال الأموال والأشخاص(٦٣).

□□□

هوامش : الفصل التمهيدى

(١) محمد سيد أحمد ، التكامل والتنابذ حول البحر الأبيض المتوسط . السياسة الدولية، القاهرة، العدد (٢٤) إبريل ١٩٩٦ ص ٩٠ .

(٢) د. محمود رضا فودة، نظام عربى أم شرقى أوسطى، مجلة الباحث العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد (٣٥) يونيو ١٩٩٤ . صـ ٨٠ .

(٣) د. فؤاد مرسى، مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر، الطبعة الأولى منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٠ صـ ١٩ .

(٤) د. يوسف صايغ، على عتبة القرن الحادى والعشرين، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الرابع، خريف ١٩٩٣ صـ ٧ .

(٥) أسامة المجدوب، الجات مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ١٩٤٧ ـ ١٩٩٤ الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦ صـ ١٩ .

(٦) المجدوب ، الجات مرجع سبق ذكره، صـ ٢٠ .

(٧) أسامة المجدوب، العولمة الإقليمية، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، يناير ٢٠٠٠، صـ ٤٨ .

(٨) المجدوب، الجات، مرجع سبق ذكره، صـ ٢٢ .

(٩) د. نظام العباسى ، د. أحمد ظاهر . الموقف العربى والمتغيرات الراهنة فى البيئة الدولية، شؤون عربية، العدد (٩١)، سبتمبر ١٩٩٧ صـ ١١٧ .

(١٠) د. سيد أمين شلبى، ما بعد الحرب الباردة. الأهرام الاقتصادى . العدد (١٤٨٩)، ٢١ يونيو ١٩٩٧ صـ ٦٤ .

(١١) د. إبراهيم العيسوى ، التنمية المنشودة فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية ، مصر المعاصرة، العدد (٤٤٣) يوليو ١٩٩٦، السنة السابعة والثمانون ، القاهرة صـ ١٠٩ .

(١٢) أمين إسكندر، البديل القومى فى مواجهة النظام الشرق الأوسطى . المنابر صـ ٥٢ .

(١٣) د. نظام العباسى . د. أحمد ظاهر . مرجع سبق ذكره، صـ ١١٧ .

(١٤) د. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمى الجديد الحقائق والأوهام، السياسة الدولية، العدد (١٢٤) إبرايل ١٩٩٦ م صـ ٤٢ .

(١٥) د. العيسوى ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٠٩ .

(١٦) أمين إسكندر، مرجع سبق ذكره، صـ ٥٢ .

(١٧) د. عبد الله ، مرجع سبق ذكره، صـ ٤٢ .

(١٨) د. إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره، صـ ١١٠ .

(١٩) د. سمير أمين ، فى مواجهة أزمة عصرنا ، الطبعة الأولى، سيناء للنشر القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦ .

(٢٠) د. العيسوى، مرجع سبق ذكره، صـ ١١٠ .

(٢١) غسان العربى، النظام التجارى العالمى الجديد، مجلة شئون الأوسط، العدد السادس والعشرون، فبراير ١٩٩٤ صـ ٦٥ .

(٢٢) د. محمد سعد أبو عمود، التحدى الثقافى للعولمة، الأهرام ١٨ يونيو ١٩٩٩ ، صـ ١٠ .

(٢٣) د. ماجد عبد الله المنيف، النفط والعولمة الاقتصادية ، السياسة الدولية ،عدد (١٤٢)، اكتوبر ٢٠٠٠ صـ ٣٢ .

(٢٤) المجدوب، العولمة والإقليمية ، مرجع سبق ذكره، صـ ٣٦ .

(٢٥)د/ أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجى، عرض نجوى نظمى، الأهرام الاقتصادى، العدد (١٥٣٢) ١٨ مايو ١٩٩٨ صـ ٦٥ .

(٢٦) د. سمير أمين ، مرجع سبق ذكره، صـ ٧٠ .

(٢٧) د. البيبلاوى ، مرجع سبق ذكره . صـ ١١ .

(٢٨) المرجع السابق . صـ ١٢ .

(٢٩) د. أمين مرجع سبق ذكره، صـ ٧٠ .

(٣٠) د. المنيف . مرجع سبق ذكره، صـ ٣٥ .

(٣١) المرجع السابق. صـ ٣٤ .

(٣٢) المرجع السابق. صـ ٣٥ .

(٣٣) عبدالمجيد محمد راشد ، العرب والعولمة ، نحو نموذج معرفى لظاهرة العولمة وآثارها على الأمة العربية ، دراسة غير منشورة، صـ ٤٨ .

(٣٤) رضا محمد هلال، كرستين عبدالله، قمة كيبك وردود الفعل الإقليمية والدولية، السياسة الدولية ، العدد (٢٤٥) يوليو ٢٠٠١ .

(٣٥) جريدة الأهرام ٢٣ إبريل ٢٠٠١ . صـ ٤ .

(٣٦) راشد مرجع سبق ذكره، صـ ٤٨ .

(٣٧) المرجع السابق صـ ٤٩ .

(٣٨) د. عبد الفضيل . مرجع سبق ذكره، صـ ٣٣ .

(٣٩) د. غازى حسين، النظام الإقليمى والسوق الشرق أوسطية، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٩٤، صـ ٨ .

(٤٠) طلعت مسلم، قضايا ومتطلبات الأمن العسكرى العربى فى نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادى والعشرين ، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة، ١٩٩٤ ، صـ ٢٤٩ .

(٤١) د. أحمد صديقى الدجانى ، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤى عربية وأمريكية . الطبعة الأولى ، دار سعاد الصباح، الكويت ١٩٩٢ صـ ١٩٤ .

(٤٢) د. غازى حسين المرجع السابق صـ ٨ .

(٤٣) د. إبراهيم كروان ، المعضلات العربية فى التسعينيات ، ترجمة منال الشوربجى، السياسة الدولية ، العدد (١١٧) يوليو ١٩٩٤ صـ١٤ .

(٤٤) د. حسين ، مرجع سبق ذكره، صـ ٨ .

(٤٥) علاء عبدالوهاب ، الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، الطبعة الأولى، سيناء للنشر ، القاهرة ١٩٩٥ صـ ٨٤ .

(٤٦) د. الشافعى محمد بشير، التنظيم الدولى ، الطبعة الأولى، سيناء للنشر، القاهرة ١٩٩٥ صـ ٨٤ .

(٤٧) د. على الدين هلال ، سيناريوهات المستقبل، السياسة الدولية، العدد (١٣٣) يوليو ١٩٩٨ صـ ١٤٥ .

(٤٨) جورج المصرى ،غزة ـ أريحا تسوية مستحيلة، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، مارس، ١٩٩٥ صـ ٥ .

(٤٩) عبدالوهاب . المرجع السابق صـ ٨٤ .

(٥٠) د. هلال . المرجع السابق صـ ١٤٥ .

(٥١) د. محمد محمود الإمام ، بازار عبر الشرق الأوسط تهافت الأسس ، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثانى القاهرة ، يوليو ١٩٩٤ صـ ٤٢ .

(٥٢) عبدالوهاب . مرجع سبق ذكره، صـ ٥٣ .

(٥٣) د. أحمد صدقى الدجانى، فى مواجهة النظام الشرق أوسطى، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربى . بيروت ١٩٩٤ .

(٥٤) حسين، مرجع سبق ذكره ، صـ ٥ .

(٥٥) د. سعد الدين إبراهيم ، الرؤى المستقبلية للمشرق العربى، كراسات اقتصادية، استراتيجية العدد (٥٢)، السنة السابعة ١٩٩٧ ص ٨ .

(٥٦) مرجع سبق ذكره، صـ ١٢٧ .

(٥٧) إسكندر . مرجع سبق ذكره، صـ ٥٣ .

(٥٨) د . العيسوى ، مرجع سبق ذكره، صـ ١٢٧ .

(٥٩) سيد أحمد مرجع سبق ذكره، صـ ٨٩ .

(٦٠) د. العيسوى ، مرجع سبق ذكره، . صـ ١٢٧ .

(٦١) د. عبد الفضيل ، مرجع سبق ذكره، .صـ ٩١ .

(٦٢) د. سليمان المندرى، السوق العربية المشتركة فى ظل العولمة ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى ١٩٩٩ صـ ٢٠٧ .

(٦٣) المرجع السابق صـ ٧ .

□□□

الباب الأول

التكتل الاقتصادى العربى
محاولاته ومعوقاته

الفصل الأول: التكتل الاقتصادى الإقليمى مفهومه وأهميته وأشكاله.

الفصل الثانى: محاولات التكتل الاقتصادى العربى قديماً وحديثاً.

الفصل الثالث: معوقات التكتل الاقتصادى العربى ومقوماته.

الفصل الأول

التكتل الاقتصادى الإقليمى

مفهومه . وأسبابه . وأشكاله

المبحث الأول: مفهوم التكتل الإقليمى وأسبابه وأهميته.

المبحث الثانى: شروط التكتل الإقليمى ومزاياه وأشكاله.

المبحث الأول :

مفهوم التكتل الإقليمى وأسبابه وأهميته

قد استعرضنا فى الفصل السابق الهيمنة الدولية التى تمخضت عنها نهاية الحرب الباردة ، وتغير الواقع المستقر الذى ساد قرابة نصف قرن، وتداعيات هذه الحقبة التى تراوحت من دواعى توحيد التوجه الدولى وصهره فى ثقافة كونية واحدة إلى تنافى النزاعات الوطنية والإقليمية ، وتزايد التكتلات التى تعدت حدود تحرير التجارة لتغطى كافة أوجه الحياة المعاصرة.

فى ظل هذا الزخم من الجهد الدولى بحثا عن الهوية التى أصابتها ضربة قاصمة بانهيار البناء الأيديولوجى المستقر، شهد العالم مؤخراً نشاطاً متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء فى إطار ثنائى أو شبه إقليمى أو إقليمى .

وتعتبر هذه الظاهرة نتيجة للروابط التاريخية والثقافية والجغرافية القائمة بين الدول المنضمة إلى هذه التكتلات ، كما أنها تعتبر رمزاً للعلاقات السياسية القائمة بينها والأيديولوجية السائد فيها ـ هذه هو المفترض فى التكتل الإقليمى ولكن نجد بعض التكتلات الإقليمية لايوجد بينها هذا التجانس الثقافى والحضارى ـ ومن هذه التكتلات ما يسرع بخطى حثيثة نحو تحقيق أغراضه فيفرض نفسه على العلاقات الاقتصادية الدولية ، بينما تتعثر خطى غيره حتى يختفى من الوجود أحيانا.

وقبل أن نتعرض لجوهر الدراسة ينبغى علينا أن نبدأ بتحديد المفاهيم التى تستخدمها فى هذه الدراسة فنبدأ بالتعرف على معنى كلمة «**أقليمي**» وهو مفهوم وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول فى منطقة معينة ، وهو وسيط يتخذ موقفاً وسيطاً بين التعاون الدولى أو العالمى من ناحية، والتعاون الثنائى بين الدول الفاعلة فى النظام العالمى من ناحية أخرى.

أما بالنسبة لتعريف كلمة «تكتل» أو «تكامل» ، فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما فى تعريف التكتل :

الاتجاه الأول : اتجاه عام يعرف التكامل على أنه «**أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة ، دون المساس بسيادة أي منهما**» وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذى يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاونى بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لامعنى له ، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية، والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

الاتجاه الثانى : فهو اتجاه أكثر تحديداً يعتبر التكامل «**عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولاً إلي أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر علي سيادة الدولة**» ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقد الاختصاصات، وسلطان صنع القرار فى مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية .

ونحن هنا مع **الاتجاه الثاني** الذى يعنى فى مضمونه أن التكامل أو التكتل هو الوصول إلى الإحساس بالحاجة وإقامة مؤسسات، واتخاذ إجراءات من القوة والانتشار ، وحيث تضمن التوقع بإمكان إجراءات التغيير السلمى بين السكان فى داخل إقليم معين.

وتشير لفظة «**التكتل**» إلى دمج أجزاء فى كل واحد، ورغم حداثة عهدها، فقد ازداد الاهتمام بها فى الأدب الاقتصادى على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار فى الوقت الحاضر.

إلا أن هذه الصيغة استخدمت فى أوقات مختلفة لتعنى مقاصد متباينة ، **فعلي المستوي الدولي** استخدمت لوصف أي شكل من أشكال العلاقات الاقتصادية الدولية.

أما علي المستوي الوطنى، فقد اتجهت لتعنى تقليص التباينات الاقتصادية والاجتماعية فى مجال توزيع الثروة والدخل، كما جاء لفظ التكامل فى الإطار الاقتصادى الجزئى لتغطى أشكالاً من العلاقات المتشابكة على مستوى المشروعات،

بينما يشير **مفهوم التكامل السلبى والتكامل الإيجابى** إلى الأسلوب المستخدم فى التكامل، سواء كان قاصراً على آلية التحرير أوالأخذ بآليات تدخلية فى إطار العملية الإنتاجية المشتركة.

ومع حلول عام ١٩٥٠ اتجه استخدام التكامل وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية فى الوقت الحاضر لتربط التكامل الاقتصادى بمبدأ الكفاية الإنتاجية، من خلال استغلال الإمكانات البشرية والمواد المادية، بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية (٧).

ويبقى التكامل فى مفهومه الحديث عملية سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة متناسبة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها (إقليماً ومحلياً) وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل فى صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية، وهذا يؤكد أولوية وشرطية القرار السياسى الموحد فى ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية (٨).

وقد عرَّف العديد من علماء الاقتصاد **تعريف التكامل الاقتصادى**، فقد عرف **بيلا بلاسا** التكتل الاقتصادى بأنه **عملية وحالة**، فبوصفه عملية يتضمن التدابير التى يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة، إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه فى الإمكان أن يتمثل فى انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية(٩).

ويناقش **ماكلوب** التعريف الذى يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادى فيقول «إن فكرة التكامل الكامل تنطوى على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التى يتيحها التقسيم بكفء لعمل، ويضيف أنه فى نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديداً، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافى

الذى نشأت فيه هذه السلعة(١٠)، أو بالمكان الذى تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية فى جميع أنحاء المنطقة المتكاملة مع تعريف «تساوى» وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل وللإحلال.

وصفوة القول إن جميع المدخلات يلزم اعتبارها صالحة لإمكان استخدامها فى إنتاج جميع المخرجات المتصورة، كما يلزم اعتبار جميع المدخلات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات المتصور فى إنتاجها.

وفى إطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية، يرى ماكلوب أن جوهر التكامل الاقتصادى العام ينظر إلى إزالة العقبات، التى تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطاً ضرورية، وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل الكامل، الذى يتطلب أيضاً إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز الذى ألمحنا إليه، وأن تؤكد عدم التحيز الذى قد تمليه الظروف الجغرافية التى صنعها الإنسان(١١).

ومع الاختلاف فى التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التى نادى بها بعض الاقتصاديين الغربيين أمثال تنبرجن، بيلا بلاسا، وبندر، وميردال فى أن التكامل هو العملية الاقتصادية والاجتماعية التى تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة. ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعاً للحصول على مكاسب اقتصادية فى صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعاً لذلك(١٢).

ويُعرِّف لبيب شقير التكامل الاقتصادى بأنه: «عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته المتصاعدة ـ والتى تبدأ من منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركى، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، التكامل الاقتصادى الكامل ـ حسب ما يحقق كل شكل منها من قوة فى درجة الترابط العضوى بين اقتصاديات الأطراف، ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادى بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة

لصالح (الجماعة المتكاملة)، التى يجرى إنشاؤها وتستخدم وسائل وأدوات متنوعة ومتباينة لتحقيق هذه الأهداف التى تتوقف عليها طبيعة هذه الوسائل والأدوات ومداها ـ ومن هنا تعقد فكرة «التكامل الاقتصادى» وعمليته، حيث لاتقتصران، من حيث دوافعهما وطبيعتهما وآثرهما على الجانب الاقتصادى وحده، ولكنهما تخضعان للعديد من العوامل المركبة من سياسية واجتماعية وتاريخية وجيو سياسية ، فضلاً عن كونهما تجريان حسب كل حالة، فى إطار نظم وظروف دولية ذات طبيعة معقدة ومركبة هى الأخرى مما يجعل من الضرورى دراسة هذه الجوانب جميعاً لفهم الطبيعة الحقيقية والعميقة لعملية التكامل الاقتصادى(١٣) .

ويتضح من خلال هذه التعريفات أن التكامل الاقتصادى عملية ليست بسيطة بل هى عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى فى العلاقات الاقتصادية والسياسية، كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار شكلية فى الاقتصاد الوطنى لأطراف فى عملية التكامل(١٤).

وبعد تعرفنا على مفهوم التكامل الإقليمى فإنه يجب علينا أن نتعرف على مفهوم التعاون الإقليمى وذلك لأن فى بعض الأحيان نجد خلط بين التكامل الإقليمى والتعاون الإقليمى.

يضرب التعاون الاقتصادى فى التاريخ الإنسانى إلى أعماق بعيدة وتتأرجح صوره المبكرة من مجرد التفاهم والمشاورة إلى توثيق الأوامر بين الدول الأعضاء(١٥) ، فلا يمكن أن تحيا الدول طويلاً وتظل حياتها مستمرة وهى فى عزلة عن بعضها البعض، لأن الطبيعة الإنسانية والتضامن فى المصالح والاشتراك فى النهوض بالحضارة يدعوها جميعاً بل يدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة وإلى إنماء روابط التكامل الإنسانى، التى تربط بينهما كما يدفعها إلى تكوين روابط جماعية تضمها جميعاً ومن تلك الروابط الجماعية التعاون الدولى(١٦).

ويمكن تعريف التعاون:

بأنه مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات فى المجالات المختلفة التى تسمح

بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين مكانياً ، أو جغرافياً، أو منتمين إلى دين واحد، أو ذو أصول عرقية واحدة، وإذا ما تم ربط التعاون الإقليمى فالأمر هنا يتصل بتفاعلات فى إقليم جغرافى معين وبين عدة دول تنتمى إلى هذا الإقليم الجغرافى، وعادةً ما يشتمل التعاون الإقليمى على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أى التحرر من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية(١٧) .

والتعاون الإقليمى: مفهوم وسط بين التعاون الدولى من ناحية والتعاون الثنائى من ناحية أخرى(١٨)، وهو يهيىء المناخ لحل الصراعات وتغير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية وذلك للوصول بالدول المعنية إلى مرحلة التقدم الإنسانى.

وللتفرقة بين التكامل والتعاون فإن الفارق بينهما يتعلق بالكيف كما يتعلق بالكم فبينما يتضمن التعامل الأفعال الهادفة إلى التقليل من التميز تشتمل عملية التكامل الاقتصادى على التدابير المؤدية إلى القضاء على قدر من التميز مثل تلك الاتفاقيات الدولية بشأن السياسيات التجارية، تدخل فى مجال التعاون الدولى بينما إزالة الحواجز القائمة فى وجه التجارة عمل من أعمال التكامل الاقتصادى(٢٠).

فالتعاون الاقتصادي: هو العمل الهادف إلى تحقيق التميز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة على خلاف التكامل الذى يهدف إلى إزالة كافة التميز بينها وخلق كيان اقتصادى جديد(٢١) .

ففكرة التكامل الاقتصادى ترتبط بتحقيق تغيرات وآثار هيكلية فى الاقتصاد الوطنى لأقطار الأطراف فى عملية التكامل ، تغيرات وآثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول ومن بعد المدى فى العلاقات الاقتصادية والسياسية بين هذه الأقطار، ولكن مجرد التعاون الاقتصادى لايرتبط لا من ناحية ما يستهدفه ولا من ناحية ما يترتب عليه من آثار بتحقيق تغيرات ليس لها الطابع الهيكلى نفسه ولا الدرجة نفسها من العمق والشمول والتعقيد وبعد المدى فى العلاقات بين الأطراف.

فمن الطبيعى ألا تقوم حالة التكامل إلا بين الأقطار التى تكون ذات نظام اقتصادى واجتماعى متجانس أو متقارب، وهى تختلف فى ذلك عن حالة التعاون الاقتصادى التى يمكن أن تقوم بين أقطار لها النظام الاقتصادى والاجتماعى نفسه، كما يمكن أن تقوم أيضاً بين أقطار ذات أنظمة اقتصادية واجتماعية مختلفة بل ومتعارضة(٢٢).

كما أن التعاون الاقتصادى الإقليمى بين الأقطار المتعددة قد اتخذ، ويمكن أن يتخذ أشكالاً وصوراً عديدة وبصفة عامة فإنه يمكن أن يكون ثنائياً بين قطرين فقط، أو بين مجموعة من الأقطار ذات انتماء جغرافى لمنطقة معينة كذلك يمكن أن يتعلق بأهداف أو موضوعات ومجالات لاحصر لها، أما التكامل الاقتصادى فيتخذ صوراً عديدة تمثل درجات متقاربة، وهذه الصور هى منظمة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركى، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادى والتكامل الاقتصادى التام(٢٤).

وبعد استعراضنا للمفاهيم الخاصة بالتكامل الاقتصادى والإقليمى، وتوضيح الفرق الذى بينه وبين التعاون الاقتصادى الإقليمى يجب أن نوضح أن فكرة الإقليمية ليست فكر حديثة الوجود، بل يمكننا وصفها بأنها إحدى النتائج المباشرة لنهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، التى قامت أساساً على فكرة التكتل وتقسيم العالم إلى كتلتين،من خلال دوائر ارتباط توسعية تبدأ بمنطقة النفوذ المباشر وتشمل الدوائر الاجتماعية الجغرافية المتاخمة للعملاقين الأمريكى والسوفيتى تليها منطقة المجال الحيوى ، التى تضم دول الاقتراب الجغرافى غير المتاخمة مباشرة، وأخيراً مناطق النفوذ التقليدية التى تضم دول غير مجاورة لأى منهما وتمثل أهمية استراتيجية بالغة لأيهما أو كليهما ، وتخضع كلية لنفوذه من خلال الانتماء الأيديولوجى بكافة صورة.

ولقد خرجت نزعة الإقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامن مع عصر ثورات التحرير، التى اجتاحت مختلف دول العالم النامى معلنة نهاية الاستعمار فى صورته السائدة وقتئذ على الأقل، وبداية تنامى النزعات الوطنية ، ثم اتساع نطاقها لتتحول إلى انتماءات قومية إقليمية، وأن الدول النامية فيها سبيلاً فعالاً لتحقيق مصالحها

الذاتية بعيداً عن انتماءاتها الأيديولوجية ، ووسيلة للالتفاف ولو جزئياً حول إخلال النظام ثنائى القطبية التى لم تكن توجهاته بالضرورة مصالح هذه الدول(٢٥) .

ثانياً: أسباب التكتل الاقتصادى الإقليمى :

ولبحث أسباب التكامل نجد سؤالاً يطرح نفسه علينا ألا وهو ما هى الأسباب التى جعلت وتجعل مشروعات التكامل تجرى فى إطار إقليمى بحيث يتم كل منها فى منطقة معينة، تجمع عدداً محدداً من الدول فقط، بدلاً من أن تكون على مستوى عالمى يضم كل الأقطار التى تنتمى لنظام اقتصادى واجتماعى واحد فى العالم؟

ولفهم ذلك يجب الإشارة إلى أن هناك أسباباً موضوعية تدفع إلى التكامل بصفة عامة وهى أسباب ترتبط بظاهرة «**تدويل الإنتاج**» وتخضع لها جميع الدول فى الاقتصاد الدولى المعاصر . لكن هذه للأسباب الموضوعية العامة لا تؤدى مع ذلك لكى يحدث التكامل على المستوى العالمى؛ لأن هناك أسباب وعوامل أخرى يتصل بعضها الآخر باختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية وتباينها، حتى بين الدول التى تنتمى لنظام اقتصادى واجتماعى واحد. وهذه العوامل هى التى تؤدى إلى هذا الطابع الإقليمى لمشروعات التكامل المعاصرة.

ونطرح هنا أسباب ظهور المشاريع التكاملية الإقليمية:

أ ـ فبصفة عامة هناك أسباب عامة لها، بلا شك، أثرها فى تفضيل الدول لمشروعات التكامل الإقليمى ومن هذه الأسباب وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافى(٢٦) والتقارب الجغرافى يعد واحد من أهم المقومات الضرورية ، لقيام أى تجمع إقليمى نظراً لأن واقعية الجوار يفترض فيها أن تضمن حداً من التقاء المصالح واتفاق الأهداف، وتخلق قدراً من القيم والأنماط السلوكية المشتركة. مما يجعل من قيام تنظيم يضم الدول المهنية، إلى منطقة جغرافية واحدة أمراً أكثر وروداً وأكثر فعالية، فى تحقيق المصالح والأهداف المشتركة، حيث إن توافر المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة فى حل مشاكل المنطقة، نظراً لمعرفتها العميقة بمواقف

الأطراف ، فإن التجاور الجغرافى وحده قد لايكون كافياً لانضمام الدول على تنظيم إقليمى، لايقبل أعضاؤه انضمامها إليهم(٢٧).

ومن الجدير بالملاحظة أن وجود رابطة قومية معينة بين شعوب عدد من الدول يأتى ضمن هذه المجموعة من العوامل العامة، فالقومية وإن كانت عاملاً مهماً فى إيجاد رابطة خاصة بين الشعوب التى تنتمى إليها، إلا أن هذه الرابطة وحدها لاتكفى، لكى تؤدى تلقائياً إلى إيجاد التكامل الاقتصادى الإقليمى بين الأقطار التى تضم هذه الشعوب يلعب العامل السياسى دوراً مهماً كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها فمن ضمن الدوافع الأساسية لقيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة الدافع السياسى، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية، بعد الحرب العالمية الثانية وفى ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ـ سابقاً ـ ، أنها لن تستطيع إذا بقيت كدول منفردة أن تحافظ بشكل حقيقى على استقلالية كل منها، ولا أن تؤثر على سير الأحداث فى العالم، وتطورها بما فى ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، ومن هنا كان من الدوافع المهمة التى حفزَّت هذه الدول الأوروبية لإقامة الجماعة الأوروبية الرغبة فى تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها فى تيسير الأحداث العالمية، ولتحقيق نوعاً من الاستقلالية لأعضائها فى مواجهة القوتين العظميين(٢٨).

وأيضاً كان هناك هدف آخر للاتحاد الأوروبى ألا وهو إقامة السلام وإغلاق باب الصراعات التى تحولت إلى حروب عالمية ويتضح من هذا أن البعد السياسى له وزنه الهام(٢٩).

ب ـ كذلك تجب الإشارة إلى أهمية الدور الذى أصبح يلعبه العامل السياسى، كحافز يدفع الأقطار المختلفة على تكوين مجموعات إقليمية تكاملية فيما بينها ولذا يتجه التفكير فى هذه الأقطار إلى تكوين المجموعات الإقليمية التكاملية ، كوسيلة لدعم استقلالها السياسى ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها(٣٠) حيث إن ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لكل من الدول النامية ، فى مجالات المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخرى موسسية(٣١) ونتائج ضعف

المركز التنافسى والتفاوضى للدول النامية يتمثل أهمها فى فقدان المناعة فى مقاومة آثار التقلبات الاقتصادية ، التى تشهدها الدول المتقدمة والتدهور المستمر لمعدلات التبادل الحقيقية(٣٢) والذى تحاول الدول النامية أن تكون تكتلات إقليمية خاصة بها لتقوى مركزها التفاوضى.

جـ - من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية : والتى يمكن أن تؤثر على اتجاه الأقطار المختلفة نحو تفضيل مشروعات «التكامل الإقليمى» للرغبة القوية فى هذه الأقطار للتصنيع ، وأيا كان مدى اتفاق هذه الرغبة مع مبادئ النظرية الاقتصادية السائدة فى الدول الصناعية، فإن هذه الرغبة هى(٣٣) حقيقة واقعة، وبصفة عامة هناك مزايا عديدة للتكامل الإقليمى بين الأقطار المختلفة ، بالنسبة لعملية التصنيع فكل قطر منها سيستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على دخولها فى الأقطار الأخرى(٣٤) فضعف نطاق الأسواق المحلية للدول النامية يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة، فى معظم حالات النشاط الاقتصادى. كما سيصبح للتكامل الاقتصادى القدرة على قيام المشروعات الحديثة بنوعيها سواء القابلة للتجزئة مثل «صناعات المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات» سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية أو تلك القابلة للتجزئة، مثل صناعات السيارات وأجهزة الحاسب الآلى وتتطلب نفقات هائلة فى مجال البحث والتطوير(٣٥).

وإذا كانت الأقطار المتكتلة متقاربة فيما بينها فى مستوى التنمية، فإن هذا يجنبها النتائج السلبية التى تترتب على تحرير التجارة مع الدول المتقدمة صناعياً، وكذلك يترتب على التكامل الاقتصادى الإقليمى زيادة القوة التفاوضية للأقطار والأطراف فى المفاوضات التجارية مع الدول الأخرى(٣٦).

هذه لمحة سريعة عن الأسباب التى تجعل مشروعات التكتل تجرى فى إطار إقليمى وليس فى إطار عالمى وكل هذه الأسباب مهمة لإنشاء تكتل إقليمى متوازن ومن خلال هذه الأسباب يتضح لنا مدى أهمية التكامل الاقتصادى الإقليمى عامة (سواء للدول المتقدمة أو النامية) وللدول النامية خاصة وقد لخص الاقتصاديات

السويسريات جيرار وفيكتوريا كورزون ، أهمية التكامل الإقليمى للأقطار المتخلفة من هذه الناحية يقولهما «يبدو أن الترتيبات الإقليمية هى الحل الملائم للاقتصاديات النامية ، لأن أغلبها من الصغر على نحو لايسمح لها بأن تنغمس فى أبسط صور السياسة الاقتصادية ، التى تعتمد على الاعتبارات الوطنية والسوق الوطنية وحدها، ومن عدم اكتمال النمو الاقتصادى على نحو لايمكنها معه الثقة فى إقامة اقتصاد منفتح نسبياً على الخارج، ويبدو أن التكامل الاقتصادى الإقليمى هو الطريق البارع للخروج من هذه الأشكال بأنه يجمع بين عناصر تحقق تحريراً أكبر للتجارة (بين الأقطار الأطراف)، وعناصر تحقيق حماية أكبر (فى مواجهة العالم الخارجى). وقد توصلت كثير من الأقطار المتخلفة إلى هذه النتيجة بنفسها، إذا أخذنا على ذلك عدداً من الترتيبات الإقليمية ، التى بدئ فيها خلال الستينيات(٣٧) وفى التسعينيات حيث يعد التكتل الاقتصادى الإقليمى ضرورة وخاصة بالنسبة للدول النامية وذلك لمواجهة التحديات المحتملة لاتفاقيات الجات، والتى منها صعوبة مواجهة الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل وجودة أفضل، والآثار السلبية لذلك على الصناعات الوطنية وزيادة معدلات البطالة.

كما أن الدول النامية سوف تلاقى صعوبات لمواجهة المنافسة العالمية من جانب الدول المتقدمة ، فى مجال تجارة الخدمات المصرفية والتأمين، مما يؤدى بالإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية، كما تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات، التى تتمتع فيها بميزة نسبيه ، مثل القيود الكمية على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها.

كل هذا يؤكد مدى أهمية التكتل الاقتصادى وخاصة بالنسبة للدول النامية ، حيث من خلال هذا التكتل تستطيع أن تواجه جزءاً من تحديات تحرير التجارة العالمية وهى:

١) تشكيل جماعات ضغط للحصول على أفضل شروط تبادلية وتنافسية فى التعامل مع الدول الأعضاء بالاتفاقية.

٢) الحصول على استثناءات من المبادئ الخاصة بالجات وعلى سبيل المثال أعضاء

الدول المتكتلة إقليمياً من شروط الدولة الأولى بالرعاية، إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافياً إلى تكتل اقتصادى معين(٣٨).

٣) إن التكتل يتيح التعاون الإقليمى الداخلى بشكل أقوى بما يحقق خفض الاستيراد إلى أدنى حد ممكن مع تعظيم الصادرات وفقاً للمزايا التنافسية التى تتمتع بها دول الأطراف بالتكتل(٣٩) .

ثالثاً: دوافع وأهداف التكتل الاقتصادى والإقليمى :

للتكتلات الاقتصادية والإقليمية دوافع وأهداف عديدة ليس كلها أهدافاً اقتصادية بالضرورة، بل هناك أهداف سياسية واجتماعية وعسكرية ، فالتكتل الاقتصادى الإقليمى يمكن أن يسهل الوحدة السياسية بينما الوحدة الاقتصادية المجردة أو أمر يبعد التفكير فيه(٤٠) وسوف نتناول هذه الأهداف التى تسعى إليها التكتلات الاقتصادية الإقليمية وهى:

أ - **أهداف اقتصادية** : وهناك أهداف اقتصادية عامة يسعى إليها أن تكتمل اقتصادياً ويتلخص أهمها فى :

١ـ الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق(٤١)، ويشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليماً، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة أخرى، وإزالة كل العوائق فى هذا المجال(٤٢).

٢ـ تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدى العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادى يؤدى إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفنى والوظيفى(٤٣).

٣ـ تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأن عملية التنمية بعد التكتل الاقتصادى تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى، فالوحدة الاقتصادية المختلفة للدول تضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء، مستفيدة من اتساع السوق ووفرة عنصر

العمل ، مما يؤدى إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول والتشغيل، وهكذا يؤدى التكتل الاقتصادى فى المحيط الدولى.

٤ـ وأخيراً فإن التكتل الاقتصادى يؤدى إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمى اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسيات الأجنبية(٤٤) ، وفى إطار تعرفنا على الأهداف الاقتصادية للتكتلات (الإقليمية) يجب أن نفرق بين أهداف التكتل فى كل من الدول الصناعية والنامية.

الدول الصناعية تسعى فى هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة على إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة(٤٥) وزيادة حجم التجارة الإقليمية للبلاد الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات فى كل بلد من البلاد الأعضاء هذا الاتساع الذى يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص، وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية فى صناعات تلك البلدان(٤٦).

وفى الواقع أن تلك الصناعة فى اتجاهها لهذه الأهداف قد تأثرت إلى حد كبير بالنظرية الكلاسيكية فى التجارة الخارجية، التى ترى أن أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية، يتوقف على توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج، بما يحقق أكفاء استخدام ممكن لهذه الموارد. وأن من العوامل الأساسية التى تؤدى إلى ذلك حرية التجارة بين أقطار العالم كله، بما يتضمنه ذلك من حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بين هذه الأقطار ودون أى تمييز بين هذه السلع والعناصر، بحسب مصدرها ومن هنا يتضح الارتباط أو الأهداف التى توقعتها الأقطار الرأسمالية من عملية التكامل الاقتصادى، ومن بين الأدوات التى استخدمتها وتستخدمها لتحقيق هذا التكامل وهى إزالة الحواجز والقيود الجمركية وغير الجمركية على انتقال السلع وعناصر الإنتاج فيما بينها(٤٧).

أما بالنسبة للدول النامية : فهى عادة لاتحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التى يفرزها التكتل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبداً تمثل هدف هذه الدول من عملية التكتل فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة

للاقتصاد ككل أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام(٤٨).

ويجب أن نشير هنا إلى أن التكتل الاقتصادى ليس هدفاً فى حد ذاته، ولكنه أداة ووسيلة لتحقيق هدف أو أهداف معينة، وبالنسبة للأقطار المختلفة، يمكن القول إن الهدف الذى يجب أن تسعى لتحقيقه يتمثل أساساً فى تنمية اقتصادياتها وتطويرها، وذلك بالنظر لحالة التخلف التى تعانى منها والتى تطبع جميع جوانب الحياة فيها. ومن المعروف أن التكامل الاقتصادى بين هذه الأقطار يعتبر من الأدوات والوسائل الأساسية التى تدفع عملية التنمية، والتى تقيمها على أسس تضمن لها ـ إذا تحققت شروطاً معينة ـ احتمالات أكبر للنجاح والقوة والاستمرار. ولكن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الأقطار المتخلفة ليس هو الأسلوب الملائم للتكامل اللازم لتحقيق التنمية الضرورية لهذه الأقطار ودفعها. فتحقق هذا التكامل التنموى يتطلب، ضمن أشياء أخرى، القيام بما يلزم التنمية المتكاملة بين هذه الأقطار من استثمارات ومن تنسيق بين هذه الاستثمارات وتوزيعها بين مجموعة الأقطار الأطراف فى عملية التكامل على أسس تحقيق التوفيق بين اعتبارات الكفاءة واعتبارات العدالة، حتى لايستأثر عدد من هذه الأقطار بقسط من تكاليف التكامل أكبر بكثير مما يعود عليها منه من منافع(٤٩).

ويمكن القول فى إيجاز أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ما هى هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة ومن خلال التنسيق بلا حدود، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظراً لاتساع السوق وتنوع الإمكانات، وهى الاقتصاديات التى يحققها التكامل الاقتصادى بشكل واضح(٥٠).

ب ـ أهداف سياسية: وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادى سياسياً ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسى فيما بينها(٥١)، ولكن يقوم من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسى منذ البداية، فيبدأ بتكتل اقتصادى فى شكل اتحاد جمركى أو سوق مشتركة مثلاً. على الأمل أن يمهد هذا

الاتحاد الجمركى، أو تلك السوق المشتركة الطريق أمام الاتحاد السياسى بأن يشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل معه فى النهاية، بحيث تحقق التوحيد السياسى.

وقد لايكون الغاية السياسية من التكتل الاقتصادى تكوين اتحاد سياسى، بل قد تكون مجرد رغبة دولة كبيرة فى السيطرة سياسياً على مجموعة من الدول الصناعية، وتحقيق هذه الصورة فى الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة ودول صغيرة.

جـ ـ أهداف عسكرية: وقد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادى الرغبة فى تكوين وحدة عسكرية من الدول الداخلة فيه فى مواجهة العالم الخارجى، ومن أمثلة ذلك ما نادى به بعض المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوربى بقصد تقوية اقتصاديات أوروبا، حتى تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتقف بذلك بين المعسكرين الأمريكى والروسى ولاتساق أهدافهما، مما قد يقوى فرص السلم العالمى(٥٢).

المبحث الثانى

شروط التكتل الاقتصادى الإقليمى ومزاياه وأشكاله

أولاً - شروط نجاح التكتلات الإقليمية:

يجب أن تتوافر فى التكتلات الإقليمية بعض المقاومات والشروط الأساسية التى يمكن أن يتوافر لها النجاح فى تحقيق أهدافها، حيث يتطلب الأمر ضرورة توافر الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة التى تساعد على نجاح التكتلات الإقليمية.

أولاً- الشروط الاقتصادية:

تتطلب التكتلات الاقتصادية الإقليمية شروطاً اقتصادية ملائمة ومشجعة منها توافر البنية الأساسية الملائمة، والأيدى العاملة المدربة، وتخصص مشاريعها الإنتاجية على أساس إقليمى ، وانسجام السياسات الاقتصادية ، وتوزيع مكاسب الانتاج.

وسوف نتناول كل ظرف منها تباعاً:

١- توافر البنية الأساسية الملائمة : يحتل وجود بنية أساسية ملائمة مكاناً مميزاً بين الشروط الواجب توافرها لوجود تكتل اقتصادى ناجح. فالمجال الإقليمى، لايتيح، فى الواقع، إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادى إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات فى الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادى ، حيث إنه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجارى بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادى الإقليمى. كما يتعذر أيضاً تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، ولاسيما فيما يختص بنواحى تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة (٥٤).

إذ أن زيادة الاتصالات، وتقريب المسافة بين دول التكامل الاقتصادى سيؤدى بمرور الوقت إلى دعم مراكز التكتل فى مضمار التجارة الدولية، ويجعل من السهل

إنشاء علاقات تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الأجنبية(٥٥)فمثل هذه الشبكة يمكن أن تساهم فى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية فى صالح المنطقة المتكتلة(٥٦).

٢- توافر الأيدى العاملة المدربة : من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادى وتثبيت دعائمه توافر الأيدى العاملة المدربة فى الدول الأعضاء يتيح لها استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة. كما يتيح لها فى نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلى، ورفع مستوى المعيشة فى دول التكامل المختلفة ، وزيادة التعاون الاقتصادى بينها بالتالى(٥٧).

٣- تخصيص المشاريع الإنتاجية علي أساس إقليمي : كذلك نجد من ضمن الشروط اللازمة لنجاح التكامل الاقتصادى وتأمين مستقبله، هو تخصيص المشاريع الإنتاجية فى الدول الأعضاء على أساس إقليمى، وذلك لأن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدى إلى زيادة المبادلات التجارية بينهما بالتالى (٥٨)، ويمكن القول أن نجاح التكامل الاقتصادى فى تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجى فى الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لأن هذا التباين كما رأينا يُمكِّن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التى يحققها التكامل الاقتصادى للدول الأعضاء عادة، وهى ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء . وفى الوقت الذى يتشابه فيه التخصص الإنتاجى فى هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالى يفقد التكامل الاقتصادى أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجارى بين مجموعة الدول الأعضاء منه(٥٩).

٤- انسجام السياسات الاقتصادية : إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن فى التنسيق بين السياسات الاقتصادية لدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، ولايتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر. وبالمقابلة فإنه من الضرورى تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمِّن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية. وهذا يقودنا إلى ضرورة إعداد

سياسة إقليمية للاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف أجزاء الدول المتكاملة. وعلى هذا الأساس ، يجب أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج، وينبغى أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة فى توزيع النشاطات الصناعية بشكل توازن عبر المنطقة. إن التخصص وتنسق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات (التى يمكن أن تنجم عن قيام أقطاب حقيقية فى بعض البلدان)، وازدواجية الاستخدام التى يمكن أن تتسبب فى هدر كبير(٦٠) ويتمثل أحد الأهداف التى يرمى إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة فى توزيع عادل لمكاسب التكتل.

٥- توزيع مكاسب التكتل : من الصعوبة بمكان . إن لم يكن من المستحيل ، أن يحدد بدقة ويتم توزيع عادل، حقاً لكل المزايا التى يمكن أن تتولد عن اندماج السوق الإقليمية ، ولكن من المرغوب فيه والممكن أن تعد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفادياً لأن تعمل البلدان الأكثر تقدماً، أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضرراً بالبلدان الأكثر احتياجاً لأموال الاستثمار ، ولا مفر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعى والزراعى للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج، ويجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضاً بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف فى المنطقة ، فيمكن على سبيل المثال ، أن يواجه بلد ما خسارة فى العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان المنطقة، والتى كان يستوردها، فيما مضى من بلدان أجنبية. فتحرير التبادل يمكن أن يسفر عن أثر سلبى على ميزان مدفوعات البلدان الفقيرة، التى تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التى تتحدد فى السوق الدولية. وهكذا يمكن أن تنشأ أوضاع تقود إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادى ظهور مثل هذه الاختلالات، يتوجب إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد فى صالح البلدان الأضعف(٦١).

ثانياً ـ الشروط السياسية :

تمثل الشروط أو الظروف السياسية عنصراً هاماً من عناصر نجاح أو فشل

الترتيبات الإقليمية بصورة قد تفوق أهميتها فى حالة الإطار المتعدد، وتفرض هذه الظروف أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار فى طرفى أو أطراف التكامل المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقاً لمقتضيات الحاجة. كما تفرض أيضاً ضرورة توافر الحساسية والقدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء، ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة فى السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال وأنماط هذه السياسة وأوامرها اللائحية.

ومن هذا المنطلق يصبح من الضرورى والهام وضع تصور عملى لكيفية الاستجابة على المستوى الإقليمى لصالح الجماعة المتكاملة. فى إطار شبه إقليمى وتحقيق توافق السياسات والتجانس بين سرعات تنفيذها . يضاف إلى أهمية التوصل لأحكام مشتركة فى مرحلة مبكرة حول الاستثمار، وتسويته فى مرحلة مبكرة، وتسوية المنازعات ومعايير العمل، وإن كان هذا الأسلوب يتناقض مع النمط الأوربى للتكامل فى سنواته المبكرة، ويتعارض مع أبعاد الشق الملزم فى أحكام منظمة التجارة العالمية، التى لم تصل بعد إلى ضوابط قانونية لمعايير العمل، واقتصر اتفاق الاستثمار فى إظهارها على أحكام عامة، بينما تم التوصل لآلية متكاملة لتسوية المنازعات تعمل المنظمة على حث الأعضاء إلى اللجوء إليها حتى فى حالات النزاعات على مستوى الترتيبات الإقليمية(٦٢).

تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولى أحد أهم الأسانيد المعززة للتكامل على المستوى الإقليمى ، مما يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة ، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولاً على المستوى الإقليمى وهو ما قد يؤخر جهود التكامل فى حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة(٦٣).

ثانياً: مزايا التكتل الاقتصادى الإقليمى:

للتكتل الاقتصادى الإقليمى مزايا عديدة منها:

١- اتساع حجم السوق: يعمل التكامل الاقتصادى على حل مشكلة ضيق

الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقاً أوسع ومجالا أكبر فى حالات عديدة يؤدى اتساع السوق إلى إمكان إقامة صناعات لم تكن قائمة قبل الاتحاد. فحجم الطلب الداخلى كثير ، مما يبرر إقامة صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية(٦٤). فإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فى التكامل يوسع من الدائرة، التى تستطيع الدول أن تصرف فيها منتجاتها، حيث يمكنها فى هذه الحالة تصريف منتجاتها فى أسواق الدول الأخرى الأعضاء فى التكامل، بعد أن كانت هذه الأسواق مقفلة أمامها بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية. وليس هناك من شك فى أن اتساع حجم السوق، وما يستتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء فى التكامل سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة(٦٥).

أولا: ستجد المشروعات الإنتاجية فى كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر ومجالاً أوسع لزيادة إنتاجها، حتى يمكنها مقابلة الزيادة الجديدة فى الطلب على منتجاتها. ولاشك أن هذا يؤدى إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويزيد من كفاءتها الإنتاجية.

ثانياً: يؤدى اتساع حجم السوق فى كثير من الأحيان إلى تحقيق وفورات الحجم الكبير فى الإنتاج، ويفسر ذلك بأن ضيق السوق عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادى.

ثالثاً : كذلك يؤدى اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء فى التكامل ، حيث تستطيع كل دولة أن تتخصص فى إنتاج السلعة أو السلع، التى تتمتع فى إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من غيرها من الدول الأخرى داخل المنطقة المتكاملة(٦٦).

٢- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجارياً فى ميادين الإنتاج المختلفة، فامتداد حدود الدولة ـ اقتصادياً ـ وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه وتزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض فى الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج.

٣- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلي نطاق أوسع ، فالمفترض أن الاتحاد يؤدى إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفنى والوظيفى، وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات، والعمل على تهذيبها وتنميتها فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين، وغيرهم فى ضروب وميادين تخصصهم(٦٧) أعلى فى الولايات المتحدة الأمريكية ـ كوحدة سياسية واقتصادية ـ منها لو أن كل ولاية استقلت سياسياً واقتصادياً(٦٨).

٤- تحسين شروط التبادل وتعزيز القدرة علي التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي تكون مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت هذه الدولة اقتصادياً، وزادت أهميتها فى المجال الدولى ذلك بأنها فى هذه الحالة تتمتع بمزية المساومة الاحتكارية، والتى يمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجارى بينها وبين العالم الخارجى وفقاً لمصلحتها الخاصة. والتكامل الاقتصادى يعطى للدولة المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة فى المجال الدولى أكبر بكثير مما كانت تكد تحصل عليها منفردة قبل التكامل، حيث إنه عادة ما يؤدى إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة والأهمية الاقتصادية فى النطاق الدولى ما يمكنها من إملاء شروطها، ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة(٦٩).

كما أن توسيع السوق يُمكِّن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء فى المساومات وتحسين معدلات تبادلها. فوجود الإقليم يمكن فى الواقع من إقامة مؤسسات، أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق، والتماسك بين بلدان المنطقة فى مفاوضاتها مع البلدان المتقدمة، لتعزيز مركزها التفاوضى مع البلدان الأخرى(٧٠).

٥- زيادة معدل النمو الاقتصادى : يؤدى التكامل الاقتصادى على زيادة معدل النمو الاقتصادى فى الدول الأعضاء، عن طريق تشجيع للحافز على الاستثمار. فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدى ـ بلا شك ـ إلى زيادة الحافز الاستثمارى، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال فى مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف الأموال فى وسائل إنتاج هذه السلع ، هذا فضلاً عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمى فى

الإنتاج، وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقى لرأس المال على نطاق إقليمى واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق ويزيد من تكامل الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية(٧١).

والمهم هو الالتفاف إلى أهمية زيادة الحافز على الاستثمارات فى النهوض بتنمية الموارد الاقتصادية للدول المتكاملة. فإباحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرءوس الأموال داخل دول التكتل، فضلاً عن الظروف الاقتصادية الجديدة التى تزيد عن توقعات رجال الأعمال، وأصحاب رءوس الأموال من المناطق المتطورة إلى المناطق المتخلفة داخل نطاق المنطقة المتكاملة، حيث يتيسر استغلال موارد جديدة فى الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها. ولهذا يتوقع أن يسفر التكامل الاقتصادى عن تسهيل عمليات تكوين رأس المال، وزيادة معدل النمو الاقتصادى فى الدول المتكاملة(٧٢).

ثالثاً: أشكال التكتل الاقتصادى الإقليمى:

تتنوع أشكال التكامل الاقتصادى فى المساحة الممتدة بين أبسط صور التعاون من خلال اتفاقيات التجارة، وما قد يلحق بها من اتفاقيات لتسوية المدفوعات والاندماج الاقتصادى التام، وما يترتب عليه من وجود سلطة عليا فوق قومية ترسم السياسات الاقتصادية والنقدية وتراقب الالتزام بها، غير أن المتفق عليه بين الاقتصاديين أن هناك خمسة أشكال للتكامل الاقتصادى يحكمها جميعاً إطار للتعاون الاقتصادى ينشىء علاقة مستمرة بين الأعضاء، الذين يشملهم هذا الإطار، ومن ثم لا تنتج اتفاقيات التجارة والدفع تحت هذه الأشكال بحكم أنها موقوتة عادة بفترة زمنية محددة(٧٣).

كذلك فإن المشروعات المشتركة ـ رغم أهميتها فى خلق نوع من التعاون الاقتصادى بين الدولة ـ لا تدخل ضمن أشكال التكامل، بحكم أنها لاتستلزم عادة انتهاج سياسيات موحدة لافيها بين الأطراف المشاركة فيها، ولا تجاه الأطراف الأخرى. فى حين أن صورة من صور التكامل الخمس تتضمن نوعاً، أو أكثر من هذه السياسات الموحدة.

وهكذا فإن أشكال التكامل الخمس تتحصل في الآتي:

١ـ مناطق التجارة الحرة:

وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على سلع الدول الأعضاء، ولكن يحتفظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة للغير ، وقد تكون المنطقة الحرة قاصرة على بعض المنتجات دون البعض الآخر(٧٥).

وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركى ناقص. فهى تشبه الاتحاد الجمركى من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الداخلة فى نطاقها، وتختلف عنه فى أن الدول الأعضاء فيها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية حيث تحتفظ كل منها برسومها الخاصة، واستقلالها الجمركى إزاء بقية دول العالم الخارجى على نطاق المنطقة. ولا تحتم مناطق التجارة الحرة على التوليد بتعديل اتفاقيات التجارة الحرة على الدول الأعضاء بتعديل اتفاقياتها التجارية المعقودة بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء فى المنطقة . ولاتحرم قيام أى دولة منها بعقد اتفاقيات جديدة دون موافقة بقية الدول الأخرى الأعضاء فى المنطقة، ولاتتضمن اتفاقيات مناطق التجارة الحرة ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص أو رءوس الأموال، أو بشأن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية وغيرها(٧٦).

والمشكلة الرئيسية التى تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هى مشكلة إعادة التصدير ، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، وبخاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ فى الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالباً ما يؤدى عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فى المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير حيث يزيد احتمالات تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل نطاق المنطقة، وبوجه خاص إلى داخل الدول الأعضاء ذات الرسوم الجمركية العالية المنخفضة ، وذلك حتى يتمكن تفادى دفع الرسوم الجمركية عليها إذا كان هذا يحقق مصلحة المستوردين فى هذه الدول الأخيرة(٧٧).

ويتبين أن هذا النوع من التنظيم هو أضعف أنواع التنظيمات الاقتصادية من حيث تنازل الدول عن بعض سيادتها، وتحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الإقليمية. سوى ما تلتزم به الدول الأعضاء من تطبيق تعريفة جمركية على تبادل المنتجات فيما بينها فقط(٧٨).

ومن أمثلة مناطق التجارة الحرة منطقة (النافتا) منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

٢ـ الاتجاه الجمركى :

يُعدُّ درجة أكثر تقدماً من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة للدول الأعضاء فى مواجهة العالم الخارجى بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية **ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركى فى أربعة مكونات رئيسية هى :**

١ـ وحدة القانون الجمركى والتعريفة الجمركية.

٢ـ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.

٣ـ وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركية بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء فى الاتحاد.

٤ـ توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروض على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجى حسب معادلة يتفق عليها، وتتوالى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء(٧٩)، ويتضح من هذا أن الاتحاد الجمركى يتميز على منطقة التجارة الحرة فى توحيد مستوى الرسوم الجمركية فى كل الدول الأعضاء فى مواجهة العالم الخارجى، وهو بذلك لايواجه المشكلة التى تواجهها منطقة التجارة الحرة عادة والخاصة بإعادة التصدير ، وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة.

ويتميز الاتحاد الجمركى على منطقة التجارة الحرة كذلك فى أنه يقيد حرية أى دولة عضو فى اتفاقيات تجارية، أو اتفاقيات دفع مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة مع هذه الدول، ولابد من موافقة الدول الأعضاء فى هذا الشأن .

ولعل مرد ذلك هو الرغبة فى زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة، وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسى، والذى قد ينجم عن منح الغير مزايا تفصيلية أكبر(٨٠).

كما نلاحظ فى حالة مناطق التجارة الحرة أن الدولة العضو، قد تخلت عن جزء كبير من سيادتها الإقليمية بإلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول المتكتلة عموماً. أما فى حالة الاتحاد الجمركى فإن الدولة العضو قد تخلت إلى جانب ذلك عن جزء من سيادتها فيما يتعلق بتحديد تعريفة جمركية خارجية، أومعيار آخر بوضع جدار جمركى موحد لكافة الدول الأعضاء(٨١)، ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركى «اتحاد البنلوكس» الذى تم توقيعه فى سنة ١٩٤٧ بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج وتم تنفيذه سنة ١٩٤٨ م.

٣ـ السوق المشتركة :

وفيها يضاف إلى مقومات الاتحاد الجمركى إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول أعضاء السوق(٨٢)، وبموجب هذا السوق يتم توحيد أسواق كل المنتجات، وعناصر الإنتاج. فتحقيق السوق المشتركة لايكون ممكناً إلا إذا اتفقت الدول الأعضاء فى السوق على ترتيبات لتنسيق السياسات الاقتصادية ليس فقط السياسات الجمركية والمالية(٨٣) .

وتعتبر الأسواق المشتركة مراحل أرقى التكامل الاقتصادى بعد مرحلة الإنتاج الاقتصادى الكامل . فتلغى الضرائب الجمركية والقيود الكمية فيها(٨٤).

وفى ظل السوق المشتركة يصبح بين سياسات الدول الأعضاء فى النواحى المالية والنقدية والاجتماعية من الأهمية بمكان، بل أنه أصبح ضرورياً لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محقق فى الواقع(٨٥).

وتعتبر الأسواق المشتركة خطوة هامة للوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية كاملة ذات طبيعة فيدرالية(٨٦).

٤- الوحدة الاقتصادية :

درجة أعلى من السوق المشتركة(٨٧)، ويقصد بالوحدة أو الاتحاد الاقتصادى: إدماج اقتصاديات الدول المتقدمة فى اتحاد واحد، وذلك عن طريق تجميع الموارد والعوامل الإنتاجية المادية والبشرية وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد، وتوفير حرية الانتقال والعمل بين دول الاتحاد المختلفة، وتيسير انتقال رءوس الأموال والسلع والمنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة، وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات وتكامل العمليات الاقتصادية(٨٨).

٥- التكامل الاقتصادى الكلى:

وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء إلى مستوى توحيد هذه السياسات النقدية والمالية والسياسات مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية، كما توجد السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية، كما يتطلب الاندماج الاقتصادى الكلى إنشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء(٨٩).

□□□

الفصل الثانى

محاولات التكتل
الاقتصادى العربى قديماً وحديثاً

المبحث الأول: نظرة عامة على التكتل الاقتصادى العربى قديمًا والتطور التاريخى لاقتصاديات الوطن العربى.

المبحث الثانى: محاولات التكتل الاقتصادى العربى حديثًا.

المبحث الأول

نظرة عامة على التكامل الاقتصادى العربى قديما
والتطور التاريخى لاقتصاد الوطن العربى

وفى هذا المطلب يجب أن نتعرف فى موجز سريع على الخلفية التاريخية للاقتصاد الوطن العربى، ولايسعنا أن نبدأ هذه الخلفية إلا بكلام أستاذنا الدكتور **محمد لبيب شقير** حيث يقول «لا يمكن فصل دراسة موضوع الوحدة الاقتصادية العربية عن الإطار التاريخى لتطور الاقتصاديات العربية والعلاقات والروابط بينهما، فكل دراسة خارج إطار التاريخ لظاهرة ما لاتكون فى الحقيقة دراسة لهذا الظاهرة، بل دراسة لظاهرة أخرى فى خيال الباحث وتصوره».

وإن فهم خبرات الأمة وتتبع مسيرتها التاريخية ضرورة أولية لوعى الحاضر وبداية لازمة لانطلاقة إلى المستقبل والتاريخ الاقتصادى لأمة ، يمثل جانبا حيوياً من خبرتها التاريخية وأساساً لفهم الكثير من أثارها، ولكى نفهم الماضى ونصل إلى وعى الحاضر وننطلق إلى المستقبل يجب أن نتعرض للتراكم التاريخى، الذى تزخر به هذه الأمة . وأول تراكم سنتعرض له هو أن الحضارة التى يعيش أفاقها إنسان اليوم، والتى يتبجح الأوروبيون بخلقها، ما هى فى الحقيقة إلا ثمرة لجهود عربية متواصلة منذ آلاف السنين قبل التاريخ، وحتى أواخر العصور الوسطى عندما بدأ الأروبيون ينهلون من معين الحضارة العربية الثرية، والتى نجم عنها التطور التاريخى لأوربا وانتقالها إلى عصر النهضة.

فبينما كان السكان العرب فى النصف الثانى فى القرن العاشر للميلاد يتجولون فى شوارع قرطبة ليلاً على ضوء المصابيح العامة، كانت شوارع لندن لسبعة قرون تالية بعد ذلك لم تر نور مصباح واحد. كما بقيت ألمانيا إلى عام ١٨١٩ تعتبر إنارة الشوارع بمصابيح الغاز شراً مستطيراً يهدد الظلام الإلهى ، كما جاء ذلك على لسان صحيفتها **كولونيا** فى ذلك العام. ومثلما كانت تنظف مدن الأندلس بواسطة

العربات، التى كانت تجرها الثيران نظفت باريس شوارعها بذات الطريقة، ولكن بعد مضى قرنين من الزمن على ماكان متبعاً فى بلاد الأندلس، وبعد أن تم نقل الحضارة العربية إلى الغرب عموماً عن طريق المعابر الحضارة الثلاثة : **الأندلس وصقليه وبلاد الشام** وعلى الرغم من ذلك فمن يتصفح اليوم مائة كتاب تاريخى أوروبى لايجد ذكراً لدور العرب فى ثمانية وتسعين منها !(٩٢) فمن المعلوم أن العرب قد امتلكوا ناصية العلم والمعرفة منذ آلاف السنين قبل الميلاد، عندما خرجوا من الجزيرة العربية فى هجرات واسعة متجددة إلى ما حولها من المواطن البشرية، حيث تشكلت حضارات **بابل وآشور وآرام وكنعات وفينيقيا**. فقد شهد هذا الجزء من العالم (**أي الجزيرة العربية**) مقدرة الإنسان العربى على بناء حضارات مزدهرة فى مناطق عديدة منذ أقدم العصور، وأقام ممالك ودولاً كان لها شأنها الكبير واستمر بعضها حتى القرن الخامس الميلادى، بل أن تاريخ تطور هذا الجزء من العالم يقدم الدليل القاطع على تميز الإنسان العربى بميزة غالباً ما افتقر إليها إنسان الحضارات القديمة الأخرى، ألا وهى القدرة على تجديد الحضارة العربية، وبعثها كلما ألمت بها عوامل الضعف والانحلال، فلا نكاد نرى ذبول الحضارات وانحطاطها فى مكان منه إلا وقد بدت بوادر نهضة جديدة فى مكان آخر، فكان تاريخه سلسلة متقطعة، ولكنها مستمرة ودائمة من الانبعاث بعد كل كبوة يقع فيها ويكاد الوطن العربى يعتبر المنطقة الوحيدة فى العالم، التى شهدت عدة مراحل حضارية متعاقبة بخلاف مناطق الحضارات القديمة الأخرى، كاليونان والصين والهند، التى أعطت نتائجها الحضارية مرة واحدة وتوقفت، بينما تجدد العطاء الحضارى للوطن العربى عدة مرات وفى كل مرة كان يقدم للعالم ثمرة إبداع الإنسان العربى فى تفاعله مع البيئة.

ويذكر فى هذا الصدد أن **أولي الحضارات العربية** كانت تلك التى عثر على بعض أثارها فى الجزيرة العربية، والتى تعود إلى العصر الجليدى الأخير **أما المرحلة الثانية** من الحضارات العربية فهى تلك التى نشأت فى وادى الرافدين، وأقامت أربع إمبراطوريات متتالية: الأكدية والبابلية والآشورية والكلدانية والآرامية . وأما

المرحلة الثالثة فتشمل الحضارات، التى أقامتها ممالك اليمن والشمال ثم أعقبها **المرحلة الرابعة**، والتى تمثلت بالحضارات العربية الإسلامية.

إن الدلالة الجوهرية التى تقدمها الحضارات التى أنتجها الإنسان العربى فى الجزيرة العربية تؤكد أمر من أثنين لايجوز إغفالها لدى أية محاولة لفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الجزيرة العربية قبل الإسلام.

أولهما: أن البلاد حتى أنجبت أولى الحضارات الإنسانية العظيمة وجددت عطائها الحضارى أكثر من مرة، لايمكنها أن تكون مجرد صحراء لايتوفر فى تكوينها الجيولوجى والجغرافى، والعناصر الطبيعية الضرورية لإنتاج الحضارة، وإنما لابد وأن توافرت لها الشروط المادية الطبيعية لكل حضارة، وأن تلك الشروط لن تكون بأية حال مجرد تلك المناطق القليلة فى اليمن والحجاز، التى وجدت فيها الحياة وكانت صالحة للزراعة، والاستقرار بقدر ما كانت تلك الشروط تعم أغلب أنحاء الجزيرة، ربما باستثناء صحارى النقب فى الشمال والأحقاف فى الجنوب.

ثانيهما: أن التطور الاجتماعى والاقتصادى، والإنتاج الحضارى عموماً ليس وليد عوامل الصدفة، كما أنه ليس تعبيراً عن عبقرية يحتكرها شعب ويحرم منها آخر، بل هو حصيلة صراع واعى للإنسان مع الطبيعة وبكيفية تفاعله مع البيئة المحيطة ولمثابرته وإصراره على تحقيق المزيد من السيطرة على الطبيعة، وعلى نفسه فقد وصل الإنسان العربى إلى الرقى الحضارى، حيث هم أول من اخترعوا الكتابة وبرعوا فى الفنون التشكيلية، فأنتجوا نحتاً وتصويراً، وسنوا القوانين وابتدعوا التنظيم الإدارى والتجارى وأسسوا النظم السياسية، واستخدموا السفن فعلوا كل ذلك بمبادرتهم وجهودهم الذاتية فشمخت عندهم الدولة القومية المتقدمة فى اليمن كالدولة المعينية والدول السبئية، وفى الشمال كانت دولة «**الأنباط**» فى البتراء ودولتا «**دمير**» والغساسنة فى الشمال ودولة كنده فى اليمامة ودولتا «**المناذرة**» و«**الحيرة**» فى العراق، وكانت مكة قبل الإسلام مركزاً تجارياً دينياً يستقطب كل القبائل فى الجزيرة العربية وتقر فيها السياسات المالية، وتنطلق منها الحركة الفكرية والأدبية.

ولم يكن العرب فى جميع هذه الدول منقطعين عن العالم الخارجى ، بل

العكس ، وكانت لهم صلات واشجة وعلاقات دائمة مع الدول الكبرى المعاصرة فى آسياوأفريقيا وأوروبا. وكانت هذه الصلات تتناوب بين الصراع تارة ، والتفاهم والتحالف تارة أخرى، بينهم وبين كل من الفرس والبيزنطيين والحبشة واليونان والرومان، وهكذا فالعرب قبل أن تبزغ شمس الإسلام على ربوعهم كانوا على اتصال حضارى مع العالم ، يرفدونه بما تنتجه عقولهم، وما يسفر عنه إبداعهم من خلق، وتطور فكان تفاعلهم مع الشعوب، التى حولهم وصلاتهم بهم قد أسهمت كثيراً فى وضع الركائز الأولى للحضارة الإنسانية، لكن هذا الاحتكاك بالحضارة العربيةكان عميقاً ومؤثراً بعد ظهور الإسلام، وانتشاره خارج الأرض العربية، وساعد كثيراً على تبلور الحضارة العربية ورقيها(٩٥).

فقد وحَّد الإسلام العرب فى دولة مركزية واحدة لأول مرة فى تاريخهم، وكانت المدينة هى العاصمة الأولى للدولة الجديدة (٩٦) ففتح الإسلام صفحة جديدة فى التاريخ، ولكنها ليست منعزلة. فقد تأثر نشاط أتباعه بالبيئة، التى ظهرت فيها، كما تأثر تطوره الحضارى بالإرث العربى بمفهومه الشامل(٩٧) فحياة الأمة الإسلامية أقيمت على أسس جديدة. ذلك أنها نظمت لتقوم بالجهاد ، وليس على المسلمين إلا دفع الزكاة، وهى فى الأساس لمساعدة فقرائهم(٩٨).

واعتبر الإسلام الموارد الطبيعية الأساسية كالأرض والماء والمعادن ملكاً للأمة ، وأنكر الاستغلال وكره الاحتكار وخاصة فى الموارد الغذائية، وأكد على العدالة الاجتماعية(٩٩). إن مفاهيم العدالة الاجتماعية فى الفكر العربى الإسلامى لعبت دورها فى التطور الاقتصادى للمجتمع .فقد أنكرت الاستغلال وحرمت التعامل بالربا ، وجعلت التعليم مجاناً ومفتوحاً للجميع، وهيأت شعاراً وتبريراًمتجددين للثورة على الطغيان والاستغلال، وكانت قوة دافعة للحركات الاجتماعية.

ومن مفاهيم العدالة، حرمة العمل وحريته وقبول التنظيم المهنى أداة لحماية المهن ورفع مستوياتها وإعطائها دورها، ومن هنا يتضح أهمية دور الأصناف والحرف فى المجتمع، وقبول المهنيين فى التنظيمات المهنية بصرف النظرعن أجناسهم وديانتهم أحياناً فى أوامر مشتركة من المفاهيم الخلقية.

ويتضح مما عرضنا خطورة دور الدولة فى الحياة الاقتصادية ومسئوليتها الرائدة فيها؛ إن تاريخ المجتمع العربى يكشف عن هذا الدور، كما أن مفاهيم الحضارة العربية تؤكده.وهذه ناحية لها أهميتها ولها دورها فى سير المجتمع العربى(١٠٠).

وقد ضعفت الدولة العربية الإسلامية وجاء بعدها الدولة العثمانية التى أخذت التركة. وفى ظل الحكم العثمانى كان هناك نوع من التكامل الاقتصادى بين الأقطار العربية وأنه نتيجة لتوحيد الرسوم الجمركية المطبقة، بواسطة هذه الأقطار وغيرها من الولايات العثمانية فى مواجهة الدول الأوربية قام نوع من الاتحاد الجمركى الفعلى بين هذه الأقطار.

على أن التطورات اللاحقة قد أدت إلى تفكيك الترابط بين الاقتصاديات العربية وإلى القضاء تدريجياً على ما كان قائماً بينها، فعلاً من تكامل اقتصادى فى ظل الإمبراطورية وإلى إنهاء هذا النوع من الاتحاد الجمركى الفعلى الذى قام بينها رغم أن الإمبراطورية العثمانية ظلت قائمة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، إلا أن القوتين الاستعماريتين العظميين فى تلك المرحلة وهما إنجلترا وفرنسا، قد أخضعتا لسيطرتهما بعض الأقطار العربية قبل تلك الحرب بفترة ليست بالقصيرة (١٠١)، ولم تقتصر أطماع إنجلترا وفرنسا عند ذلك، بل بزوال الإمبراطورية العثمانية فى آسيا بعدا لحرب العالمية الأولى قُسِّمت الأقاليم التى كانت تمتلكها الدولة العثمانية بينهما. وقد حولت الأقاليم العربية إلى ولايات ذات وحدات جمركية مستقلة لكل منها وحدات نقدية مختلفة تابعة لعملة الدول الاستعمارية التابعة لها(١٠٢)، فكما تغير التقسيم للوطن العربى بفعل الاستعمار تغير أيضاً التقسيم الاقتصادى، بفعل الاستعمار أيضاً. فبعد ما كانت الأقطار العربية فى ظل الإمبراطورية العثمانية تشكل سوقاً إقليمية مترابطة، أخذت هذه الصورة تتغير تدريجياً على نحو أدى فى فترة ما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية إلى أن أصبح كل قطر عربى وحدة قائمة بذاتها، ومتميزة عن الأقطار العربية الأخرى، من حيث رسومها الجمركية فى مواجهة العالم الخارجى، ومن حيث نظامها النقدى، ومن حيث مدى حرية التبادل بينها وبين الأقطار العربية، وبذلك تأكدت التجزئة والقطرية الاقتصادية للوطن العربى وتعمقت بشكل لم يسبق لها مثيل(١٠٣).

وفضلاً عن هذه التجزئة والقطرية الاقتصادية فقد شهدت الفترة نفسها تزايداً فى أدوات ودرجة تبعية لاقتصاديات العربية لاقتصادات الدول الرأسمالية الأوربية، التى سيطرت عليها ، وإذا كانت عوامل هذه التبعية قد وصلت إلى درجة قوية فى بعض البلاد قبل احتلالها بواسطة هذه الدول الاستعمارية الأوربية، أو تلك إلا أنه مما لاشك فيه أن خضوع أغلب البلاد العربية عسكرياً وسياسياً لإنجلترا وفرنسا بعد الحرب العالمية الأولى، كانت من العوامل التى زادت من قدرة إمكانات هاتين الدولتين على دمج البلاد العربية فى السوق الرأسمالية العالمية ، مع ما ترتب على ذلك من زيادة تبعية اقتصاداتها للدول الرأسمالية المسيطرة (١٠٤) . وقد استمر تعميق الإقليمية والتجزئة والتبعية الاقتصادية، حتى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية ، إلا أن ظروف الحرب اضطرت إنجلترا وأمريكا إلى محاولة التنسيق بين الاقتصاديات العربية، بل واقتصاديات الشرق الأوسط فى مجموعها طبقاً لما تتطلبه اعتبارات الحرب ، وتم ذلك التنظيم الذى عرف باسم **مركز تموين الشرق الأوسط**، الذى كان هدفه تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى فى الدول الواقعة شرق وجنوب البحر المتوسط، حتى لايتهدد استقرار المنطقة بسبب نقص الغذاء. وقد أرادت بريطانيا إبقاء هذا التكتل الاقتصادى كجهاز تخطيطى إقليمى يربط المنطقة بالمركز البريطانى،ولكن هذا المشروع التكتلى لم يستمر، حيث رفضت الولايات المتحدة هذا الأسلوب حتى لايغلق سوق المنطقة أمامها(١٠٥).

فما حققه هذا المركز كان مجرد توقف مؤقت فى عملية التفكك الاقتصادى بين أقطار الوطن العربى، وفى فترة ربع القرن الذى انقضت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وحتى بداية الألفية الثالثة، سار الوطن العربى أكثر فأكثر على طريق القطرية والتجزئة الاقتصادية حتى وصلت فى المرحلة الحالية إلى مدى لم يسبق له مثيل منذ بداية هذا الطريق فى منتصف القرن التاسع عشر (١٠٦). وقد أثرت هذه الحالة على أداء اقتصاديات الوطن العربى. ويمكن التعرف على ذلك من خلال التعرف على مؤشرات أداء الاقتصاديات العربية.

أولاً - الموارد الأرضية والأراضى الزراعية والمياه:

١- مساحة الوطن العربى ١٤ مليون كم ٢ تمثل ٨,٣ ٪ من المساحة الخاصة بالعالم، ١٧,٨٠ ٪ فى أقطار الخليج العربى الستة و ٤٩,٢٥ ٪ فى الأقطار العربية النفطية، ٥٠,٦٥ ٪ فى الأقطار العربية غير النفطية(١٠٧) ولهذه المساحة الهائلة ميزاتها فى الحرب والسلم على السواء بما تضمنه من موارد استراتيجية وأولية مهمة . إذ تنتج نحو ثلث بترول العالم ويحتوى باطنه على ثلثى الاحتياطى العالمى المؤكد والوطن العربى سوق هائلة للسلع والتكنولوجيا ومجال واسع للاستثمار(١٠٨).

٢- الأرض الزراعية بلغت الأراضى الزراعية المزروعة حوالى ٩,٤مليون هكتار عام ١٩٩١، يضاف إليها حوالى ١٠مليون هكتار أراضى زراعية بور كل عام، تركز هذه الأراضى الزراعية بنسبة ٢,٦١ ٪ ٢٩,٩٥ ٪ ٧٠,٠٥ ٪ فى أقطار الخليج العربى، والأقطار العربية النفطية، والأقطار العربية غير النفطية على التوالى . أن الأراضى العربية الشاسعة تعجز عن إنتاج الغذاء للسكان العرب وبصفة أساسية فى مجال الحبوب و القمح على وجه التحديد والسكر ، ويصل العجز السنوى إلى ١٢ مليار دولار، وأسباب العجز معروفة جيداً. فما زالت أساليب الإنتاج متخلفة ولم تنتشر التقنيات بشكل مناسب والاعتماد على مياه الأمطار وتخلف التكنولوجيا الزراعية العربية المستخدمة فى زراعة الأرض.

٣- المياه : تقدر الموارد المائية فى الوطن العربى القابلة للاستغلال بحوالى ٣٣٨مليار متر مكعب فى السنة. هذه الموارد إذا استمرت معدلات النمو السكانى الحالى على ما هو عليه وأردنا تحقيق اكتفاء ذاتى فى إنتاج الغذاء. فإن الاحتياجات المائية المقدرة تصل إلى ٣٦٨ ـ ٤٩٣٠٠٣مليار متر مكعب سنوياً فى السنوات ٢٠٠٠ ، ٢٠١٠ ، ٢٠٢٠ على التوالى ، أى هناك عجز وأن الوطن العربى متوقع أن يصل إلى ٣٠ ، ٦٥ ، ١٥٥ مليار متر مكعب فى السنوات المذكورة وبالترتيب ومشكلة المياه فى الوطن العربى سخونتها ليست خافية على أحد كالأطماع الإسرائيلية التى لم تعد خافية بل ظاهرة للعيان والأطماع التركية فى نهرى الفرات ودجلة معلنة. وأخطرما فى مشكلة المياه فى الوطن العربى أن كافة الأنهار التى تجرى فى الوطن العربى تنبع من أراضى غير عربية.

ثانياً: السكان والقوي العاملة :

١- السكان : بلغ عدد سكان الوطن العربى حوالى ٢٥٠ مليون نسمة عام ١٩٩٢ تقريباً، منهم ٩,٤ ٪ فى أقطار الخليج العربى ، و ٢٩,٢٥ ٪ فى الأقطار العربية النفطية، و ٧٠,٠٥ ٪ فى الأقطار العربية غير النفطية ، وأن ٥٦,٦٨ ٪ من السكان هم فى الجزائر والسودان ومصر والمغرب، وترتفع نسبة الأمية بين السكان العرب فتصل فى بعض الأقطار إلى ٧٥ ٪ كما فى الصومال.

٢- القوي العاملة : تقدر القوى العاملة ٥٦,٥ مليون عامل منهم ١١,٤ ٪ فى أقطار الخليج العربى، ٢٨,٩٨ ٪ فى الأقطار العربية النفطية، و ٧١,٠٢ ٪ وفى الأقطار العربية غير النفطية وأن ٧٤,٥ ٪ من قوى العمل فى الأقطار العربية النفطية، و ٧١,٠٢ ٪ أقطار الجزائر والسعودية والسودان وسوريا ومصر والمغرب. هذه القوى العاملة منها ٣٦ ٪ يعملون فى القطاع الزراعى ١٨,٣ ٪ فى القطاع الصناعى، و ٤٥,٥ ٪ فى قطاعات الخدمات، وتبلغ نسبة القوى العاملة من إجمالى السكان ٢٨,٢ ٪ وهى نسبة منخفضة ونسبة النساء فى القوى العاملة ١٣,٣ ٪ وهى أيضاً نسبة منخفضة (١٠٩).

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي العربي ونصيب الفرد منه :

١- الناتج الإجمالى العربى : بلغ الناتج المحلى الإجمالى العربى ٤١٧,٤ مليار دولار عام ١٩٩٢ حوالى ٤٢,٩ ٪ منه تحقق فى أقطار الخليج العربى، ٧٤,٣ ٪ فى الأقطار العربية النفطية و ٢٥,٧ ٪ فى الأقطار غير النفطية . الناتج المحلى الإجمالى يعادل أقل من ٥٠ ٪ من نظيره فى إيطاليا و ٨,١ في أمريكا من نظيره فى اليابان، وقد وصل إجمالى الناتج المحلى فى عام ١٩٩٦ إلي حوالى ٥٧٦,١ مليار دولار أمريكي.

٣- متوسط نصيب الفرد السنوى من الناتج المحلى : كما نعرف يصنف البنك الدولى الدول إلى فئات أربع فقط وفقاً لمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى : ١- أقطار منخفضة الدخل . ٢- أقطار الدخل المتوسط الأدنى .

٣- أقطار الدخل المتوسط الأعلى ٤- أقطار الدخل المرتفع، ورغم كل ما جاءت من الثروات النفطية فى ظروف مواتية لن تتكرر ظهر فى شريحة الدخل المرتفع ثلاثة أقطار عربية فقط، يبلغ إجمالى سكانها ٣,٦ ملايين نسمة يمثلون ١,٧ ٪ من الأمة العربية، أما فى شريحة الدخل المتوسط الأعلى فنجد خمسة أقطار يبلغ مجموع سكانها ٣٠,٧ مليون نسمة أى ١٤,٦ ٪ من العرب ، وتضم شريحة الدخل المتوسط الأدنى خمسة أقطار أخرى عدد سكانها ٥٦,٨ مليون نسمة بنسبة ٣١,٦ ٪، وأخيراً نضم شريحة أدنى الدخول (١١٠) حول ستة أقطار يسكنها ١٠٨,٥ ملايين نسمة بنسبة ٥٣,١ ٪، ومعنى ذلك أن ٨٣,٧ ٪ من الأمة العربية يعيشون على متوسط دخل لايتجاوز ٢٥٠٠ دولار فى السنة فإن تذكرنا (١١١) سوء توزيع الدخل القومى بين فئات المجتمع الواحد لايكون من التجاوز أن نقول إن حوالى ثلثى العرب يعيشون تحت حد الفقر رغم سكنى بعضهم أقطار عالية الدخل (١١٢) ، وأرقام سنة ١٩٩١ خير دليل على الأرقام والنسب المذكورة ، حيث بلغ فى أقطار الخليج العربى ٨١٤١ دولار، و ٧٢ دولار فى الصومال ، ٤٠٣ فى السودان ، و١٧٥٨١ دولار فى الإمارات، و ١٣١٥٣ دولار فى قطر، و٤٨٨ دولار فى مصر (١١٣).وقد وصل نصيب الفرد العرب من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لسنة ١٩٩٦ حوالي ٢٢٣٧,٣ دولار أمريكي.

٣- الديون الخارجية والفائض والأدخار والاستثمار: بلغ إجمالى الدِّين الخارجى العربى عام ١٩٩١ حوالى ١٥٥,٨ مليار دولار، وبلغ خدمة هذا الدين ١٦,٧ مليار فى السنة ، ويتركز الدين الخارجى فى الجزائر ٢٨,٦ مليار دولار، ومصر ٤٠,٦ دولار ، كما إن الأقطار العربية الغير نفطية تتحمل من الدين الخارجى ٢٤,٥ مليار دولار، وبلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى العربى ٨٢,٢ ٪، وهى نسبة مرتفعة جدا. كما أن خدمة الدين مثل ٣٣,٨ ٪ من قيمة الصادرات العربية. وقد حققت الموازنات الحكومية العربية عام ١٩٩٢ عجزا بلغ ٢٨,٦ مليار دولار منها ٢٢,٣ بلدان نفطية، حيث بلغ عجز الميزانية فى السعودية ١٠,٥ مليار دولار، وهى ظواهر جديدة على أقطار الخليج العربى، وبلغ الاستهلاك العائلى

والحكومى العربى عام ١٩٩٢ حوالى ٣٧٤ مليار دولار بنسبة ٨٠ ٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى(١١٤).

أما الاستثمار تكوين رأس المال الثابت والمتغير فى المخزون ، فقد بلغ ٩٨ مليار دولار عام ١٩٩٢ بما يعادل ٢١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى العربى، والمدخرات المحلية بلغت ٩٢,٢ ٪ من الاستثمار فى نفس السنة.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى الأقطار العربية النفطية بلغت نسبة الادخار للاستثمار ١١٠,١ ٪ تقريباً فى نفس السنة. أى أن هناك فائضاً فى الأدخار. أما فى الأقطار الغير نفطية فبلغت النسبة ٤٤,٩ ٪ أى أن هناك عجزاً قدره ٥٥,١ ٪ تم توفيره باللجوء إلى التمويل بالعجز (الذى يدفع فى اتجاه التضخم) والاقتراض وتلقى المساعدات الخارجية (١١٥).

وتجدر الملاحظة أن الاستثمارات العربية البينية بلغت عام ١٩٩٢ حوالى ٩٢٢,٦ مليون دولار انخفضت إلى ٤٨٣,٨ مليون دولار عام ١٩٩٢ . ذهبت منها للزراعة ٢,٢١ ٪، والصناعة ٢٣,٦٣ ٪، والمقاولات والتجارة ٥٠,١١ ٪ عام ١٩٩٢ .

ويقدر الخبراء عدد المشروعات العربية نحو ٨٥٦ مشروعا مشتركا عربيا ودوليا يقارب رأسمالها ٣٦ مليار دولار أمريكى ويظهر هذا الرقم أهمية المشروعات العربية المشتركة فيما لو وضع فى إطار سليم من التشابك القطاعى المنتج وضمن إستراتيجية تسوية عربية مشتركة (١١٦) .

٤ـ **البترول والغاز**: بلغ إنتاج الوطن العربى عام ١٩٩٢ من البترول ١٧,٣ مليون برميل يوميا بما يمثل ٢٦,٧ ٪ من اجمالى إنتاج العالم، وبلغت نسبة الاحتياطى العالمى فى الوطن العربى ٦١,٨ ٪ فى نفس السنة. أما الغاز الطبيعى فإن الإنتاج العربى منه يمثل ١١,٥ ٪ من إنتاج العالم، والاحتياطى العربى منه يمثل ٢٠,٨ ٪ من احتياطى العالم(١١٧).

٥ـ **الصادرات والواردات العربية**: قد انخفضت قيمة الصادرات العربية من ٣٣٥,٨ مليار دلاور فى عام ١٩٨٠ إلى ١٣٤,٤٩٦ فى عام ١٩٩٢ أى بنسبة

خفض حوالى ٤٣ ٪ . وقد أدى انخفاض القيمة المطلقة من الصادرات إلى انخفاض نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٣,٦ ٪ فى عام ١٩٨٥ إلى ٢٨,٨ ٪ فى عام ١٩٩٢ . وشكلت التقلبات فى الأسواق العالمية لا سيما فى أسواق النفط السبب الرئيسى فى تقلبات قيمة الصادرات العربية.

أما فيما يختص بنسبة الصادرات العربية إلى إجمالى الصادرات العالمية فقد أخذت فى الانخفاض من ١٢,٤ ٪ فى سنة ١٩٨٠ إلى ٣,٧ ٪ فى سنة ١٩٩٢، وقد انخفضت الصادرات السلعية إلي ٣,٢ ٪ في عام ١٩٩٦ وهذا يؤكد أن معدلات نمو الصادرات العالمية كانت أكبر من معدلات نمو الصادرات العربية.

وتمثل الدول الصناعية الشريك الأكبر للصادرات العربية حيث بلغت نسبة الصادرات لتلك الدول ٦٣,٦ ٪ من إجمالى الصادرات فى سنة ١٩٨٥، وارتفعت إلى ٦٤,٣ ٪ فى سنة ١٩٩٠ ، أما بالنسبة لصادرات الدول العربية إلى الدول النامية فقد بلغت(١١٨) ٢٢,٦ ٪ من إجمالى الصادرات فى عام ١٩٨٥، وارتفعت إلى ٢٤,٨ فى عام ١٩٩٠ . وقد بلغت نسبة الصادرات العربية إلى باقى دول العالم ١٣,٨ فى عام ١٩٨٥ ، وانخفضت إلى ١٠,٩ ٪ فى عام ١٩٩٠ .

الواردات العربية : يختلف اتجاه واردات الدول العربية اختلافاً واضحاً عن اتجاه الصادرات، إذ زادت قيمة الواردات من ١١٢,١ مليار فى عام ١٩٨٠ إلى نحو ١٣١ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ بزيادة بلغت نسبتها حوالى ١٦,٩ ٪ . وقد أدت الزيادة فى قيمة الواردات خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ إلى ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى إذا ارتفعت هذه النسبة من ٢٥,٥ ٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٨٪ فى عام ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بنسبة واردات الدول العربية إلى إجمالى الواردات العالمية فقد انخفضت من ٥,٨ ٪ فى عام ١٩٨١ إلى ٣,٥ ٪ عام ١٩٩٢ ، وقد وصلت إجمالي الواردات السلعية في ١٩٩٦ إلي حوالي ١٤١,٨ مليار دولار بنسبة ٢,٨ ٪ من الواردات العالمية. وجدير بالذكر أن معدل الانخفاض فى نسبة الواردات العربية إلى إجمالى الواردات العالمية كان أقل من نفس النسبة للصادرات العربية(١١٩).

والملاحظ على الاقتصاد العربى هو انخفاض التجارة العربية البيئية إلى ١٥,٩ ٪ نهاية عام ١٩٩٥، فقد بلغ إجمالى ٢٤,٥ ٪ مليار دولار عندما كانت التجارة الخارجية الكلية العربية ٢٦٨ مليار دولار فى الفترة بين عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥(١٢٠).

وتشير البيانات الموثقة أن نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلى الإجمالى ككل بلغت ٥٢,٣ ٪ كمتوسط سنوى خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦ ، وتشير هذه النسبة إلى أهمية التجارة الخارجية فى النشاط الاقتصادى للدول العربية إلى الارتباط الكبير لهذا النشاط بالتطورات فى الأسواق الدولية (١٢١).

أما بالنسبة للتجارة البيئية العربية خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٥فقد كانت تتراوح بين ٨٦١٤ مليون دولار عام ١٩٨٨ و ١٢٩٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ أى بين ٤٤,٨ ٪ ، ١٠,٣ ٪ من التجارة العربية الإجمالية(١٢٢).

وخلال نفس الفترة قد زادت الواردات العربية البيئية بصفة عامة إلى حوالى ٦٩,٩٥ ٪ مقارنة ببداية الفترة ونهايتها، أما بالنسبة للواردات من بقية دول العالم فقد وصلت إلى ٤٠,٤٠ ٪ (١٢٣) .

فيتضح من خلال هذه المؤشرات سمات عديدة لاقتصاديات الوطن العربي وهي :

١ ـ إن الوطن العربى لديه موارد كبيرة، ولكنها موزعة توزيعاً غير عادل على الأقطار العربية ، حيث على سبيل المثال يوجد الوفرة فى السكان واليد العاملة ولايوجد مال أو دخول كبيرة، وعكس الحال تماماً فى الأقطار الغنية ، حيث لايوجد الوفرة السكانية ولاقوة العمل، كما تتوافر الأراضى الزراعية الخصبة وموارد المياه، ولاتتوافر الأموال اللازمة لتحديث قطاع الزراعة ورفع الإنتاجية الواحدة المزروعة والعامل الزراعى والعكس صحيح(١٢٤).

٢ ـ كما تعانى مستويات تطور القوى الإنتاجية من مادية وبشرية بالتخلف الحاد، وينعكس هذا التخلف على طرق الإنتاج، وحجم الإنتاج الإجمالى، وصافى الدخل القومى ، ومعدلات نمو فروع الاقتصاد، فيما عدا القطاع الأجنبى من الاقتصاد المتمثل فى الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط.

٣ـ التركيب المشوه والتباين الشديد فى مساهمة القطاعات الإنتاجية فى قيمة

الناتج المحلى الإجمالى، حيث ترتفع نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الأولى (للصناعات الاستخراجية والزراعة والغابات)، وقطاع الخدمات ثم الصناعات التحويلية ، حيث يشكل قطاع الصناعات(١٢٥) الاستخراجية نحو ٢١,١ ٪ من إجمالى الناتج المحلى للبلدان العربية عام ١٩٩٦م. وتشكل الزراعة ١٣,٢ ٪ والخدمات ٤٦,٨ ٪، بينما تشكل الصناعات التحويلية ١٠,٨ ٪. وهذا الوضع يعكس احتلال فى التركيب الهيكلى للاقتصاديات العربية سمته الارتفاع فى النصيب النسبى لقطاع الخدمات مع إنخفاض في نصيب القطاعات السلعية ، مما يزيد من حاجة الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد من الأسواق العالمية لمواجهة الطلب المحلى(١٢٦).

٤ ـ التمايز فى توزيع صافى الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال، وملاك الأراضى والعقارات مع سوء توزيع الدخل القومى، وسوء استخدامه بين رأس المال بين فروع الاقتصاد.

٥ـ بروز الطابع الاستهلاكى للاقتصاد ، وارتباطه بضعف حجم الشركات الرأسمالية، وسوء استخدمها وبطبيعة التجارة الخارجية وتأثيراتها غير الفعالة والسلبية على معدلات النمو الاقتصادى، وما خلفته من تبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى(١٢٧) . كما أصبح التصدير المتزايد لرأس المال من السمات المميزة للدول العربية ، حيث يجبرها العالم الرأسمالى بمختلف الوسائل على استمرار هذا النمط من التكامل معه من خلال سياسات النقود والائتمان العالمية، ولهذا تعتمد مجموعة الدول النفطية اعتماداً كلياً على عائدات النفط، بينما تعتمد الدول غير النفطية على تحويلات العاملين فى الخارج، وتدفقات رأس المال الأجنبى، والاقتراض من السوق المالية الدولية. بالإضافة إلى حصيلة بيع الصادرات من السلع الأولية.

ولهذا فإن انزلاق الاقتصادات العربية فى طريق الاندماج فى الاقتصاد العالمى عادة ما يتم طوعاً أو كرهاً على حساب التكامل العربى، الأمر الذى يفسر طبيعة هياكل الإنتاج فى البلدان العربية، وتفاقم المديونية الخارجية، واتجاهات الاستثمار الخارجى، واتساع الفجوة الغذائية ، واستيراد معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الخارج (١٢٨).

المبحث الثانى:

محاولة التكتل الاقتصادى العربى

لقد تمت فى الواقع محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، والاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمى، وذلك بهدف حل مشكلات تلك المنطقة الاقتصادية والاجتماعية(١٢٩). وسجل الوطن العربى المشترك حافل بجوانبه المختلفة بالعديد من صيغ التعاون والتكامل، وخاصة فى الحقل الاقتصادى. وغنى عن البيان أن هذا العمل قد ارتبط بقيام جامعة الدول العربية باعتبارها أول تنظيم قومى فى تاريخ العرب المعاصر بيد أن مصطلح «الاقتصادى العربى» المشترك مصطلح فضفاض، يتسع ليشمل صوراً مختلفة من التعاون الاقتصادى فى أضيق صيغه المتمثلة بتسهيل التبادل التجارى، وفى أوسع صيغه التكاملية متمثلة بالوحدة الاقتصادية(١٣٠).

وقد تضمنت مسيرة العمل العربى المشترك محاولات عديدة من أجل تحرير التجارة العربية، وإقامة سوق مشتركة بدءاً من بروتوكول الإسكندرية فى عام ١٩٤٤ وتلاه عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون فى عام ١٩٥٠، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت فى عام ١٩٥٣، وكان عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٥٧ علامة بارزة عن طريق العمل المشترك. وقد أسفرت هذه الاتفاقية عن تكوين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الذى أصدر قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤، وقد بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى هذه الاتفاقية سبع دول غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ قط.

وفى السبعينيات أقيم الكثير من المشروعات العربية المشتركة، والاتحادات الصناعية العربية، وأعدت دراسات عن الخطط الاقتصادية فى الدول العربية، ثم عقد مؤتمر قمة عربى عام ١٩٨٠ ناقش قضية العمل الاقتصادى العربى المشترك، وفى عام ١٩٨١ عقدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، ولكن لم يبدأ العمل بها إلا بعد صدور البروتوكول التنفيذى لها عام ١٩٨٧، والذى استهدف إقامة منظمة تجارة عربية بعد عشر سنوات.

وقد شهد عقد الثمانينيات إقامة ثلاثة تجمعات فرعية هى: مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١، ثم اتحاد المغرب العربى، ومجلس التعاون العربى، اللذان قاما فى عام ١٩٨٩(١٣١).

وفى إطار تعرفنا على محاولات التكتل الاقتصادى العربى سوف نتناول بعض هذه المحاولات ومنها.

أولاً: معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى واتفاقية تسهيل التبادل التجارى:

نشأت المسيرة الجماعية للتكامل الاقتصادى العربى تلك سنة ١٩٥٠ بعقد اتفاقية أولى بعنوان «**معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي**» بين دول الجامعة العربية(١٣٢)، ومن الناحية الاقتصادية يهمنا من هذه المعاهدة نقطتان:

١- إنها كررت من جديد المبدأ الذى تضمنه ميثاق جامعة الدول العربية، وهو تعاون الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية(١٣٣).

٢- إنها نصت فى المادة الثامنة منها، على إنشاء مجلس اقتصادى يتكون من وزراء الأقطار المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية أو من يمثلونهم، ليقترح على حكومات البلدان العربية ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الاقتصادى العربى(١٣٤).

وكان هدف هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية هو دعم التعاون من أجل بناء اقتصاديات عربية عتيدة عن طريق الاستثمارات المشتركة وتبادل المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية. كما تجسم هذا التعاون سنة ١٩٥٣ فى ابرام «اتفاقية لتسهيل التبادل التجارى والترانزيت». بين دول جامعة الدول العربية. وهم الأردن، وسوريا والعراق والسعودية ولبنان ومصر وليبيا واليمن. وتشمل هذه الاتفاقية جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية تستهدف إنشاء منظمة تجارية عربية حرة كمدخل لقيام فضاء اقتصادى عربى متكامل ومتضامن(١٣٥).

وتعد هذه الاتفاقية هى أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية، بل إنها - أيضاً - أول اتفاقية فى سلسلة الاتفاقيات الجماعية، التى توالت فى ظل الجامعة العربية، التى وضعت أسس التجمع العربى وأحكامه.

وقد بينت الاتفاقية فى ديباجتها، أن الهدف من إبرامها هو تحقيق «تعاون وثيق» فى المجالات الاقتصادية بين البلدان العربية، بما فى ذلك «تسهيل التبادل التجارى» بينها طبقاً لما يقرره ميثاق الجامعة العربية(١٣٦).

ثانياً : مشروع الوحدة الاقتصادية العربية .

لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأساسى وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية وذلك فى عام ١٩٥٦ ، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجماعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسى - فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٥٦ فى دمشق توصى بموجبه بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التى يجب أن تتبع من أجل تحقيقها .

وعلى الرغم من أن مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم الانتهاء من إعداده فى يونيو ١٩٥٧ إلا أنه مما يدل على عدم الجدية والحماس لترجمة هذا المشروع إلى واقع فعال ، أمران هامان:

أولهما : إنه خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الجامعة العربية بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩٥٧ عند النظر فى مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أقر المجلس توصية اللجنة السياسية، التى ترى أن هذا الموضوع من اختصاصها وبذلك يمكن أن نستنتج أن الإدارة السياسية العربية لم تكن متوافرة لهذا المشروع الطموح عند بدايته.

ثانيهما : إن الموافقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية، التى تم إعداده فى يونيو ١٩٥٧ (١٣٧) تمت من جانب عدد محدود من الدول العربية بعد مرور خمس سنوات على الأقل ، فقد وافقت كل من مصر والمغرب والكويت فى ٦/ ١٩٦٢ ، والعراق وسوريا فى ٩/ ١٢/ ١٩٦٢ واليمن فى ٧/ ١٢/ ١٩٦٣ . ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ٣/ ٤/ ١٩٦٤ (١٣٨).

وقد كانت القصة من وراء هذه الاتفاقية هو تحقيق (وحدة اقتصادية كاملة) بين البلدان الأعضاء فى الجامعة العربية «بصورة تدريجية»، ولكن بالسرعة التى تتطلبها مصلحة الشعب العربى.

وتنص المادة الأولى من هذه الاتفاقية على :

- حرية انتقال الأشخاص ورءوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية النقل والترانزيت.

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضى المادة الثانية بأن تعمل الدول الأعضاء على :

- جعل بلادهم منطقة جمركية واحدة.
- توحيد أنظمة التجارة الخارجية والنقل والترانزيت.
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.
- تنسيق السياسات الزراعية والصناعية والتجارية(١٣٩).
- توحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية (قوانين العمل والضمان الاجتماعى)
- توحيد التشريعات الضريبية والمالية والنقدية .
- اتخاذ أى إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

وتبدو هذه الاتفاقية فى غاية الطموح إذا ما قورنت باتفاق ١٩٥٣ . وفى الواقع لم يكن من السهل تطبيق هذه الاتفاقية بعد الانتهاء من توقيعها . ذلك أن كثيراً من العراقيل كانت تقف فى طريق الوحدة، وأهم هذه العراقيل ما يلى:

- تعارض الأنظمة السياسية، وتنوع الأنظمة الاقتصادية (الاشتراكية المصرية ، الليبرالية اللبنانية والأردنية، النظام المختلط فى العراق والسعودية).
- تفاوت الدخول، ففى مقابل البلدان النفطية الغنية، كالسعودية والكويت والعراق، تتواجد بلدان فقيرة كمصر والأردن وبلاد وسيطة كسوريا.
- تنوع البنيات الاقتصادية ، واختلاف البنيات النقدية ، ذلك أن المنطقة كانت ترتبط بمناطق نقدية مختلفة فبعض العملات ارتبطت بالدولار وأخرى بالجنيه

الإستراليني (١٤٠) وهكذا، وعلى الرغم من تماسك برنامج الاندماج الذى نصت عليه هذه الاتفاقية وبرغم أهدافها الحميدة، فقد تخلت الدول الأعضاء عنها فى عام ١٩٦٤ واتجهت إلى طريق آخر هو السوق المشتركة.

ثالثاً: السوق العربية المشتركة :

لقد تم توقيع القرار الذى تمخضت عنه السوق العربية المشتركة فى الثالث عشر من أغسطس ١٩٦٤ فى القاهرة. ويشكل هذا القرار طريقاً وسطاً بين الاتفاق العربى حول التجارة والمرور لعام ١٩٥٣، ويبدو أنه يكمله، وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية حيث يظهر وكأنه مرحلة من مراحلها. والحقيقة أن قيام السوق العربية المشتركة تعتبر خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح طالما أنه يقتصر على إنشاء منطقة تبادل حرة، ومحاولة تكوين منطقة جمركية. لذلك تبدو السوق العربية المشتركة مجرد مرحلة مرحلة نحو الوحدة الاقتصادية(١٤١).

وفى سبيل هدف السوق رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطاراً يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها، ويركز هذا الإطار على إلغاء القيود التعريفية التى يتم فرضها على السلع عند إنسيابها من دولة إلى أخرى داخل حدود السوق، وتعمل سياسات السوق - أيضاً - على إزالة القيود غير التعريفية على واردات الدول العضو من الدول الأخرى داخل السوق، وكذلك النظر إلى كل الإجراءات التى ينتج عنها نفس الأثر الناتج عن التعريفة الجمركية، ولم يهدف القرار ١٧ فى الواقع سوى إلى تكوين منطقة تبادل حرة والتوجه نحو اتحاد جمركى أما القرار رقم ١٩ فلقد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ككل والعالم الخارجي.

وتعتبر السوق العربية المشتركة من أهم المنجزات التى تحقق لمجلس الوحدة الاقتصادية، حيث جاء قرار إنشاء السوق للتعبير عن رغبة المجلس فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين دولة، وأيضاً للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى وتحسين ظروف العمل.

وما من شك أن الأهداف الكبيرة والآمال العريضة، التى كانت وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة، لم يتحقق منها الكثير إلى الآن (١٤٢) حيث لم يوقع على مشروع «السوق المشتركة» سوى أربع دول من بين الدول الأعضاء فى اتفاقية «الوحدة الاقتصادية» فهذه المحاولة ولدت ميتة حيث لم تعرف سوى الجمود والتردد إلى الآن.

رابعاً: اتفاقية تيسير التجارة ومنطقة التجارة الحرة:

واعتباراً لما أفرزته محاولات التكتل الإقليمى السابق من شعور بالخيبة والإحباط برزت توجهات جديدة فى المسار التكاملى العربى تتسم بنصيب آخر من المعقولية والواقعية والحكمة. ففى سنة ١٩٨١ أعدت اتفاقية تجارية جديدة باسم «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربى» تم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرين دولة عربية. وتهدف هذه الإتفاقية إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية، كما تم تصنيف المنتجات الصناعية وفقاً لقوائم تحدد لاحقاً ضمن مفاوضات جماعية. ونصت الاتفاقية(١٤٣) الجديدة - كذلك - على عدم جواز قيام دولة عربية بمنح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف. ومن جهة أخرى، أبرمت سنة ١٩٨٢ «اتفاقية موحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية» ووقع عليها إحدى وعشرين دولة، واحتوت أحكام هذه الاتفاقية على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية، لكنه وبالرغم من هذا الإجماع العربى لم يحط أى من هذين المشروعين بنجاح يذكر، إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذ الاتفاقيتين المشار إليهما كما كان مأمولاً(١٤٤).

ولكن جهود إقامة تكتل اقتصادى عربى مازالت قائمة حيث تم فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ توقيع اتفاقية لإزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثنى عشر أعضاء الجامعة العربية، وتم تحديد أول يناير ١٩٩٨ للبدء فى تنفيذ الاتفاق، الذى تحددت لتنفيذه فترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجى للرسوم الجمركية بتخفيضها

بنسبة ١٠ ٪ سنوياً على السلع المصنعة محلياً حتى تصل إلى الإعفاء التام بنهاية المهلة المحددة.

وخوفاً من أن تلقى هذه الاتفاقية نفس المصير الذى لقيته الاتفاقية المعطلة لعام ١٩٨١ للتجارة الحرة، تم تشكيل لجنة وزارية لمتابعة التنفيذ، وبدأ تنفيذ إجراءات التوصل إلى منطقة التجارة الحرة العربية بالفعل فى أول يناير عام ١٩٩٨ (١٤٥)، ويتم اكتمالها خلال عشر سنوات، وتبدأ بالتخفيض المتدرج للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠ ٪ سنوياً على التعريفة المطبقة فى الدول العربية فى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧ ، وتضم ١٨ دولة عربية يصل نصيبها فى التجارة العربية البينية إلى حوالى ٩٢ ٪، ونصيبها فى التجارة العربية البينية يزيد عن ٩٨ ٪ ، وسوف تلتحق قريباً الدول العربية الأربعة المتبقية إلى منطقة التجارة الحرة العربية ، حيث عبرت عن اتصالاتها المباشرة مع الجامعة العربية عن رغبتها فى الانضمام قريباً وهذه الدول الأربع هى : الجزائر وجيبوتى. وموريتانيا وجزر القمر(١٤٦).

وتوجد عدة أسباب هيكلية وموضوعية تساعد على نجاح تنفيذ هذه المنطقة تشمل وجود إرادة سياسية تم التعبير عنها فى مؤتمر القمة فى يونيو ١٩٩٦ بالقاهرة، حيث اتخذ رؤساء الدول العربية لأول مرة قراراً بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، بجانب وجود سند قانونى لإقامة هذه المنطقة وهو اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى تضم الآن ١٨ دولة عربية بعد انضمام مصر وسلطنة عمان إليها والدول العربية خارج الاتفاقية هى موريتانيا وجيبوتى والجزائر وجزر القمر، وبذلك تشكل دول الأعضاء فى الاتفاقية حوالى ٩٥ ٪ من التجارة العربية. وبالنسبة للإطار المؤسسى: توجد فى الجامعة العربية الإدارة العامة للشئون الاقتصادية لتوحيد الإنتاج والنظم الاقتصادية وسياسات التحرير الاقتصادى داخل الدول العربية بجانب زيادة نسبة تجارة بعض الدول العربية مع الأسواق العربية عن ٢٠ ٪ كما أن ٣٠ ٪ من الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية يتجه أيضاً للأسواق العربية، كما توجد بعض الدول العربية التى تصل صادراتها لدول عربية أخرى إلى ٤٠ ٪ كل هذه

الحقائق تساعد على نجاح تنفيذ منطقة التجارة العربية التى بدأت أول يناير سنة ١٩٩٨ (١٤٧).

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أنه بالرغم من فشل معظم المحاولات العربية السابقة فى تحقيق تكتل اقتصادى وتجارى عربى موحد، وضرورة استطلاع أوجه القصور وأسباب الفشل، التى منيت به كافة هذه المحاولات، إلا أن ذلك لايعنى ، ولايجب أن يعنى، الحكم مسبقاً بالفشل على الجهود الجديدة التى تبذل لتحقيق هذا الهدف ، فلقد تغيرت الظروف كلية عما كانت عليه، ليس فقط فى الخمسينيات والستينيات، بل أيضاً فى عقد الثمانينيات، فلقد شهد العقد الحالى تغيراً جوهرياً فى أسس نظريات التجارة الدولية وأساليب تطبيق هذه النظريات، وطرح هذا التغير تحديات جديدة غير مسبوقة للعالم أجمع، وللعالم العربى على وجه الخصوص(١٤٨).

فإن التطورات التى شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية ـ بدءاً بالعولمة وانتهاء بتشكيل العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمجالات الاقتصادية الكبرى التى تتعدى نطاق حدود الإقليم الضيق لتضم دولاً تفصلها محيطات شاسعة ـ أوجدت مجموعة من التهديدات، التى لاتؤثر فى بلد عربى دون الآخر، بل تهدد مصالح الكتلة العربية ككل ودون استثناء لما تحمله هذه التكتلات من نذر عودة الحمائية، وإنشاء قلاع تجارية مغلقة فى وجه الدول العربية، وبغض النظر عن مدى التفاوت فى مستويات التنمية والنمو الاقتصادى، الذى حققته مختلف الدول العربية أو النظم السياسية والاقتصادية التى تطبقها(١٤٩) .

□□□

الفصل الثالث

معوقات
التكتل الاقتصادى العربى ومقوماته

المبحث الأول: معوقات التكتل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني: مقومات التكتل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول

معوقات التكتل الاقتصادى العربى

كثرت المشكلات المانعة للتكتل الاقتصادى العربى، وتشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية وعربية ومحلية، وبين أسباب سياسية وأيديولوجية وثقافية وإعلامية وتنظيمية وإدارية ومؤسسية وحتى النفسية(١٥٠) .

وهناك أيضاً العديد من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التى حالت دون التوصل إلى حالة من التكتل تضمن صيانة مصالح المجموع فى مواجهة العالم الخارجى ، وتجدر الإشارة إلى أن المشكلات، التى كانت تعوق التكامل العربى لم تكن نتيجة لتقاعس البحث عن الحلول، وإنما كانت ترجع إلى عدم وجود قرار سياسى قابل للتطبيق لوضع الأفكار والأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلى:

أولاً: العوامل الاجتماعية:

يمثل المناخ العام السائد فى العلاقات بين الدول العربية ذاتها، أحد أهم العوامل الاجتماعية التى أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادى العربى، وهى العلاقة التى سادتها مشاعر الغيرة والمقارنة والتفضيل والحرص على تبوء دور الزعامة والاستئثار بالقدرة على التأثير فى توجهات القرار العربى فى القضايا المختلفة ، ولقد أسهمت الحرب الباردة فى تعزيز مثل هذه الفرقة، وكرستها حرب الخليج الثانية بصورة أكبر مما أثر سلباً ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادى العربى، والعلاقات الاقتصادية العربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الدول العربية (١٥١)، حيث أصبح هناك شك فى مفهوم القومية العربية، وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية حيث تجمد الوعى العربى العام.

ويضاف إلى هذا المناخ الاختلافات الكبيرة والتباين فى مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية، حيث إن هذا التعاون فى الدخول بين الأقطار العربية، هو من أقوى عقبات التكامل الاقتصادى والتوحيد السياسى (١٥٢). يضم الوطن العربى ،

بين أقطاره ، بلاد غنية وأخرى فقيرة . فبينما عانت الصومال مثلاً من المجاعة كانت دول الخليج البترولية تتمتع باقتصاديات قوية، حيث سجل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى السعودية مثلاً فى عام ١٩٩٤ حوالى ٧٥١٠ دولاراً أمريكياً.

من ناحية أخرى، فإن تزايد معدلات نمو السكان فى بعض الدول العربية أدى إلى توسيع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء والفقراء، وبالتالى خلف مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة وتناقص العمالة الماهرة، ولعل أحد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية المسئولة. ليس فقط عن فشل جهود التكامل العربى، بل أيضاً عن تواضع جهود التنمية العربية بوجه عام: هو تفشى الأمية بشكل كبير فى المجتمعات العربية، التى تصل فى المتوسط العام إلى حوالى ٥٠ ٪ من إجمالى السكان فضلاً عن تردى مستويات التعليم فى مختلف مراحله (١٥٣) ويضاف إلى هذا الأمية «**الأمية العلمية**» أمية أخرى أكثر خطورة ألا وهى «**الأمية التكاملية**» وهى آفة يصاب بها المسئولون عن إصدار القرارات القطرية(١٥٤).

وقد أدت هذه الأمية بنوعيها إلى تفاقم المشكلات الناجمة عن الجهل وغياب الوعى السليم، ومن بينها مشكلات التطرف والإرهاب من جانب، أو التقليد الأعمى ومحاكاة المظاهرة الاجتماعية للمجتمعات العربية من جانب آخر. الأمر الذى أسفر عن مزيد من الصراع واهتزاز الهوية فى العديد من البلدان العربية(١٥٥). ويضاف إلى هذه العوامل تفاوت التكوينات الاجتماعية والتناقضات الطبقية ومحدودية الطبقة الوسطى، كما أن هناك فئات اجتماعية تشعر بتعارض الترتيبات التكاملية مع مصالحها، ومعلوم أن هذا من الأمور المألوفة نتيجة التغيرات التى يحدثها التكامل(١٥٦) ، ومن هذه الفئات «طبقة رجال الأعمال» المرتبطين بشكل قوى مع المراكز المالية والتجارية والصناعية فى السوق العالمية المتقدمة، والأثر السياسى الذى تباشر ه هذه الطبقة على ما يتخذ من قرارات سياسية بواسطة الفئات الحاكمة ، بل وتشابك المصالح الاقتصادية ووحدتها بينها (١٥٧).

ومن الناحية الثقافية ، لم تتطور الثقافية العربية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن . على نحو يجعلها أساساً لمقاومة القطرية والتجزئة ولتحقيق التكامل

العربى السياسى والاقتصادى، بل كان التطور الثقافى العربى فى الاتجاه العكس . فقد نمت وقويت عملية «**تغريب**» الثقافة العربية، حيث تأثرت بقوة بالثقافة الغربية على حساب الثقافة العربية المفترض أن يكونوا متأثرين بها(١٥٨) فأدى هذا إلى تخلف الفكر القومى، وابتداع المثقفين تبريرات للمواقف القطرية للسلطات السياسية .

ويضاف إلى هذه العوامل . ارتباط أى عمل يبغى التكتل العربى بالأجهزة الرسمية، وغياب حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية، وقد تشكل «**منتدي الفكر في عمان**» «**والمؤتمر القومى العربى**» ، ولكن عملهما محصور فى النطاق الفكرى ولم يمر دون احتدام الاختلاف بين المثقفين أنفسهم (١٥٩).

ثانيا : العوامل السياسية :

ظل العالم العربى لعقود طويلة يواجه صراعات سياسية عديدة ، لايزال بعضها دون حل حتى الآن، وأضيف إلى ذلك فشل الجامعة العربية فى التوصل لحلول عملية قابلة للتطبيق لمثل هذه المشكلات ، ولعل أحد أسباب الفشل هو التباين فى أساليب صناعة القرار السياسى فى الدول العربية المختلفة ، مما إنعكس بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال، حيث كان من الصعب على الدول العربية الاتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية وسياستهم الوطنية المتباينة، بينما تطبق كل دولة سياسة خاصة بها تحددها مجموعة(١٦٠) من العوامل والمصالح الداخلية والخارجية، التى تخصها وحدها وفى هذا السياق، يعد تشكيل سوق عربية مشتركة بمثابة الخطوة الأولى نحو التوصل إلي أرضية مشتركة ومحايدة تلقى قبول مختلف الأطراف، وتتجاوز الخلافات والاختلافات سواء السياسية أو التنموية ، وكم طرحت فكرة السوق العربية من قبل، ولكنها للأسف لم تر النور بسبب المشكلات التى حالت دون تنفيذها ، فى ظل الاختلافات الحادة التى ظهرت فى الاجتماعات العديدة التى عقدتها الجامعة لهذا الغرض!

ولعل أحد أهم العوامل التى أفشلت مثل هذه الجهود من قبل هو سوء استخدام النفوذ السياسية للدول العربية فى علاقاتها ببعضها البعض، حيث كانت بعض

الدول العربيـة تميل إلى استخـدام نفوذها السيـاسى على الدول، التى تحتاج لمساعدة مالية مثلاً أو مساندة سياسيـة، بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع سواء الاقتصادى أو السياسى(١٦١).

من ناحية أخرى. لم تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لمنع القرارات المشتركة، والذى يجرى عادة على المستوى الحكومى بعيداً عن الرأى العام والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، ومراكز البحوث والقوى الاجتماعية المعنية، وهو بهذا يفقد اهتمام المواطنين وإسهامهم وتأييدهم.

وتنطلق هذه المشكلة بدورها من طبيعة الأنظمة القطرية التى تعانى من تناقضات عديدة، لعل فعلاً أبرزها تلك المتحددة فى مسألتين مترابطتين هما:

(أ) شخصية السلطة القائمة على إندماج أنظمة الحكم بالزعامات الفردية، سواء كانت قبلية أو طائفية أو طبقية أو فئوية.

(ب) حالة الانفصام بين الأنظمة الحاكمة وبين الأغلبية الجماهيرية.

لقد أدت هذه الحالة إلى تفشى ظاهرة الإرهاب بدلاً من الديمقراطية، وإلى تعميق السلبية وحالة الإحباط لدى المواطنين بدلاً من المساهمة الإيجابية فى بناء الأهداف المطروحة، بحيث انعكس فى استمرار انعزالية الأنظمة القطرية المتنافرة، وخلقت صعوبات فعلية فى الطريق إلى قرارات مشتركة(١٦٢).

وانعكس ضعف الإرادة السياسية بشكل مباشر على العلاقات الاقتصادية بطبيعة الحال، كما أنه من ضمن المعوقات عدم فعالية المواثيق الرسمية والتحلل من الالتزامات فى غياب حد أدنى من الالتزام إلى المستوى الإقليمى، مما يمكن من التوقيع عليها لمجرد تفادى الحرج السياسى دون نية للتنفيذ(١٦٣).

ويضاف إلى ذلك اختلاف النظم السياسية، والتباين الإيديولوجى، وهو ماتردد خلال الستينيات فى فترة أخذت بعض الدول العربية للتوجه الاشتراكى، واقتران ما يسمى بالحرية الاقتصادية بنظم وصفت بالرجعية، ودفع ذلك إلى سيادة النزعات القطرية والإقليمية، خاصة مع اختلاف قواعد الموارد، وتبع ذلك تراجع مفهوم الأمن القومى إلى الأمن القطرى أو الإقليمى، والسعى إلى إحلال المظلة الخارجية محل المظلة العربية.

كما أن الخلافات السياسية تنعكس على العلاقات الاقتصادية، ولم يقتصر هذا على حالات تباين النظم أو القضايا الجوهرية. وهو ما أدى إلى تضمين الميثاق القومى مبدأ تحييد العمل الاقتصادى، كما يتم استخدام الاقتصاد أداة للضغط السياسى بدعوى أن البديل هو العمل العسكرى، ولذلك فإن جوهر المشكلة هو فى غياب آليات ترشيد القرارات السياسية خاصة بالعمل المشترك، وهو ما يدعو للسعى لإنشاء آليات فض النزاع أو محاكم عدل إقليمية، كما أن غياب المشاركة الشعبية الحقيقية من أهم العوائق، التى تعوق التكتل الاقتصادى العربى، بالإضافة إلى الضغوط من جانب الدول الكبرى، واتساع نفوذ عابرات القوميات خاصة مع ازدياد أهمية النفط العربى(١٦٤).

ونظراً للظروف التى مرت بها المنطقة العربية خلال هذه الحقبة خاصة فى الخمسينيات والستينيات اتسمت النظم السياسية العربية بعدم الاستقرار، واتسمت غالبية نظم الحكم بالرؤية الفردية للزعيم المطلق، وربما الأهواء الشخصية فى أحيان كثيرة. ولقد كان للعلاقات الشخصية بين الزعماء العرب أكبر الأثر فى صياغة حدود، وأبعاد وطبيعة العلاقات فيما بين الدول(١٦٥).

ثالثا: العوامل الاقتصادية:

إن الدول العربية ـ شأنها شأن بعض دول العالم الثالث ـ تعترض طريقها نحو التكامل عقبات وصعوبات تعرقل مسيرتها وتحد اندماجها نحو هذا الهدف.

تتفاوت الدول العربية، من حيث درجات النمو الاقتصادى، ومن حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادى، حيث يؤدى هذا إلى صعوبة التنسيق الاقتصادى بين الدول. كما تختلف الدول العربية من حيث الأنظمة والتشريعات التجارية والتنفيذية والجمركية، هذه أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادية، وتخلف صعوبات فى تنفيذ القرارات المشتركة. وأيضاً اختلاف النظم السياسية من حيث كونها تنتمى إلى القطاع الخاص أو القطاع العام، واختلاف الأساس النقدى بين الدول العربية بعضها البعض يمثل عقبة أساسية ومهمة(١٦٦).

كما يعانى الاقتصاد العربى من ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجى لاستراتيجية التنمية فيها، وغياب التصور الشمولى القومى، وغياب التنسيق فى السياسات الاقتصادية بين الدول العربية. ويضاف إلى ذلك أيضاً عدم توافر بنية أساسية صالحة لإنشاء حالة تكاملية بين الدول العربية، كما أن الفن الإنتاجى متخلف والدول العربية لاتساير التقدم التكنولوجى فى العالم. كل هذه آفات تصيب اقتصاديات الوطن العربى، وتعرقل أية محاولة للتكتل العربى(١٦٧).

وسبب آخر أكثر أهمية، ألا وهو تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية ، وتلك إحدى المشكلات الأساسية فى الدول النامية بوجه عام، أما فى حالة الدول العربية، فإن بعضها يلجأ مثلاً إلى المقاطعة الاقتصادية كسبيل لإنجاز أهداف سياسية.

وهناك أيضاً مشكلة التركيز العربى على بناء الأمن الاقتصادى، مما تسبب مباشرة فى إعاقة التجارة البينية، بمعنى تركيز كل دولة على مصالحها الفردية الضيقة عن مصالح المجموعة، الأمر الذى جعل التجارة العربية الدولية لا تتجاوز ١٥ ٪ من إجمالى حجم التجارة العالمية، بينما لا تتجاوز تجارتها البينية ١٠ ٪ على أفضل تقدير(١٦٨) .

كما أن التبعية الاقتصادية والمالية للبلدان العربية إزاء البلدان المتقدمة تشكل مجموعة أخرى من العوامل، التى تعوق التكتل الاقتصادى العربى(١٦٩)، وظهرت التبعية الاقتصادية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع بمختلف أنواعها من إنتاجية واستهلاكية، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر إلحاحاً من السعى لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدى إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ولاشك أن ذلك فى صالح الدول المتقدمة على حساب الدول العربية.

أما التبعية المالية وفيها ارتبط النظام النقدى والمالى العربى منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالى ، وهو النظام الذى كانت تمثله الدول المسيطرة على الدول النامية بصورة عامة ومنها الدول العربية، وظلت هذه الدول مرتبطة بشكل غير مباشر

بمنطقة الاسترلينى أو منطقة الفرنك أو منطقة الدولار(١٧٠) وذلك طبقاً لنظام السيطرة السياسية السابقة. والغريب فى الأمر أن هذه الروابط غير المباشرة قد تعززت مع تزايد الإمكانيات النقدية للبلدان النفطية. والواقع أن التبعية المالية للبلدان العربية إزاء البلدان الرأسمالية المتقدمة قوية ويستوى فى ذلك النفطية منها وغير النفطية(١٧١).

ليس ثمة شك أن تنامى التوجه نحو العالمية، والتكتل الاقتصادى الإقليمى فى مختلف بقاع الأرض يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية العربية. لا يمكن لأية دولة التعامل معها بصورة منفردة بغض النظر عن مستوى ثرائها وتقدمها الاقتصادى ، حيث يجلب هذا التوجه الجديد منافسة ضاربة تصاحبها ثورة التكنولوجيات الجديدة والاتصالات، ورغم ذلك لاتزال الدول العربية تعتمد فى تجارتها بشكل رئيسى على أسواق الدول المتقدمة بدلاً من تعزيز التجارة العربية البينية ، التى تتيح فرص جذب مزيد من الاستثمارات وزيادة فرص العمل المتاحة(١٧٢) .

هذا وعلى صعيد المؤشرات الاقتصادية نجد أن الدول العربية تعانى من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالى ٢٣ مليار دولار سنوياً أخذت فى الزيادة، ومتوسط معدل النمو الاقتصادى العربى حوالى ٢ ٪ فقط ، وهو معدل متواضع سواء مقارنة بالمعدلات السائدة فى الدول النامية الأخرى ذات الاقتصاديات الديناميكية أو بالنسبة للمعدل المطلوب لتحقيق الارتقاء الاقتصادى المنشود فى المجتمع العربى ولايزيد معدل الاستثمار عن ١ ٪ فى المتوسط. بينما تبلغ المديونية الخارجية العربية ١٧٠ مليار دولار، وخدمة الدَّين العام تبلغ ١٢ مليار دولار. فى الوقت الذى بلغت فيه الاحتياطات النقدية العربية فى البنوك الدولية حوالى ٨٠٠ مليار دولار!

ومن ناحية أخرى ، فإن الأسلوب الذى اتبعته الدول العربية فى محاولاتها التكاملية فى الماضى يحمل بين طياته جانبا من أسباب الفشل، حيث قامت بعض هذه المحاولات على أساس اقتباس تجارب تكاملية أخرى وخاصة التجربة الأوربية على أساس مدخل تحرير التجارة ـ دون إعطاء الاهتمام الواجب للمشروعات

المشتركة والتنمية المشتركة ـ بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية وأنماط ومستويات التنمية فى البلدان العربية الساعية للتكامل.

ونظراً لكل هذه العوامل مجتمعة، لم تسفر المحاولات المتلاحقة فى إطار جامعة الدول العربية عن أية نتائج ملموسة على صعيد تطوير التكامل العربى، ويرجع ذلك إلى عدم توافر الرغبة الحقيقة لدى الدول المشاركة فى تطوير التجارة فيما بينها ، فاقتصر الأمر على التوصل لمراسيم ووثائق قانونية صماء تستهدف التكامل الاقتصادى العربى. بينما تم إفراغ هذه المراسيم والوثائق من أى مضمون فعلى. إلا أن الأمل ما زال معقوداً أن يتم الالتزام بهذه الاتفاقيات (١٧٣)، وخصوصاً الاتفاقية الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية البالغ عدد أعضاؤها ١٨ دولة حتى الآن.

المبحث الثانى

مقومات التكتل الاقتصادى العربى

فبالرغم من الصعوبات والمشاكل التى ذكرناها، ـ فى المبحث السابق إلا أن الوطن العربى يحتوى على مقومات التكتل الاقتصادى، التى لو تم وضعها فى الاعتبار لحدث التكتل الاقتصادى العربى كتكتل قوى بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة فى ربوع الكرة الأرضية، وهذه المقومات هى :

(١) المقومات غير الاقتصادية للتكتل الاقتصادي العربى :

والتي يمكن أن نجملها في وحدة اللغة، وحدة الجنس والأصل والمنبت، وحدة التاريخ ، وحدة القيم الروحية، الوحدة الجغرافية ، وأخيراً وحدة العادات والتقاليد.

(٢) المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي:

توافر بالوطن العربى موارد طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة تتمثل فى أراضى زراعية شاسعة لم يستغل منها حتى الآن أكثر من ٢٠ ٪، وهى كافية لو أحسن استغلالها لأن تمد الوطن العربى بكل احتياجاته من المواد الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة إلى جانب المخزون الهائل من البترول، سواء ما يستخرج منه حالياً أو ما يمكن اكتشافه منه مستقبلاً، إلى جانب الثروة الحيوانية والثروة السمكية والثروة المعدنية وغيرها من المصادر الاقتصادية العربية .

ـ إن موقع الوطن العربى له أهميته الاقتصادية الخاصة، حيث تطل معظم دوله على بحار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريس العالم العربى جغرافياً بوجود مجارى ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة (١٧٤) .

ـ توفر الموارد البشرية اللازمة فى الوطن العربى وذلك يوفى بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح، وهو توفير حد أدنى من الأيدى العاملة لأى مشروع، مع توافر حد أدنى من المهارات الفنية ، وأعداد كبيرة نسبياً من الفنيين والخبراء. هذا وتوجد أعداد هائلة من خريجى المدارس الفنية والمعاهد المتخصصة والجامعات

لايعملون بكامل طاقاتهم، أو يضطرون لقبول أعمال لاتتناسب مع إمكاناتهم مما يعد تبديداً مضاعفاً لطاقات وثروات يمكن أن تساهم فى نهضة الوطن العربى.

- اتساع السوق العربية، واتساع هيكل توزيع التجارة، حيث يضم هذا السوق أكثر من ٢٥٠ مليون مستهلك، وهو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادى(١٧٥).

- تتوافر بالوطن العربى رءوس أموال هائلة، لو تم استدعاؤها من الخارج يمكن أن توجه لعملية التنمية العربية، التى تسهل عملية التكتل الاقتصادى العربى.

ويتضح من هذا أن هناك العديد من المقومات، التى يتميز بها الوطن العربى والتى تدفعه دفعاً لتكميل مسيرة التكتل الاقتصادى العربى. وقد لاتتوافر هذه المقومات لتكتلات أخرى، وهذا يدعونا للقول بأن الفرصة ما زالت سانحة لتدارك بعض القصور الذى تم فى المسيرة التكاملية خاصة، وأنه فى الفترة الحالية لم يعد أمام الدول العربية أن تختار، أو لاتختار تحقيق التكتل الاقتصادى(١٧٦) لأن هذا التكتل هو السبيل الوحيد لاكتساب دول المنطقة العربية مجتمعة - فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة - القدرة على أن تجد لها مكاناً يليق بها بجانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، فنحن نعيش الآن فترة يمكن أن يطلق عليها فترة التكتلات الاقتصادية - كما ذكرنا فى الفصل التمهيدى - التى يتوقع استمرارها وتعميقها فى المستقبل. فقد تم إنشاء منطقة تجارة حرة تعرف باسم «**النافتا**» وهى تضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، كما تمضى دول المجموعة الأوربية فى تعميق تكاملها، بل واندماجها، لتصل إلى أوروبا الموحدة، وهناك مجموعة «الآسيان» و مجموعة دول شرق آسيا، والتى تضم كلاً من اليابان والصين والنمور الأسيوية الخمسة. ومما لاشك فيه أن ظهور تلك التكتلات أظهر نوعاً من الترقب والحذر لدى بقية الدول، التى لاتنتمى لتكتل اقتصادى بعينه، وذلك للخوف من أن تتأثر صادراتها ووارداتها، وينطبق هذا الوضع على الدول العربية، التى هى فى أمس الحاجة إلى تكتل اقتصادى عربى يمكنه تحقيق مصالح الدول العربية(١٧٧).

هوامش: الباب الأول

١- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، يناير ٢٠٠٠ ص ٤٩ .

٢- د. خلاف عبد الجابر خلاف، العلاقات المصرية والتكتلات الاقتصادية الدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٧٦ القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ص ٧٠٩ .

٣- د. عبد المنعم سعيد، الإقليمية فى الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد، السياسة الدولية، العدد (١٢٢) أكتوبر ص ٩٠ .

٤- على الدين هلال وجميل مطر. النظام الإقليمى العربى. الطبعة الثالثة. مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت فبراير ١٩٨٣ . ص ٢٥ .

٥- د. أحمد بديع بليح، السوق الأوروبية المشتركة . الكتاب الثانى . منشأة المعارف، الإسكندرية، ص ٢٣ .

٦- د. عبدالوهاب حميد رشيد، الدور التكاملى للمشروعات العربية المشتركة، الطموحات، والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ١٩٨٥ ص ١٣

٧- المرجع السابق ص ١٤ .

٨- المرجع السابق ص ٢٠ .

٩- د. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادى، ترجمة الدكتور راشد البراوى، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤ ص ١٠ .

١٠- جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدى العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١ بيروت، ص ٤١ .

١١- المرجع السابق . ص ٤٢ .

١٢- د. صليب بطرس، اقتصاديات الوطن العربى، المركز العربى للصحافة، القاهرة، ١٩٨٠ ص ٢٣٨ .

١٣- د. محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها . الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، مايو ١٩٨٦، ص ٨٢ .

١٤- المرجع السابق، ص ٤٦ .

١٥- د. بليح . مرجع سابق. ص ٧ .

١٦- د. ممدوح شوقى، الأمن القومى والعلاقات العربية، السياسة الدولية. العدد (١٧٣) يناير ١٩٩٧ ص ٤٤ .

١٧- د. حسن أبوطالب، التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط، السياسة الدولية. العدد (١٢٣)، يناير ١٩٩٦، ص ٧٠ .

١٨ ـ المرجع السابق. ص ٧١ .

١٩ ـ د. سعيد. المرجع السابق. ص ٦١ .

٢٠ ـ د. بلاسا. مرجع سابق . ص ١٠ .

٢١ ـ د. رشيد المرجع السابق ص ١٥ .

٢٢ ـ د. شقير . مرجع سابق . ص ٤٦ .

٢٣ ـ د . مرجع سابق. ص ٤٧ .

٢٤ ـ بلاسا، مرجع سابق ص ١٠

٢٥ ـ د. المجدوب ، مرجع سابق ص ٥٥

٢٦ ـ د. شقير . مرجع سابق ص ٧١ .

٢٧ ـ د. محمد شوقى عبدالعال. التنظيم الإقليمى العربى دراسة فى أزمة الفعالية، شؤون عربية ، العدد ٩١ سبتمبر ١٩٩٧ ، ص ٢٥ .

٢٨ ـ د. شقير .مرجع سابق، ص ٧٢ .

٢٩ ـ د. محمد محمود الإمام ، اتفاقيات المشاركة الأوربية وموقعها من الفكر التكاملى، بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع، ربيع ١٩٩٧ .ص١٤

٣٠ـ د. شقير . مرجع سابق ص ٧٣

٣١ ـ د. أحمد فؤاد مندور ، التكتل الاقتصادى العربى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط المجلد السادس، العدد الأول ١٩٩٨، ص ٩ .

٣٢ ـ د. مندور . مرجع سابق ص ١٠ .

٣٣ ـ د. شقير .مرجع سابق، ص ٧٣ .

٣٤ ـ المرجع السابق، ص ٧٤ .

٣٥ ـ د. مندور.مرجع سابق، ص ٧ .

٣٦ ـ د. محمد لبيب شقير .مرجع سابق ، ص ٧٤ .

٣٧ ـ المرجع السابق ص ٧٥ .

٣٨ ـ د. عزت عبد الحميد البرعى، محاضرات فى مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، الولاء للطبع والتوزيع بشبين الكوم ١٩٩٦، ص ٢٠٤ .

٣٩ـ المرجع السابق . ص٢٠٥ .

٤٠ ـ د. بليح. مرجع سابق ص ١٤ .

٤١ ـ د. محمد شفيق عبدالفتاح ، أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤، ص ١٨ .

٤٢ ـ د. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولى، دار الجامعات المصرية ١٩٧٨، ص ١٨٣ .

٤٣ ـ د. بليح ، مرجع سابق ص ٢٥ .

٤٤ ـ د. عبدالفتاح، مرجع سابق، ص ١٨ .

٤٥ ـ المجدوب . العولمة والإقليمية . مرجع سابق ص ٥٤ .

٤٦ ـ د. إجلال راتب ، التعاون والتكامل الاقتصادى العربى، معهد التخطيط القومى . يونيو ١٩٩٠ ص ٢ .

٤٧ ـ د. شقير، مرجع سابق، ص ٥٣ .

٤٨ ـ المجدوب، مرجع سابق، ص ٥٣ .

٤٩ ـ د. شقير، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

٥٠ ـ المجدوب . مرجع سابق ص ٥٤ .

٥١ ـ د. عبدالفتاح ، المرجع السابق، ص ١٨ .

٥٢ ـ المرجع السابق . ص ٢٠ .

٥٠ ـ المجدوب . مرجع سابق ص ٥٤ .

٥١ ـ د. عبدالفتاح ، المرجع السابق، ص ١٨ .

٥٢ ـ المرجع السابق . ص ٢٠ .

٥٣ ـ د. عبد الحميد براهيمى ، أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٩٥ .

٥٤ ـ د. كامل بكرى ،التكامل الاقتصادى ، المكتب العربى الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية ـ ١٩٨٤، ص ٣٨ .

٥٥ ـ المرجع السابق . ص ٣٩ .

٥٦ ـ د. براهيمى . مرجع سابق .ص ٢٩٥ .

٥٧ ـ د. بكرى، مرجع سابق . ص ٣٨ .

٥٨ ـ د. كامل بكرى ، المرجع السابق . ص ٣٢ .

٥٩ ـ د. كامل بكرى: المرجع السابق ص ٣٥ .

٦٠ ـ د. عبدالحميد براهيمى ، مرجع سابق ص ٢٩٣

٦١ ـ د. براهيمى ، مرجع سابق . ص ٢٩٤ .

٦٢ ـ المجدوب . مرجع سابق. ص ٢٠٥ .

٦٣ ـ المرجع السابق . ص ٢٠٦ .

٦٤ ـ د. محمد عبدالعزيز عجمية ، الاقتصاد الدولى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٨ .

٦٥ ـ د. بكرى . مرجع سابق. ص ٤٢ .

٦٦ ـ د. بكرى . مرجع سابق . ص ٤٣ .

٦٧ ـ د. عجمية. مرجع سابق . ص ١٦٨ .

٦٨ ـ د. عجمية . مرجع سابق. ص ١٦٩ .

٦٩ ـ د. بكرى . مرجع سابق . ص ٤٤ .

٧٠ ـ د. براهيمى . مرجع سابق. ص ٢٩٢ .

٧١ ـ د. بكرى. مرجع سابق . ص ٤٨ .

٧٢ ـ المرجع السابق ص ٤٩ .
٧٣ ـ د. أحمد فؤاد مندور. التكتل الاقتصادى العربى، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط . المجلد السادس العدد الأول ١٩٩٨، ص ١٠ .
٧٤ـ المرجع السابق، ص ١١ .
٧٥ ـ د. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربى، معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٥١٢ .
٧٦ ـ د. حسن على خربوش ، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية ١٩٨٤ ص ١٢ .
٧٧ ـ . كامل بكرى. مرجع سابق ص ٢١ .
٧٨ ـ د. خربوشى . مرجع سابق . ص ١٢ .
٧٩ ـ جابر محمد الجزار ، ماستريخت والاقتصاد العربى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الألف كتاب الثانى ص ١٤٦ .
٨٠ ـ د. بكرى ، مرجع سابق، ص ٢٤ .
٨١ ـ د. خربوشى. مرجع سابق، ص ١٤ .
٨٢ ـ د. مندور، مرجع سابق، ص ١١ .
٨٣ ـ د. محمد مرعشلى ، فى واقع السياسة الاقتصادية المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات، القاهرة، ١٩٨٧ ، ص ١٦٢ .
٨٤ ـ د. خربوشى . مرجع سابق ص ١٥ .
٨٥ ـ د. بكرى . مرجع سابق ص ٢٧ .
٨٦ ـ د. خربوشى ، مرجع سابق ، ص ١٨ .
٨٧ـ د. محمد محمود الإمام ، سوق عربية وسوق شرق أوسطية وجهتا نظر متعارضتان ، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو ١٩٩٤ ، ص ٤٧ .
٨٨ ـ د. العشرى حسين درويش ، التجارة الخارجية ،كلية تجارة طنطا، ١٩٧٨ ، ص ٢١٩ .
٨٩ ـ د. مندور. مرجع سابق . ص ١١ .
٩٠ ـ د. شقير . مرجع سابق .ص ٣١ .
٩١ ـ د. عبدالعزيز الدورى ، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى، الطبعة الخامسة ، دار الطليعة للطباعة، بيروت، ١٩٨٧، ص ٥ .
٩٢ ـ د. محمد فاضل الحسينى ، الدور الريادى للأمة العربية فى بناء الحضارة الإنسانية، شؤون عربية العدد ٨٧ سبتمبر ١٩٩٦، ص ٧ .
٩٣ ـ د. محسن خليل ، فى الفكر الاقتصادى العربى الإسلامى ، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢ ، ص ٢٧ .
٩٤ ـ المرجع السابق ص ٢٨ .
٩٥ ـ د. الحسينى، مرجع سابق، ص ٨ .

٩٦ـ د. فوزى منصور . خروج العرب من التاريخ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولى ١٩٩٣ ص ٥٥ .
٩٧ ـ د. الدورى . مرجع سابق. ص ٥ .
٩٨ ـ المرجع السابق. ص ١٥ .
٩٩ ـ المرجع السابق. ص ١٣٩ .
١٠٠ ـ المرجع السابق . ص١٤٧ .
١٠١ ـ د. شقير . مرجع سابق . ص ٢٦٨ .
١٠٢ ـ الفريد ج. مصرى ، السوق العربية المشتركة، دار المعارف، يناير ١٩٧٥، ص ٣٤ .
١٠٣ ـ د. شقير ، مرجع سابق، ص ٢٧٠ .
١٠٤ ـ المرجع السابق ، ص ٢٧٢ .
١٠٥ ـ د. محمد محمود الإمام ، بازار حول الشرق الأوسط، تهافت الأسس ، أوراق الشرق الأوسط، العدد الثانى، القاهرة، يوليو ١٩٩٤، ص ٤٢ .
١٠٦ ـ د. شقير . مرجع سابق . ص ٢٨٦ .
١٠٧ـ بركات الفرا. تجمع عربى أم شرق أوسطى، مطبوعات التضامن ، القاهرة، ١٩٩٤،ص١٠٦ .
١٠٨ ـ علاء عبدالوهاب ، الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سيناء للنشر، ١٩٩٥، ص ١٢١ .
١٠٩ـ الفرا . مرجع سابق . ص ١٥٧ .
١١٠ ـ د. إسماعيل صبرى عبدالله . نظام شرق أوسطى أم سوق شرق أوسطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ ، ص ١٥٦ .
١١١ ـ الفرا. مرجع سابق ص ١٠٧ .
١١٢ ـ الفرا. مرجع سابق ص ١٠٨ .
١١٣ـ د. إسماعيل صبرى عبدالله . مرجع سابق . ص ١٥٦ .
١١٤ ـ الفرا . مرجع سابق ص ١٠٧ .
١١٥ ـ الفرا . مرجع سابق ص ١٠٨ .
١١٦ ـ الأهرام الاقتصادى . العدد ١٤٩٣، (١٨ أغسطس ١٩٩٧ ص ٦٣ .
١١٧ ـ الفرا . المرجع السابق . ص ١٠٩ .
١١٨ ـ د. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة ، الطبعة الأولى، الإسكندرية ، ١٩٩٩ ص ١٤١ .
١١٩ ـ المرجع السابق . ١٤٢ .
١٢٠ ـ الأهرام الاقتصادى العدد (١٤٩٣) ١٨ أغسطس ١٩٩٧ ص ٦٣ .
١٢١ ـ د. سليمان المنذرى، السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ، الطبعة الأولى ، مكتبة مدبولى ١٩٩٩ القاهرة ، ص ٢٠٥ .
١٢٢ ـ د. سامية عمار، مصر المعاصرة ، العدد (٤٤٧) السنة الثامنة والثمانون، القاهرة يوليو ١٩٩٧ ص ١١٦ .

١٢٣ـ المرجع السابق. ص ١١٨ .
١٢٤ ـ الفرا. مرجع سابق. ص ١٠٩ .
١٢٥ ـ د. المنذرى. مرجع سابق. ص ٢٠١ .
١٢٦ ـ المرجع السابق . ص ٢٠٢ .
١٢٧ ـ المرجع السابق .ص ٢٠٣ .
١٢٨ ـ المرجع السابق . ص ٢٠٤ .
١٢٩ ـ د. إجلال راتب ، التعاون والتكامل الاقتصادى العربى، الطبعة الثانية، معهد التخطيط القومى ١٩٩٠ ص ١٤ .
١٣٠ ـ د. المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
١٣١ ـ د. عاطف السيد. مرجع سابق. ص ٢٤١ .
١٣٢ ـ الشاذلى العيارى . القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربى المشترك، عمان منتدى الفكر العربى، مايو ١٩٩٦ ص ١١ .
١٣٣ ـ د. شقير . مرجع سابق. ص ٣٥١ .
١٣٤ ـ المرجع السابق ص ٣٥٢ .
١٣٥ ـ العيارى ، مرجع سابق، ص ١٩ .
١٣٦ ـ د. شقير، مرجع سابق، ص ٤١٩ .
١٣٧ ـ د. مندور . مرجع سابق، ص ١٤ .
١٣٨ ـ المرجع السابق ، ص ١٥ .
١٣٩ ـ د. براهيمى . مرجع سابق .ص ١٢٩ .
١٤٠ ـ المرجع السابق. ص ١٣٠ .
١٤١ ـ المرجع السابق. ص ١٣١ .
١٤٢ ـ د. مندور. مرجع سابق . ص ٢٣ .
١٤٣ ـ د. العيارى. مرجع سابق. ص ٢٠ .
١٤٤ ـ د. العيارى مرجع سابق ص ٢١ .
١٤٥ ـ المجدوب. مرجع سابق . ص ١٤٠ .
١٤٦ ـ الأهرام الاقتصادى ، العدد (١٥١٣) ٥ يناير ١٩٩٨ ص ٩ .
١٤٧ ـ المرجع السابق .ص ٨ .
١٤٨ ـ المجدوب . مرجع سابق . ص ١٤١ .
١٤٩ ـ المجدوب. مرجع سابق . ص ١٤٢ .
١٥٠ ـ د. رشيد، مرجع سابق، ص ١٣٣ .
١٥١ ـ المجدوب ، مرجع سابق ص ١٢٣ .
١٥٢ ـ د. شقير ، مرجع سابق، ص ٧٧٩ .
١٥٣ ـ المجدوب، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

١٥٤ ـ د. محمد محمود الإمام . العمل الاقتصادى العربى المشترك تقييمه ومستقبله، المجلة المصرية للتخطيط، المجلد الخامس ، العدد الأول، يونيو ١٩٩٧ ص ٢٩ .
١٥٥ـ المجدوب . مرجع سابق ، ص ١٣٤ .
١٥٦ ـ د. : الإمام، المرجع السابق، ص ٢٨ .
١٥٧ـ د. شقير ، المرجع السابق، ص ٣٠١ .
١٥٨ ـ د. شقير، مرجع سابق، ص ٣٠٣ .
١٥٩ ـ د. الإمام . مرجع سابق، ص ٢٩ .
١٦٠ـ المجدوب ، مرجع سابق، ص ١٢٤ .
١٦١ ـ المجدوب، مرجع سابق، ص، ١٢٥ .
١٦٢ ـ د. رشيد ، مرجع سابق ص ١٣٦ .
١٦٣ ـ د . الإمام، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
١٦٤ ـ المرجع السابق، ص ٢٨ .
١٦٥ ـ المجدوب ، مرجع سابق، ص ١٢٥ .
١٦٦ ـ د. راتب ، مرجع سابق، ص ٤٧ .
١٦٧ ـ د. سامية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
١٦٨ ـ المجدوب ، مرجع سابق، ص ١٢٦ .
١٦٩ ـ د. براهيمى، مرجع سابق، ص ٢٠٩ .
١٧٠ ـ د. مندور ، مرجع سابق، ص ١٩ .
١٧١ ـ د. براهيمى، مرجع سابق، ص ٢١٠ .
١٧٢ ـ المجدوب ، مرجع سابق، ص ١٢٦ .
١٧٣ ـ المجدوب ، مرجع سابق، ص ١٢٨ .
١٧٤ـ د. إجلال ، مرجع سابق، ص٤٩ .
١٧٥ ـ د. إجلال ، مرجع سابق، ص ٥٠ .
١٧٦ ـ د. مندور ، مرجع سابق، ص ٣٠ .
١٧٧ ـ د. مندور ، مرجع سابق، ص ٣١ .

الباب الثانى

التكتل الاقتصادى العربى وتحديات العولمة الاقتصادية

الفصـــل الأول : مفهوم العولمة وآلياتها الاقتصادية.

الفصل الثانى : العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية .

الفصل الثالث : التكتل الاقتصادى العربى وتحديات الإطار المتعدد الأطراف.

الفصل الأول

مفهوم العولمة وآلياتها الاقتصادية

المبحث الأول : مفهوم العولمة وآلياتها الاقتصادية.

المبحث الثانى : آليات العولمة الاقتصادية.

المبحث الأول

مفهوم العولمة وآلياتها الاقتصادية

خلال القرن الماضى ـ القرن العشرين ـ انهزمت ثلاث أيديولوجيات، انهزمت الفاشية والنازية والشيوعية، أى انهزمت بعض أهم الحتميات التى أفرزها القرن العشرين ، وبدأت فى الظهور «حتميات» جديدة آخرها «العولمة» بمعناها الأحدث وبمضمونها الثقافى والاقتصادى . صحيح أنه لا أحد فى (الغرب) أو فى «الشرق» قال صراحة إن «العولمة» بمضمونها هذا ومعناها ذاك، نوع من الحتمية التاريخية يرقى إلى مراتب المذاهب أو العقائد أو الأيديولوجيات، التى حفل بها التاريخ الإنسانى، إلا أن أنصار «العولمة» لاتفوتهم فرصة يؤكدون من خلالها أن «العولمة» هى المستقبل ولامستقبل بغيرها (١).

وبالرغم من التداول الواسع لمصطلح «العولمة» وتوابعه ، إلا أنه يظل مصدر إلتباس كبير . ويظهر هذا الالتباس فى البحث عن تاريخ نشأة مصطلح العولمة، وتعريف العولمة .

أولاً: تاريخ المصطلح :

هناك رؤى عديدة فى نشأة مصطلح العولمة حيث يرى د. **صبرى حافظ** أن الصور الجنينية الأولى لمصطلح العولمة ، هو تعبير «القرية الكونية» والذى صانه مارشال ماكلوهات فى أواخر الخمسينيات.

فقد اهتم ماكلوهان ببلورة فكرة تقليص سرعة حركة المعلومات للمسافات الجغرافية فى كرتنا الأرضية، التى تحولت إلى مجرد قرية واحدة يعرف كل شخص فيها ما يدور فى أى مكان بها، وعلاقة تغير مفهومنا للزمن وللمكان يتغير مفهومنا للثقافة وللإنسان ذاته، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الإنسان بما يترتب عليها من بلورة لطاقات جديدة ، واقتحام لم يسمع فيها وقع لقدم بشرية من قبل، ومع هذا لم تظهر فكرة العولمة فى الستينيات ، ولاحتى فى السبعينيات، بالرغم من أن السبعينيات

شهدت بدايتها الجينينة (٢). حيث فى عام ١٩٧٠ أصدر مارشال **ماك لوهات** كتابه المعنون «**حرب في القرية الكونية**» فقد بين هذا الكتاب الاتجاه الذى بدأ بفرض نفسه على صعيد العلاقات الدولية ، فيما يتعلق بالتأثير المتبادل بين مختلف دول العالم بفضل تقدم وسائل التكنولوجيا والمواصلات(٣). ويحدد **أنتوني جيدنز** فى كتابه «الطريق الثالث .. تجديد الديمقراطية الاجتماعية» الصادر فى ١٩٩٨ تاريخ المصطلح بعشر سنوات سابقة على كتابه. فالكلمة لم تستخدم فى الأعمال الأكاديمية أو الصحافة الشعبية إلا منذ عشر سنوات فقط، وتحولت الكلمة التى لم يكن لها مكان إلى كلمة على كل لسان، فلايكتمل خطاب سياسى، أو دليل لرجل الأعمال إلا بإشارة إلى هذه الكلمة.

ويرى أيضاً د. **طاهر لبيب** أن مصطلح العولمة ظهر بداية الثمانينيات، وإرتبط بمرحلة جديدة فى العولمة المالية، وفى الثقافة الأنجلو سكسونية.

ويرجع د. **رمزى ذكى** بتنظيرات الاقتصادى السياسى حول العولمة المالية إلى عام ١٩١٠ وذلك بجهود المفكر النمساوى رود ولف هلفردنج(٤).

وفى رأى د. **صادق جلال العظم** أنه : «منذ زمن غير قصير ونحن نتداول مفاهيم ومصطلحات، وتصورات هامة نتداولها علمياً وسياسياً وإعلامياً، وحتى شارعياً مثل الرأسمالية العلمية، الاقتصاد العالمى، الامبريالية العالمية، السوق الدولية، النظام الاقتصادى العالمى إلخ ما الجديد فى العولمة إذن؟ إن كان هناك من جديد جميعنا يعرف ، كذلك ، أنه من آدم سميث إلى بول سويزى، وسمير أمين مروراً بريكاردو، وماركس ، وماكس فيبرو، ولينين، وروزا لوكسبورج، وأندر جينتر فرانك وفوكوياما وهانتجون : هناك اجماع على أن نمط الإنتاج الرأسمالى نمط عالمى ودولى وتوسعى بطبيعته ومنذ نشأته (٥).

ويرى **رولند روبرتسن** أن العولمة ومرادفها التدويل أصبحت فى النصف الثانى من الثمانينيات مصطلحاً شائعاً ، فى الدوائر الثقافية والتجارية والإعلامية وغيرها فى عملية تكتسب عدداً من المعانى، وبدرجات متفاوتة من الدقة(٦). وإن كان يحدد أن نمط العولمة قد رسخ فى الفترة من (١٨٨٠ ـ ١٩٢٥) .. والتى استمرت من

سبعينيات القرن الثامن عشر، وحتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن «الصورة المثلى» لمجتمع دولى «مقبول»، وطرح أفكار عن الهويتين القومية والفردية ، وضم بعض المجتمعات غير الأوربية إلى المجتمع الدولى، وظهور الصيغة الدولية، ومحاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية ، وزيادة هائلة فى عدد أنماط الاتصال العالمى وسرعتها، ونمو صورة التنافس العالمى ـ كالألعاب الأوليمبية وجائزة نوبل وتطبيق التوقيت العالمى ، والإنتشار شبه العالمى للتقويم الجريجورى، والحرب العالمية الأولى والثانية ، وتأسيس الأمم المتحدة (٧).

ومن مجمل ما سبق تناوله من أراء نخلص إلى نتيجة مفادها أن المصطلح محل البحث العولمة على مستوى الاستخدام المباشر له لم يظهر فى الكتابات العلمية، أو تم تناوله فى الكتابات الفكرية، أو الأدوات الإعلامية إلا منذ عشر سنوات مثلما يحدد أنتونى حيدنز أى فى نهاية عقد الثمانينات، ولكن على مستوى دراسة المصطلح من حيث دلالته لالفظه فإن هناك ما يشبه الإجماع سواء فى الكتابات الغربية، أو العربية على أن ظاهرة العولمة تعد رديفاً لتنامى الرأسمالية عبر القرون الأربعة الأخيرة . وإن كانت العولمة الراهنة تبدو مختلفة عن أشكالها الأولية بما يتميز به من أدوات وآليات وتفاعلات داخلية(٨).

ثانياً : تعريف العولمة :

وقد يكون من الصعوبة بمكان حصر تعريفات العولمة وتفسيراتها، إذ أنها عملياً ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة، ولكن هذا الغموض الذى يكتنف جوهر العولمة وتفاصيلها الدقيقة لم يمنع أدبيات هذا المفهوم من تحديد الخطوط الرئيسية، وأهم الملامح المرتبطة بهذا المصطلح(٩).

ويمكن القول إن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدوا مسألة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها، والتى تتأثر أساساً بإنحيازات الباحثين الأيديولوجية، وإتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً(١٠).

وهناك فى البداية أوصاف عامة للعولمة ، قد لاتعنى فى التحليل الدقيق لمكوناتها، وإن كانت تعطى فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية. من ذلك مثلاً ما يذهب إليه

بعض الباحثين من أن العولمة تصف، وتعرف مجموعة من العمليات التى تغطى أغلب الكوكب ، أو التى تشيع على مستوى العالم. ومن هنا فالعولمة لها بعد مكانى، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواجها على كل أنحاء المعمورة ، والعولمة من ناحية أخرى تتضمن تعميقاً فى مستويات التفاعل ، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، والتى تشكل المجتمع العالمى، وهكذا ، فبالإضافة إلى بُعْد الامتداد إلى كل أنحاء العالم، يضاف بُعْد تعمق العمليات الكونية.

ونستطيع فى مجال تعريف العولمة أن نستعرض بعض المفاهيم والتعريفات لمفكرين غربيين ومفكرين عرب.

أولاً: تعريفات المفكرين الغربيين للعولمة:

ونستطيع فى مجال تعريف العولمة أن نتأمل محاولة نظرية لافتة قام بها **جيمس روزناو**، أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين.

ويقرر روزناو ومنذ البداية ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة ويقرر - وإن كان يبدوا مبكراً - وضع تعريف كامل، وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظاهرة المتعددة، فعلى سبيل المثال ، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل ، الاقتصاد - السياسة. الثقافة. الأيديولوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة . ويعقب قائلاً: «فى ظل ذلك كله ، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة ، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه، أن يتم قبوله وإستعماله بشكل واسع»(١١).

والعولمة فى رأى **دايفيد روثكوبف** - أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة كولومبيا وشغل منصباً كبيراً فى وزارة التجارة الأمريكية أثناء الفترة الأولى لإدارة كلينتون - تشجع التكامل ، وتزيل ليس فقط الحواجز الثقافية، وإنما الأبعاد السلبية للثقافة ، والعولمة هى خطوة حيوية نحو عالم أكثر استقراراً ونحو حياة أفضل. للشعوب

فيه(١٢). ويرى دايفيد روثكوبف أنه أصبح من المحتم أن تقود الولايات المتحدة الأمريكية هذا التحول فهى «الأمة الأساسية» فى إدارة الشئون الكونية. والمنتج الرئيسى لمنتجات وخدمات المعلوماتية فى السنوات الأولى لعصر المعلومات(١٣).

أما **جان ماري جيهنيو** - والذى يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطنى الفرنسى - فيرى أن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا، ويؤكد فى دراسته «**أمركة العالم أم عولمة أمريكا**» أن العولمة هى «أمركة العالم» أى نشر «الحلم الأمريكى» على نطاق العالم.

فالولايات المتحدة مهيمنة فى آن واحد على الجوانب العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والثقافية والاجتماعية . فالبنتاجون، وول ستريت، وميكروسوفت . وسى. إن. إن، ليست سوى مختلف أوجه نجاح مطلق دفع هوبرت فدريين، وزير خارجية فرنسا إلى ابتكار لفظ جديد، فكلمة دولة عظمى لم تعد كافيه ، فقد أصبحت الولايات المتحدة من الآن فصاعداً دولة فوق عظمى(١٤).

ويعتبر **سيمون رايش** العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة فى جوهرها ، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة وخاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية، وانتشار التقنية ، وتوزيع الانتاج التصنيعى عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر)، وتكامل أسواق رأس المال(١٥).

ويرى **توماس فريد مان**. أن العولمة تعنى التكامل بين الأسواق ، والتمويل، وتطور التكنولوجيا على نحو يقلص العالم من حجمه المتوسط بين الحجم الصغير، مما يجعل كل منا قادراً على الوصول إلى مواقع أبعد حول العالم ، بل وأسرع وبتكلفة أرخص عما كان عليه الحال من قبل. أن العولمة لا تمثل توجهاً اقتصادياً فحسب، كما لاتمثل مجرد بدعة جديدة ، ومثلها مثل جميع النظم الدولية السابقة ، تقوم العولمة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بتشكيل السياسات الداخلية والاقتصادية، فضلاً عن العلاقات الخارجية لجميع البلدان عملياً(١٦).

ومن أهم الكتابات الغربية التى تعرضت لتحليل مضمون العولمة كجزء من سياق تحليل الرأسمالية العالمية يأتى البروفيسور **جون جراى** فى مقدمة تلك الكتابات بكتابه الهام.. «**الفجر الكاذب . أوهام الرأسمالية العالمية**» (١٧).

بداية يرى جون جراى أن تعبير العولمة يمكن أن يعنى أشياء كثيرة . فهى من ناحية تعنى الانتشار العالمى للتكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج الصناعى والاتصالات من كل الأنواع عبر الحدود، فى التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات .. والعولمة تعنى أيضاً أن كل الاقتصاديات تقريباً متشابكة مع الاقتصاديات الأخرى على نطاق العالم.

العولمة عملية تاريخية بمعنى أنها ليست حالة مفردة خطية أو نقطة نهاية أخيرة للتغيير الاجتماعى.

وتعد العولمة اختزالا للتغيرات الثقافية ، التى تجىء عندما تصبح المجتمعات مرتبطة بالأسواق العالمية ومعتمدة عليها بدرجات متفاوتة ، كما أن مقدم التكنولوجيات الحديثة للمعلومات، والاتصالات كان يعنى أن تأثر أشكال الحياة الثقافية بعضها ببعض أصبح أكثر عمقاً من ذى قبل(١٨).

وخلف ما للعولمة من هذه «المعانى» كلها توجد فكرة أساسية واحدة يسميها جون جراى «طمس الخصائص المحلية» إقتلاع الأنشطة والعلاقات من أصولها وثقافتها المحلية .كما تعنى دفع الأنشطة التى كانت محلية حتى وقت قريب إلى شبكات العلاقات البعيدة أو العالمية النطاق.

وينطلق جون جراى فى تحليله لمضمون هذه «المعانى » ليصل إلى رؤيته العميقة والمختلفة للظاهرة، فيرى أن العولمة حالة أخيرة تسير نحوها كل الاقتصاديات . ذلك أن الحالة العامة للتكامل المتكافىء فى نشاط عالمى النطاق هى مالا تعنيه العولمة.. فهى تعنى الترابط المتزايد للنشاط الاقتصادى فى نطاق العالم الذى يؤكد التطور غير المتكافىء بين البلدان المختلفة(١٩).

وفى ختام تحليله يصل إلى نتيجة واضحة مؤداها أن العولمة ـ وفق المعانى المتعددة لها ـ لايمكن أن نجعل من القيم الغربية قيماً عالمية، وإنما هى تصنع عالماً تعددياً لا

رجعة فيه ، كما أن الترابط المتزايد بين اقتصاديات العالم لايعنى نمو حضارة اقتصادية موحدة، ولكنه يعنى ضرورة إيجاد وسيلة تعايش بين ثقافات اقتصادية ستظل دائماً مختلفة(٢٠).

ويضيف **فرانسيسكو فوكاياما** ـ صاحب كتاب نهاية التاريخ ـ بعداً ثقافيا وأيديولوجيا لمفهوم العولمة معتبراً إياها وسيلة لهيمنة القيم الأمريكية على العالم، وفى هذا الصدد يعتبر فوكاياما العولمة نتاجاً(٢١) للمعركة الأيدلوجية، التى سادت العالم، لاسيما خلال القرن العشرين ، والتى تمخضت عن إنتصار الحداثة والديمقراطية وبالتالى ، فإن النظام العالمى الجديد هو الإطار الهيكلى، الذى يكفل انتشار الفكر الغربى الليبرالى والتقنية الغربية(٢٢).

وينتقد أنتونى جيدنز الذين يتحدثون عن العولمة ، باعتبارها قوة من قوى الطبيعة، فالأمر ليس كذلك فى الحقيقة، فالدول ومؤسسات الأعمال والجماعات الأخرى قد ساهمت بشكل إيجابى فى تقدمها، فمعظم البحوث التى ساهمت فى ظهور الاتصالات عبر الأقمار الصناعية قد تم تمويلها من قبل حكومات ، كما فعلت فى تمويل المراحل الأولى لشبكة الاتصالات «الإنترنت» .. ودعم وتوسع أسواق المال العالمية من خلال السندات التى تصدرها لزيادة التمويل اللازم للوفاء بمتطلباتها الداخلية .

ويرى أن العولمة تتمثل فى مجموعة معتمدة من العمليات، التى يحركها مزيج من التأثيرات السياسية والاقتصادية. إنها تغير الحياة اليومية ، خاصة فى الدول النامية من خلال ما تخلق من نظم وقوة غير قومية، وإذا نظرنا إليها نظرة كافية فإنها تعمل على تغيير المؤسسات فى المجتمعات، التى نعيش فيها عبر مسارات ثلاثة وهى المسار الاقتصادى «اقتصاد عالمى تماماً، والمسار التكنولوجى، ومسار إضعاف الدولة القومية»(٢٣).

ويضع **ريتشارد هيجوت**. تعريفاً أكثر شمولاً لظاهرة العولمة، التى يعتبرها حقبة زمنية مؤقتة تصف سياقاً تاريخياً تقع فى إطاره جملة من الأحداث . ويصف هيجوت العولمة بأنها ثورة تقنية اجتماعية تحمل فى حياتها مجموعة جديدة من

الأنشطة ، التى تقود إلى تحول حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم العلاقات الاقتصادية لما بعد المرحلة الصناعية ، وفى ظل هذا النشاط فإن العلاقات الاقتصادية العالمية سوف تستقر فى نهاية المطاف على قيام سوق عالمية واحدة تعتمد فى آلية عملها على الترابط التقنى المتلازم عبر الحدود الوطنية وسيادة الاقتصاد عبر الشبكات وتقودها النخبة التكنوصناعية فى العالم(٢٤).

هذه بعض التعريفات التى ذكرها بعض المفكرين الغربيين عن العولمة ولكن لم ينفرد المفكرون الغربيون بمحاولة تعريف العولمة بل لقد تصدى لهذه المهمة مؤخراً عدد من المفكرين العرب.

ثانياً: تعريفات المفكرين العرب للعولمة:

بداية نبدأ بالمفكر الكبير د. **سمير أمين** وهو أول من صاغ مصطلح العولمة فى الكتابات العربية، فضلاً عن أنه من أهم من تناول ـ عربياً ـ تحليل مضمون العولمة فى كتاباته المتعددة والمتنوعة، وبصفة خاصة فى كتابه «**إمبراطورية الفوضى**».

يرى د. سمير أمين أن «العولمة الجديدة»، التى انتهى إليها تطور النظام العالمى مع نهايات عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وهى لاتزال فى حالة التبلور والسيرورة، هى درجة من درجات التطور التاريخى للنظام الرأسمالى العالمى على صعيد التراكم الكمى، فإن كان النظام الرأسمالى القديم هو أول نظام عالمى فى التاريخ المعنى.. «فالأمر لايتعلق هنا فى الواقع ببناء نظام عالمى جديد، وإنما بنوع من النظام العسكرى العالمى المرافق للنظام الرأسمالى النيوليبرالى المتوحش»(٢٥).

فالعولمة فى رأى سمير أمين ماهى إلا مرحلة جديدة قديمة، لأن ما تدعو إليه من أن السوق الحر هو علاج كونى لجميع مشاكل هذا الكون كان أساساً موضوعياً قام عليه النظام العالمى ، حتى لحظة تصدعة وانفجار وحدته مع ثورة (أكتوبر ١٩١٧) ، ومن ناحية أخرى فهى مرحلة جديدة لأنها محاولة لقيام الليبرالية على الأساس الموضوعى العالمى الجديد، الذى يختلف اختلافاً هاماً عن الأساس الموضوعى، الذى قامت عليه ليبرالية القرن الماضى، نظراً للمستوى العلمى والتقنى الذى وصل إليه اليوم تطور المجتمع البشرى(٢٦).

وفى تحليله لمضمون العولمة يؤكد د. **محمد حافظ دياب** أن العولمة الراهنة مختلفة عن أشكالها الأولية، من حيث الملابسات، التى تحيطها فى تأثيراتها، فهى فى ملابساتها تأتى فى ظروف تواجه فيها البشرية حملاً ثقيلاً من المشكلات المخيفة : استهلاك متفجر للموارد وبخاصة فى البلدان الصناعية ، تعاظم النمو السكانى ، التلوث وتدمير البيئة الطبيعية ، أزمات الهوية، التسلح، التلاعب البيولوجى بالكائن البشرى، الهوة التكنولوجية وانعدام المساواة الاقتصادية، والتباين الواضح فى توزيع الفرص على مستوى العالم، وكلها مشكلات لاتقتصر على منطقة واحدة أو قطر بعينه، ناهيك عن ارتهانها بمنظومة جديدة من العلاقات الدولية لم تتحدد بعد كافة أبعادها، خلفت المنظومة الثنائية القطب.

أمامن حيث طبيعتها : فالعولمة لاتقتصر على الامتداد الجغرافى الأفقى المتداول ، وإنما تحتوى مختلف الأنشطة دون إستثناء ، بما يعنى أنها تتخذ طابع الاختراق النشيط لجبهات التعامل الإنسانى من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، وعلى كافة المستويات الدولية والقومية والمحلية، وكذلك المجالات المتعددة للأنشطة الرسمية والأهلية.

ومن حيث تأثيراتها فبرغم تواتر إيقاعها بما يسابق القدرة على استخلاص نتائجها وبلورة تداعيتها، بالنظر إلى احتواء أجندتها على مهمات لإنجاز ماتزال فى طور الترتيب والتعزيز. فإن تشخيص عملياتها الجارية يؤكد سيرها باتجاه التوزيع غير المتساوى للنمو الاقتصادى، وعدم التكافؤ فى الدخول إلى الأسواق العالمية، وفى مستوى التقدم التكنولوجى.. وهو ما تؤكده نتائج التقرير العالمى للتنمية البشرية، التى يصدرها برنامج الأمم المتحدة للتنمية عام ١٩٩٧، الذى يخلص إلى القول بأن «العولمة ماضية فى طريقها بإطراد، ولكن ذلك يتحقق إلى حد كبير لصالح البلدان الأكثر قوة(٢٧) ويصل د. محمد حافظ دياب إلى تعريف للعولمة على أنها «محطة التوظيف الرأسمالى للنتائج التى أرستها مسارات الصراع وسترسيها مستقبلاً، كرسها تضخم الشركات المتعددة الجنسية ، ووجها احتكار الكنولوجيا ، والتداخل بين الاقتصاد والسياسة والثقافة بواسطة خلق شبكات، ومجموعات مصالح،

ومنظومة من الأفكار والقيم تعكس إرادة الهيمنة على العالم (٢٨).

ويعتبر **عبدالمنعم المشاط** العولمة نتيجة طبيعية ناجمة عن التطورات الدافعة بقوة نحو قيام نظام جديد تتغير تبعاً له الخصائص والوظائف، التى يقوم عليها هذا النظام. وتبعاً لهذا التعريف فإن العولمة تعنى تغيير الاتجاه، الذى يسير إليه العالم من المحافظة على النظام والأمن عبر التنظيمات والأحلاف العسكرية إلى مهمة تحقيق الرفاه العالمى ، ونقل الثقافة فى إطار التكامل الدولى، وهيمنة القيم العالمية النمطية على الشعوب . أما من الناحية الهيكلية فيمكن أن يشار إلى العولمة بأنها النظام الذى يتراجع فى ظله دور الدولة القومية، وتنكمش فيها سلطة السيادة، والغلبة فى مواجهة قدرات الأفراد فى مقابل تنامى دور القطاعات، والشبكات الفردية الخاصة والمسلحة بقوة المعلومات، وتقنية الاتصالات والعاملة فى إطار منظمات غير حكومية عابرة للقارات(٢٩).

ويرى **صادق جلال العظم** المفكر السورى المعروف أن العولمة هى : «وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف القرن الماضى تقريباً ، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها ، هى بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجى ، وقوى الإنتاج الرأسمالية ، و بالتالى علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها فى كل مكان مناسب ، وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلى ودوله. والعولمة بهذا المعنى هى «رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره ».

وينتهى صادق جلال العظم بصياغة تعريف عام للعولمة بكونها هى حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء، فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها، وفى ظل سيادتها نظام عالمى للتبادل غير المتكافىء(٣٠).

ويرى د. **رمزى زكى** فى تعريفه للعولمة «على أنها المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالى العالمى الذى تسعى فيه دول المركز إلى إزالة كل العقبات والقيود، التى تحول دون اقتحام السلع ورءوس الأموال داخل حدودها الوطنية باعتبارها ضرورة

أساسية لاستمرار تراكم رأس المال. وقد ظهرت هذه الضرورة مع إحتدام أزمة الرأسمالية فى صعيدها المحلى «تفاقمت البطالة، وزادت أزمات تصريف الإنتاج محلياً وتدنت معدلات الربح فى قطاعات الإنتاج السلعى، وتزايد العجز فى الموازنة العامة، وتردت معدلات الاستثمار والنمو(٣١).

ويعرف الاقتصادى المصرى د. **عمرو محيى الدين** العولمة من خلال دراسته لتغير بنية النظام الاقتصادى الدولى ، وهو يقرأن النظام الاقتصادى الدولى الجديد لم ينشأ فجأة ، ولكنه نما فى أحضان النظام القديم وخرج منه. وقد بدأت بذوره الأولى فى منتصف الستينيات : ثم بدأت تنضج توجهاته فى السبعينيات، وتسارعت وتائرة فى الثمانينيات بحيث انفتحت خطوطه العامة، وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينيات(٣٢) .

أما د. **إسماعيل صبرى عبدالله**. فيقدم تعريفه «للكوكبة» على أنها «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد بذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء إلى وطن محدود، أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.

وفى إطار تحليله لمضمون العولمة يرى أ/ **السيد يسين** أن ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الابعاد حتى نصل إلى مضمونها الحقيقى، وهذا النموذج من وجهات النظر المعرفية ـ لابد أن يربط عضوياً وثيقاً ، بين تعريفات العولمة المختلفة والمسلمات، التى تقوم عليها ، والأطروحات التى تتضمنها، ومجالات السياسات التى تصاغ بناء على هذه المسلمات، وصور المقاومة لها وذلك من خلال منظور معرفى متكامل(٣٣).

ويرى د. **حازم الببلاوى** أن العولمة ليست مجرد سيطرة الشركات متعددة الجنسية، ولا هى أسواق المال أو حتى الرأسمالية ، فالعولمة ليست وافداً جديداً بقدر ماهى تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة من ناحية، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية مناسبة من ناحية أخرى، وهو تفاعل مستمر وذو أبعاد متعددة . وهكذا، فإن ما يطلق عليه اسم «العولمة» هو ظاهرة مركبة وملتبسة ، يختلط فيها

الجديد بالقديم، وتتفاعل هذه العناصر فى تطور بطىء، وتتضمن عناصر متجانسة مثلما تحمل بين طياتها عناصر أخرى متناقضة، فالعولمة ليست نموذجاً نظرياً منطقياً من اختراع مفكر، أو مؤلف بقدر ما هى وصف للحظة من لحظات التطور الاجتماعى والتاريخى(٣٤).

انطلاقاً من مجموع التعريفات السابقة يمكن القول بأن العناصر الأساسية لظاهرة العولمة، تتمحور حول الازدياد المطرد فى العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء فى تبادل السلع والخدمات، أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال، أو فى انتشار المعلومات والأفكار والثقافات ، وتحمله كل هذه التفاعلات من إمكانية التأثير المتبادل بين الأمم والشعوب بقيم وعادات وسلوكيات بعضها البعض.

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة ، فيمكن اقتصاره بالاندماج الكلى لأسواق العالم فى حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ، وانتقال الأموال والأيدى العاملة والثقافات، ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة وميكانيكية سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية ، وتضعف سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها(٣٥) .

□□□

المبحث الثانى

آليات العولمة الاقتصادية

أولاً - للعولمة آليات وتجليات متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية واتصالية ، وعسكرية. والتجليات السياسية للعولمة من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية، والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وفى هذا الصدد تثار عدة أسئلة هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطية هى الديمقراطية الغربية؟! أم أن هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات فى العالم؟

وهل هناك إجماع على احترام مواثيق حقوق الإنسان؟ أم هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق الإنسان العالمية ؟

وبالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة ازدواج المعايير فى تطبيق قواعد حقوق الإنسان، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والاستخدام المعيب لفكرة التدخل، والذى فى أكثر صوره فجاجة يؤدى إلى إصدار قرارات باسم الشرعية الدولية، لحصار بعض الشعوب مثل حصار الشعب العراقى(٣٦).

ثانيا - العولمة الثقافية : وعلى الصعيد الثقافى هناك اتجاه لصياغة ثقافة عالمية، تفرض أنماط تفكير ومسلك فى الحياة وفى الغذاء، ويتم ذلك عن طريق تغيير برامج التعليم ، وإضعاف جوانب الثقافة القومية فى هذه البرامج خاصة فى المجالات النظرية، التاريخ والاجتماع ، بجانب غزو هذه الدول عن طريق برامج إعلامية كثيفة مصاغة بحبكة شديدة وجاذبية عالية، وتهدف إلى تمجيد قيم معينة تتسلل إلى وجدان ملايين الشباب فى هذه الدول بحيث يصبح القطب الرأسمالى هو المثل الأعلى، والنموذج المحتذى هو البداية والنهاية(٣٧).

ثالثاً - العولمة الاتصالية : وهذه العولمة تبرز أكثر ما تبرز من خلال البث

التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية، وبصورة أكثر عمقاً من خلال شبكة الإنترنت ، التى تربط البشر فى كل أنحاء المعمورة ، وتدور حول الإنترنت أسئلة كثيرة. ولكن من المؤكد أن نشأتها وذيوعها وإنتشارها ستؤدى إلى أكبر ثورة معرفية فى التاريخ الإنسانى.

رابعاً ـ العولمة العسكرية : وتعنى إضعاف أية قوة إقليمية بازغة فى أية منطقة فى العالم ، عن طريق تدمير آلاتها الحربية وأهم عناصر الانتاج فيها، ولكى ينفذ هذا الهدف أضطر إلى إجراء «عمليات تحوية» متعددة، لتكون بمثابة غطاء شرعى أمام العالم، يبرر الإجراءات العسكرية المدمرة ضد هذه القوى الإقليمية . ومن أهم الأدوات العسكرية القوة العسكرية الأمريكية. حلف الناتو . التحالفات العسكرية.

خامساً ـ العولمة الاقتصادية : وتتم عن طريق آليات محددة على الصعيد الاقتصادى مثل : اتفاقيات تحرير التجارة والأسواق المفتوحة، وتدفقات رءوس الأموال، وتداولها فى البورصات المتعددة لدول العالم، وشركات متعددة الجنسية، وتقسيم دولى جديد للعمل ، يحتكر فيه العمل فى أنواع معينة إنتاج سلع محددة تتميز بالتقنية العالية، وكثافة رءوس الأموال، وانعدام التلوث، وربحيتها العالية، مثل صناعة آلات الحاسب، وصناعة البرامج وعلوم الفضاء والبحث العلمى فى هذه المجالات ، ونقل الصناعات الملوثة للبيئة، وكثيفة العمالة إلى البلدان النامية(٣٩).

والعولمة الاقتصادية . وهى ما تهمنا هنا. ليست ظاهرة حديثة فى تاريخ الرأسمالية إلا أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها خلال السنوات الأخيرة (٤٠) ويمكن القول، بأنه منذ منتصف الثمانينيات قد تسارعت وتيرة العولمة فى الاقتصاد العالمى بصورة كبيرة حيث زادت التجارة العالمية ضعف السرعة التى زاد بها إجمالى الناتج المحلى تقريبا(٤١) ، وقد ارتفع معدل التجارة من حيث إسهامها فى الناتج القومى ـ طبقاً لمؤشرات البنك الدولى خلال عام ١٩٩٩ من ٢٠,٦٪ إلى ٢٩,٦ ٪ خلال هذه الفترة . وتبلغ الصادرات العالمية ٧ تريليون دولار بما يعادل ٢٠٪ من الناتج القومى الذى كان يقل عن نظيره فى التسعينيات(٤٢) كثيراً، وأخذت الأسواق المالية فى كثير من البلدان فى التحرر السريع ، كما

تسارعت التدفقات المالية إلى كثير من البلدان النامية.

وقد فرضت العولمة سمة أخرى، فقد أصبحنا فى عالم تطورت فيه أحوال البشر الاقتصادية والاجتماعية ، وبتحليل بسيط لدول العالم نجد أن ٤٥ دولة يمثل سكانها ١٧,٧ ٪ ويبلغ الناتج القومى الإجمالى لها ١٨,٧ ٪، ويصل الدخل القومى إلى ٨٢,٣ ٪ أى أنها تتحكم فى أكثر من ٨٠ ٪ من الدخل والناتج ، فى حين تمثل الدول الفقيرة ٣٥ دولة، ويبلغ الناتج القومى لها ٠,٧ ٪، والدخل القومى ٠,٦ ٪، كما يمثل دخل الفرد فى الدول المتقدمة ٢٣,٩٩٩ دولار، فى حين لايتجاوز ٢٧٤ دولار فى الدول المتخلفة.

وقد وصل حجم المدخرات العالمية إلى ٣ تريليون دولار سنوياً، الجزء الأكبر من هذه الأموال يتجه للأسواق الكبيرة مثل أمريكا وأوروبا واليابان، فى حين يتجه ١٠ ـ ١٥ ٪ منها فقط للأسواق الناشئة ، ولايتجاوز ٢٢,٥ بليون دولار سنوياً وهو رقم ضعيف للغاية (٤٣).

وللتعرف علي العولمة الاقتصادية فهناك ضرورية لإدراك ما يدور علي المساحة الاقتصادية العالمية، سواء من ناحية تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية، أو من ناحية التطور التكنولوجى، ومقتضيات الصناعة الحديثة فلم يعد يقتصر الأمر علي مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل إننا بدأنا عصر الاقتصاد العالمي، وتعني العولمة في هذا الإطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها، زيادة حجم، وتنوع معاملات السلع، ومدى انتشار التكنولوجيا(٤٤).

ومن خلال هذه العولمة يتم إبراز جوانب ثلاثة وهى:

أ ـ تعاظم دور الشركات دولية النشاط.

ب ـ الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي.

جـ ـ تزايد دور المؤسسات الدولية.

أ ـ تعاظم دور الشركات دولية النشاط:

يتجه العالم إلى الحرية الاقتصادية، التى لاتدخل فيها الدول إلا بالقدر اليسير فالدولة ينبغى فيها أن تكون مجرد مراقب على نشاط القطاع الخاص . وفى إطار

هذا الجو من الحرية الاقتصادية، وانتعاش القطاع الخاص تقوم الشركات دولية النشاط بدورها، حيث تسيطر على ٨٠ ٪ من تجارة السلع الأولية على جانب مهم من السلع الصناعية وتحتكر السلع ذات التطور التكنولوجي، وتقود عملية الاستثمار المباشر على المستوى الدولى، بل وتهيمن عليه لحد كبير جداً (٤٥)، حيث بلغ حجم استثماراتها أكثر من ٣ تريليون دولار سنوياً ، فاليوم تحتل الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة القومية . فقد بلغ إيرادات أكثر من خمسمائة شركة فى العالم سنة ١٩٩٦ حوالى ١١,٦ تريليون دولار، بينما بلغ الناتج المحلى الإجمالى لدول العالم عام ١٩٩٥ حوالى ٢٧ تريليون دولار، وهذا حال أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسية، فما هو الأمر إذا عرفنا أن هناك أكثر من ٣٧ ألف شركة متعددة الجنسية، لها أكثر من ربع مليون فرع فى العالم تبلغ إيراداتها أكبر من نصف الناتج المحلى فى العالم، وتضم مجموع الدول السبع الصناعية الكبرى ومنها الولايات المتحدة واليابان والمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وكندا مقار ٤٢٤ شركة من إجمالى الخمسمائة شركة بنسبة ٨٥ ٪ ، والدور الذى تلعبه هذه الشركات إنما هو نتيجة تفاعلات اقتصادية متشابكة تمثلت فى الاتجاه العالمى نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتغيرات التكنولوجية السريعة، والمتلاحقة التى انعكست على طبيعة الإنتاج العالمى، كذلك الإقبال المتزايد من جانب الدول النامية نحو الاتجاه لقوى السوق(٤٦).

وبما يؤكد دور الشركات دولية النشاط المتنامى فى بنية الاقتصاد العالمى، بوصفها شركات عابرة الحدود الجغرافية ، تقوم بتنظيم الإنتاج وعملياتها الاستثمارية عبر مجمل الاقتصاد العالمى، وتوزيع عملياتها على العديد من البلدان المتجاورة أو المتباعدة . وتدريجياً أخذت الخطوات الفاصلة بين الإنتاج المحلى، وإنتاج شركة دولية تتلاشى وتتعقد وأصبح ذلك الجزء من الإنتاج الوطنى المنتج داخل حدود الدولة القومية جزء أساسي من المنظومة العالمية(٤٧)، وبذلك أصبحت الشركات متعددة الجنسية المنظم الأساسى لجزء ضخم من النشاطات الاقتصادية على مستوى العالم كله، وبطبيعة الحال فإن هذه الشركات تتحرك بدافع تعظيم الأرباح على نطاق

العالم فى مجموعة، ليس على نطاق العالم و ليس على نطاق أى دولة بعينها، كما أن هذه الوحدات الاقتصادية العملاقة قد أصبحت الأداة الرئيسية فى تحويل النظام الرأسمالى العالمى من حيث مجموعة اقتصاديات رأسمالية قومية تجرى بينها علاقات اقتصادية دولية، إلى كيان رأس مالى موحد يتخطى كل الحدود القومية. وقد كان من نتائج هذا التطور انحسار سلطة الدولة ، حتى فى البلدان الصناعية الكبرى، على تغيرات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وغيرها من أدوات السياسيات النقدية والمالية.

وقد تكرست هيمنة الشركات متعددة الجنسية على الاقتصاد العالمى مع انهيار الكتلة الاشتراكية ، ومع تأزم أحوال الدول النامية ، وإعادة هيكلة اقتصادات هاتين الطائفتين من البلدان على نمط اقتصاديات السوق الرأسمالية، واندماجها ـ من موقف الضعف والتبعية ـ فى النظام الرأسمالى العالمى الجديد(٤٩).

إن دوائر اقتصادية عديدة فى العالم تذهب إلى أن معدل ازدياد قوة الشركات الدولية للنشاط وسلطانها ونفوذها يتسارع بصورة دراماتيكية ـ وأن العالم بهذا يتحول بسرعة نحو عصر المؤسسات الأكبر من عملاقة(٥٠).

ب ـ الاتجاه المتزايد نحو الإقليمية :

يشهد العالم اليوم توجهاً نحو الإقليمية التى أمست ينظر لها كعلاج للمشكلات الاقتصادية الحرجة على الصعيد الدولى ، وكمخرج وحيد ـ بالإضافة إلى التدويل ـ لخروج الاقتصاد الرأسمالى العالمى من أزماته المتفاقمة، والتى تمسك بخناقه منذ السبعينيات(٥١).

وأصبحت النزعة نحو الإقليمية واضحة ومنتشرة فى ربوع الأرض، وكأن هناك إعادة إحياء لأفكار الستينيات، ولكن فى إطار جديد يتمثل فى تزايد تحرير التجارة عالمياً ، وذلك بإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية، وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة. وقد استدعيت ليس فقط فى أمريكا الشمالية، وأوروبا، ولكن أيضاً فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية والعالم العربى(٥٢).

فقد شهد العالم مؤخراً ـ فى ظل هذا الزحم من الجهد الدولى بحثاً عن الهوية،

التى أصابتها ضربة قاصمة بانهيار البناء الأيديولوجى المستقر ـ نشاطاً متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، سواء فى إطار ثنائى أو شبه إقليمى، أو إقليمى وهوما يعرف بعملية التكامل الاقتصادى، أو تجمعات لاتكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه غير نطاق جغرافى متسع تحده المحيطات، والتى سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى مع تنافى التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة (وهى التى تضم دول متقدمة وأخرى نامية) مثل **النافتا** (منطقة التجارة الحرة التى بين أمريكا وكندا والمكسيك) دولتين متقدمتين ودولة نامية، وأيضاً محاولات الاتحاد الأوروبى توسيع نطاقه بحيث يضم دولاً جديدة من الدول الاسكندنافية أو من شرق ووسط أوروبا (٥٣) . وقد بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية حوالى ١٠٠ تجمع منها ٢٩ تجمعاً ظهروا منذ عام ١٩٩٢ ويلاحظ أن غالبية أعضاء منظمة التجارة العالمية (١٣١ عضواً) ينتمى إلى واحد(٥٤) أو أكثر من هذه التجمعات التى لم تعد قاصرة على الدول المتاخمة فى حدود الإقليم ، بل تنطلق خارجه من خلال مبادرات طموحة تخدم مصالح الدول الأطراف دون الالتفاف لأى إطار جغرافى كان أو أيديولوجى (٥٥).

ومما يؤكد أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية هو سعى الولايات المتحدة، التى فى حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادى، وذلك بإنشاء النافتا بينها وبين كندا والمكسيك، وهو اتحاد قائم على عامل وحدوده واحد وهو وحدة الإقليم. ويعد هذا التكتل حديث نسبياً، حيث بدأ باتفاقية لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة وكندا عام١٩٩٨(٥٦).

ثم تم الإعلان عن توصل الدول الثلاث إلى اتفاقية نهائية يبدأ العمل بها مع بداية عام ١٩٩٤، ومن المفترض أن تلعب تلك الاتفاقية دوراً إيجابياً فى إقامة سوق تجارية تتسع لتشمل قارة أمريكا الشمالية(٥٧) .

وحيث يبلغ مجموع سكان هذه المنطقة ١٠٦٠ مليون نسمة، وناتج إجمالى سنوى يفوق ٦ تريليون دولار (٥٨) ، وتحاول الولايات المتحدة أن تستخدم القرب

الجغرافى، والإطار التنظيمى للأمريكتين لفتح منطقة تجارية حرة مع أمريكا الوسطى، وأجزاء من جنوب أمريكا بما فى ذلك البرازيل والأرجنتين (٥٩).

ولتحقيق هذا الهدف انطلقت مبادرة الرئيس الأمريكى الأسبق «**بوش**» لنصف الكرة الغربى ، التى تضم كافة دول الأمريكتين ، وانطلاقاً من هذه المبادرة، اتفقت ٣٤ دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا، فى ديسمبر عام ١٩٩٤ على إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥ (٦٠). فهذا التكتل المأمول إقامته سيضم على الأرجح مليار نسمة.

ولم تقف الولايات المتحدة عند منطقتها الإقليمية «**الأمريكتين**»، بل تحاول أن تستغل امتداد المحيط الباسفيكى ، لكى تقيم تكتلاً مع أسيا، وذلك فى منطقة التعاون لدول أسيا والباسفيك، التى تضم النمور الآسيوية الستة واليابان والولايات المتحدة(٦١). وفى عام ٢٠٢٠ تقام تحت اسم منتدى التعاون الاقتصادى الباسفيكى ـ الآسيوى، أو تكتل «**الأبيك**»، وهو تكتل من أضخم التكتلات فى العالم إن لم يكن أضخمها بالفعل. وقد ظهرت الدعوة إلى تكتل الأبيك عام ١٩٨٩ .

وهى دعوة أسترالية وتضم الإبيك فى عضويته حتى الآن ١٧ دولة موزعة على ثلاث قارات وهى بالتحديد (**الولايات المتحدة - كندا - المكسيك - استراليا - ونيوزلندا**) ، بالإضافة إلى الدول الآسيوية (**الصين - اليابان - هونج كونج - تايوان - بروناى - كوريا الجنوبية - ماليزيا - سنغافورة - أندونيسيا - الفلبين - تايلاند - غينيا الجديدة**).

فهذا التكتل سوف يضم أكبر ثلاث اقتصاديات فى العالم. الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين، إلى جانب كونها منظمة تدمج فى عضويتها تكتلين كبيرين (**النافتا**) لدول أمريكا الشمالية، و(**الآسيات**) لدول جنوب شرق آسيا. ويبلغ الناتج القومى الإجمالى لهذا التجمع حوالى ١٣ تريليون دولار وهو يمثل نصف الناتج القومى الإجمالى العالمى ، كما تتحكم الأبيك بدولها فى نحو ٥٠٪ من حجم التجارة العالمية ، كما تملك سوق ضخمة يصل عدد مستهلكيها إلى ٢ مليار نسمة، وتشير هذه الأرقام إلى الأهمية القصوى، التى من الممكن أن تجعلها تكتلاً عملاقاً وذلك لاتساع دينامية الاقتصاديات المشاركة فيه (٦٢) . ولم يقف

الأمر بالنسبة لأمريكا عند إقامة النافتا والأبيك، اللذان يمثلان منطقة امتداد إقليمى لها سواء فى الأمريكتين أو عبر الباسفيكى ، حيث تتصل بآسيا بل تحاول إقامة تكتلات فى غير إطارها الإقليمى مثل دعوتها لإقامة نظام شرق أوسطى كبديل للنظام العربى. فى المنطقة العربية ـ تلعب فيه دوراً قيادياً فعالاً فى إطاره، بالإضافة إلى الشروع فى مناقشة منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلنطى مع أوروبا من خلال أجندة عبر الأطلنطى، التى تتناول كافة أوجه العلاقات بين العملاقين.

وعلى الصعيد الأوربى تم التوصل لعقد معاهدة ما ستريخت لخلق حالة الاتحاد، وتوحيد لوائح الأسواق، وصهر العملات الأوربية فى عملة واحدة تم التوصل لاتفاق بشأنها فى حوالى ٢٧ ابريل ١٩٩٨ ، والعمل على توسيع نطاق الاتحاد الأوربى(٦٣) ، حيث إن دول الاتحاد الأوربى الـ ١٥ يريدون أن ينضم إليهم باقى أوروبا، ويبلغ عددهم ٣٥٠ مليون أوربى يسيرون على نهج أوربا الغربية فى التحرر الاقتصادى، ويمكن انضمامهم لـلاتحاد الأوروبى أن يتحقق سوق ضخم يتراوح سكانه بين ٧٠٠ و ٨٠٠ مليون نسمة (٦٤)، وهذا يعد إحياء لفكرة جورباتشوف للبيب الأوروبى ولكن برؤية غربية صالحة يكون محورها الاتجاه الأوربى، ويستطلع الاتحاد الأوربى، العلاقة مع آسيا الصاعدة من خلال القمة الآسيوية الأوربية، التى عقدت اجتماعها الأول فى بانجكول فى عام ١٩٩٦، والثانى فى لندن عام ١٩٩٨، عقد اجتماعها الثالث فى العاصمة الكورية سول فى عام ٢٠٠٠ ، يوطد الاتحاد الأوروبى الرابطة المتوسطة التى تتمتع فيها بميزة نسبية من خلال مبادرات محددة تحت مظلة مؤتمر برشلونة، ويريد الاتحاد(٦٥) الأوربى إقامة منطقة التبادل التجارة الحر ، فى حد أقصاه عام ٢٠١٠ بالاشتراك مع دول حوض جنوب البحر المتوسط الـ ١٣ (٦٦) ، فضلاً عن اقتراحها لمبادرة عبر الأطلنطى مع الولايات المتحدة.

يضاف إلى ذلك العديد من التجمعات شبه الإقليمية الآسيوية والإفريقية واللاتينية، التى شرعت مؤخراً فى تفعيل دورها، وتطوير إطارها، ليصل فى مراحل لاحقه إلى حالة منطقة التجارة الحرة بين أعضائها أو الاتحاد الجمركى أو السوق المشتركة(٦٧).

ومن أمثلة التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية (الآسيان) وهى رابطة الدول الصناعية بشرق آسيا وعلى رأسها اليابان، وتسارع إلى صفوفها الصين، وتحاول مجموعة الدول الآسيوية تايلاند وسنغافورة وسريلانكا وإندونسيا وتايوان وفيتنام وكوريا الجنوبية، وهى بلدان ذات وزن اقتصادى مرموق قد بدأت تنظيم سوق مشتركة لها(٦٨).

وهناك تكتلات أخرى عديدة مثل: **السوق المشتركة لأمريكا الوسطي، والسوق المشتركة الجنوبية بين الأرجنتين والبرازيل والأورجواي وباراجواي والسوق الكاريبي**. وهناك مجموعة (١٥) والكوميسا فى أفريقيا ، وها هى منطقة التجارة الحرة العربية، التى بدأ العمل بها من أول يناير ١٩٩٨ .

وهذه التكتلات وغيرها نابعة من دول العالم الثالث، لتؤكد أهمية التكتل الاقتصادى الإقليمى سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو الدول النامية.

فالملاحظ أن المناطق الإقليمية فى العالم تلهث وراء التكتل الاقتصادى بشكل أو بآخر وكل هذا يؤكد أنه لامكان لدول فرادى لعالم اليوم(٦٩).

وتجدر الإشارة إلى أن الإقليمية الجديدة ستشكل نظام التجارة العالمية فى المستقبل ، فرغم جهود تحرير التجارة على الصعيد العالمى، فى إطار منظمة التجارة العالمية فستظل هذه الجهود أسيرة القدرة التفاوضية والنزعات التجارية ، التى لاترقى إلى الحرب بين ثلاث كتل اقتصادية عملاقة هى النافتا، والاتحاد الأوربى ، والتجمع الباسيفيكى ، وفى المستوى الثانى وبفارق كبير تظهر تجمعات أخرى خاصة بدول العالم الثالث، تستند قوتها من دخولها فى فلك التجارة لواحدة من هذه التكتلات(٧٠) .

جـ - تزايد دور المؤسسات الدولية:

وفى إطار العولمة الاقتصادية التى يعيشها العالم فإنه لايمكن إنكار الدور المتزايد للمؤسسات الدولية سواء كانت سياسية أو اقتصادية ، ونلاحظ اتساع اختصاصات كل من هذه المؤسسات بشكل لم يكن معهوداً من قبل، فالأمم المتحدة كمؤسسة اتسعت اختصاصاتها، واختصاص مجلس الأمن بها بشكل غير مسبوق فى تاريخه،

فأصبح من حق مجلس الأمن أن يفرض عقوبات اقتصادية لمجرد أن دولة لم تكن على هوى السياسة الخاصة بالدول الكبار، وتستمر التجاوزات غير المسبوقة بالشكل الذى أوجب الإسراع فى إعادة صياغة ميثاق الأمم المتحدة صياغة قانونية، حتى تعود للمنظمة بعض المصداقية ، التى فقدتها(٧١) بين دول العالم، التى ترى فى الأمم المتحدة مؤسسة أمريكية أوربية تحقق مصالحهم وفقط، وبغض النظر عن الدول الأخرى التى تعانى من القرارات الباغية **بفرض عقوبات** ـ كما فى حالة ليبيا والسودان والهند وكوبا ـ ، **أو شن حروب** ـ كما فى حالة العراق والصومال ـ، وإصدار قرارات جائرة لاتتناسب مع أى شرعية عادلة. وبالإضافة للمؤسسات السياسية هناك مؤسسات اقتصادية بارزة نلمح تزايد أدوارها، بالشكل الذى يجعلها تدير الاقتصاد العالمى ،أو بمعنى أصح تدير الاقتصاديات النامية بالشكل الذى يتناسب مع مخططات الدول الكبار . وهذه المؤسسات تتمثل فى مؤسسات ثلاث هم:

(البنك الدولى، صندوق النقد الدولى، وأخيراً العملاق المؤسسى الجديد القديم منظمة التجارة العالمية). ولعل إعادة بث الروح مرة أخرى فى مؤسسات برتيون وودز جعل العديد من الدول النامية، أو المتحولة اقتصادياً تشرع فى إبرام اتفاقيات مع الصندوق والبنك الدوليين، لتطبيق سياسات للإصلاح الاقتصادى، أو التكيف الهيكلى القائم على اقتصاديات السوق، وتقليص دور الدولة فى العملية الإنتاجية ككل، وتعزيز وتنمية دور مؤسسات القطاع الخاص، وإصلاح سياسات الاقتصاد الكلى والنظم النقدية وأسعار صرف العملات، وسياسات التسعير الجبرى، وإطلاق حرية الاستثمار والتصرف فى رأسمال المشروعات، وفقا لضوابط اقتصادية تخدم التنمية فى المقام الأول. ولقد أصبحت روشتة صندوق النقد الدولى للإصلاح الاقتصادى ذائعة الصيت، فى الآونة الأخيرة بالرغم مما يثار حولها (٧٢).

ويمكن القول أن دور المؤسسات المالية الدولية الآن أكثر حيوية من أى فترة مضت (٧٣)، وبالرغم من مضى خمسين عاما استمرت هذه المؤسسات، التى أقيمت فى الأربعينيات تؤدى وظائفها الأصلية والوظائف التى استجدت مع التطور المستمر

فى العلاقات الدولية وبشكل عام، فقد كان المطلوب من المؤسسات المالية الدولية تحقيق اندماج أقوى بين اقتصاديات الدول الرأسمالية، والمضى تدريجيًا نحو تقليل فرص نشوب حرب اقتصادية بين هذه الدول، وتحرير متدرج للتجارة، وإصلاح النظام النقدى الدولى، وتعمير الدول التى دمرتها الحرب، وحرمان المعسكر الشيوعى من فرص النفاذ إلى العالم النامى، ويمكن القول إن تلك المؤسسات حققت معظم الأهداف، التى طلبت منها(٧٤) فكان وجود هذه المؤسسات عامة وصندوق النقد الدولى خاصة موضع تساؤل بعد الأخذ بمبدأ التعويم العام للعملة ـ انطلاقا من عام ١٩٧٣ .

ولكن فى هذه اللحظة موضع التساؤل نجت هذه المؤسسات من الموت فاخترعت لها وظيفة جديدة فى إدارة التكيف الهيكلى الخاص بالبلدان النامية، ثم انطلاقا من أواخر عقد الثمانينات وظيفة أخرى، هى إعادة إدماج بلدان الشرق الاشتراكى سابقا فى المنظومة النقدية العالمية(٧٥).

ومما يؤكد ذلك أن الدور الذى يلعبه كلا من البنك والصندوق الدوليين الآن فى تزايد مستمر، ويتضح ذلك لنا من خلال مقارنة حجم المعونات الممنوحة من خلالهما ، ففى عام ١٩٧٥ كان حجم هذه المعونات ٨, ٣ بليون دولار، أى أقل من حجم المعونات الأمريكية المباشرة ، التى تقدر بـ ٢, ٤ بليون دولار عن نفس العام، وفى أواخر الثمانينات اختلف الوضع حيث أصبحت المعونات الأمريكية المباشرة تتراوح بين ٧, ٩ بليون دولار ، والمعونات من خلال المؤسسات الدولية تزيد عن ١١ بليون دولار، وهذا يوضح الأهمية المتزايدة لهذه المؤسسات المالية الدولية.

وبالإضافة إلى المؤسسات المالية يظهر عملاق مؤسسى آخر ألا وهو مؤسسة التجارة العالمية ـ الجات سابقا ـ ، وتمثل المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسسى، الذى يحتوى على جميع الاتفاقيات، التى أسفرت عنها جولة الأورجواى الأخيرة. وتشمل أهداف المنظمة الإشراف على تجارة السلع، وتجارة الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، كما تضمن الأهداف أيضاً الجديدة لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، ومراجعة سياسات التجارة والمنظمة ذات شخصية

قانونية مستقلة تلعب الدور الأساسى، فى النظام التجارى الدولى والبنك الدولى، وتشكل الضلع الثالث للنظام المؤسسى الدولى بجانب كل من صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ويمكننا إجمال أضلاع المثلث الثلاثة، التى يستند عليها الاقتصاد الدولى إلى(٧٦):

أولاً تحرير النظام النقدي الدولي: وذلك عن طريق صندوق النقد الدولى، الذى يقوم بوضع القواعد، التى تحكم السياسات مثل أسعار الصرف، وموازين المدفوعات (٧٨). وقد تأسس هذا الصندوق عام ١٩٤٤، وبدأ مزاولة نشاطه فى عام ١٩٤٧، ويعتبر الصندوق الحارس والقائم على إدارة النظام النقدى الدولى، إذ تركز أهدافه فى تشجيع التعاون النقدى الدولى، وتيسير نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً، والعمل على إلغاء القيود على العملات الأجنبية فى العمليات الأجنبية، وتحقيق إستقرار أسعار الصرف، وتصحيح الاختلال فى موازنة مدفوعات الدول الأعضاء.

وتقوم منهجية صندوق النقد الدولى على جملة من الإجراءات، التى غالباً ما توجد بشكل ملفت فى حزمة متكاملة، تسعى إلى تعميم خصائصها على الهياكل المالية للدول. **وتتألف هذه الحزمة من**:

أ- تخفيض عجز الميزانية عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومى، وتخفيض الدعم ورفع الضرائب.

ب- تخفيض قيمة العملة القومية، وإيجاد سوق حرة للنقد الأجنبى دون أى رقابة بين الدول المعنية.

جـ- تخفيض الإقتراض الحكومى من البنوك المركزية والمحلية، ووضع سقوف محددة للمبالغ المقترضة.

د- تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز الجمركية.

هـ- سياسات إدارة الطلب، والتى تركز على تحقيق الأجور الحقيقية خاصة فى القطاع العام.

و- تحرير الأسعار.

ز- إحداث تغييرات فى أسعار الفائدة بحيث تعكس سعر الفائدة الحقيقى(٧٩)

والصندوق هنا ليس صاحب القرار الحقيقى فى رسم السياسات النقدية، فالصندوق مؤسسة تنفيذ فقط لقرارات وسياسات مجموعة السبع(٨٠).

ثانياً تحرير النظام المالى: وذلك من خلال البنك الدولى الذى يقوم بمساعدة الدول الأعضاء وعلى الأخص الدول المتعثرة، وذلك من خلال تقديم قروض طويلة الأجل(٨١) وقد تأسس البنك الدولى فى عام ١٩٤٤ حيث إجتمع ممثلون عن أربع وأربعين دولة فى (بريتون وودز) بالولايات المتحدة، لبحث أسس نظام النقد الدولى بعد الحرب العالمية الثانية، وإيجاد قواعد جديدة للتعاون الاقتصادى بين الدول، وأسفرت تلك الاجتماعات عن توقيع اتفاقية بريتون وودز، متضمنة إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى، وبدأ البنك الدولى أعماله فى عام ١٩٤٦.

وكان من أبرز أهداف البنك الدولى تنمية وتعمير أقاليم الدول الأعضاء من خلال انتقال رءوس الأموال، وتشجيع الاستثمارات فيها، وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية، إضافة إلى المحافظة على توازن موازين المدفوعات للدول الأعضاء، وتقديم المساعدات الفنية فى إعداد وتنفيذ برامج القروض. وقد استحوذت الدول الصناعية الكبرى على نصيب الأسد من حصص الصندوق والبنك الدولى، مما سهل عليها مهمة السيطرة الكاملة على هاتين المنظمتين، وفى المقابل، باتت حصة الدول النامية متواضعة جداً، حيث أصرت الدول المتقدمة وباستمرار على رفض إعادة النظر حول توزيع حصص الأعضاء، فى كل من هاتين المنظمتين الماليتين.

وخلال حقبة الثمانينيات عانت الدول من ظاهرة تنامى مديونياتها، وبرزت أزمة ما يسمى «بأزمة ديون العالم الثالث»(٨٢)، مما أدى إلى جعل هذه الدول تحت رحمة الدول الدائنة مباشرة، وبشروط المؤسسات الدولية (البنك الدولى. الصندوق الدولى)، لإعادة جدولة ديونها لتجنب كارثة الإفلاس. وجاء فى مقدمة هذه الشروط:

(أ) العودة إلى الاقتصاد الحر، وظهور ما يسمى بالخصخصة.

(ب) اتباع سياسة التقشف، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية.

(جـ) رفع الحماية عن المنتج المحلى.

(د) التركيز على التصدير للخارج.

(هـ) رفع القيود على التجارة الخارجية، واعتماد الأسعار الحرة للصرف الأجنبى.

(و) فتح المجال للاستثمارات الخارجية ، والشركات الأجنبية دون قيد أو شرط(٨٣).

والبنك من خلال هذه الشروط يسهل تشجيع اندماج اقتصاديات العالم الثالث، فى المنظومة العالمية بصفة تابعة ، حيث يسهل اقتراف الشركات العملاقة دولية النشاط للعالم الثالث، الذى تتدخل فى اقتصادياته، وذلك عن طريق المشروعات التى يمولها البنك، حيث فتحت أسواقاً واسعة لمصدرى الأجهزة والآلات.

وكنتيجة طبيعية لهذه الشروط، أخذت معاناة العالم الثالث الاقتصادية فى التفاقم بسبب تراكم حجم المديونيات، والاستنزاف الحاد لمواردها الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم، والعجز فى موازين المدفوعات، وتفش الطبقية . وقد كان الحلم الذى يراود هذا المعسكر الفقير فى ظل النظام الاقتصادى العالمى الجديد، هو تحقيق مبدأ العدالة الدولية، وتخفيف وطأة الجهل والمرض، والفقر السائد فيها(٨٥) وقد زاد الطين بله بالنسبة للدول الفقيرة بإنشاء الضلع الثالث لمثلث تدمير العالم الفقير، ألا وهو إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً - تحرير التجارة العالمية: من خلال منظمة التجارة العالمية، حيث نصت اتفاقية الجات الأخيرة - أورجواى - على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، والتى تعرف اختصاراً بالجات إلى منظمة التجارة العالمية . وهدف هذه المؤسسة الجديدة هو إيجاد إطار مؤسس واحد يشمل اتفاقية «الجات». وقد اكتسبت منظمة التجارة العالمية صلاحيات التفتيش، على كافة الدول ضماناً لحرية التجارة ومحاربة أية سياسات حمائية ، كذا الإشراف على تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية بدرجة أكثر شمولاً من الجات. مثل مسائل الملكية الفكرية والخدمات والاستثمار، كما تمارس المنظمة صلاحية أقوى فى تسوية المنازعات.

وتعمل منظمة التجارة العالمية على تنفيذ وإدارة الجات وجميع نتائج جولة أوروجواى، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، كذا التعاون مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتحقيق تماسك أكثر قوة فى مجال السياسة الاقتصادية، وتقوم المنظمة على تبادل المزايا لخفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية، وإلغاء المعاملة التميزية فى العلاقات التجارية الدولية(٨٦).

وللحق ليست هذه المنظمة فى خدمة المنافسة الصحيحة كما يدعى، فهى مؤسسة فى خدمة الاحتكارات وخصوصاً احتكارات الشركات دولية النشاط العملاقة لاغير(٨٧).

ويمكن القول أن مؤسسات بريتون وودز المسئولة بالدرجة الأولى عن هذه الأوضاع ، فلا تعد هذه المؤسسات كونها أدوات تنفيذ خدمة الرواج والتنمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، واليوم تخدم استراتيجية إدارة الأزمة الاقتصادية العالمية، وهذا هو أساس الهدف المرجو من هذه المؤسسات (٨٨).

وأخيراً ومن خلال استعراضنا لأليات العولمة بصفة عامة، وآليات العولمة الاقتصادية بصفة خاصة ، يبدو واضحاً لنا أن البعد الاقتصادى ، هو الجانب الأهم والأخطر على الإطلاق، فى مفاهيم العولمة، وتطبيقاتها الجديد رغم تنوعها وتفاوت تعريفاتها . ومن المرجح جداً أن تلعب اقتصاديات العولمة الدور الأكبر فى رسم معالم العلاقات الدولية، خلال الحقبة الأولى من الألفية الثالثة على أقل التقديرات(٨٩). وخصوصاً جانبين مهمين من جوانب العولمة الاقتصادية، وهما الإطار المتعدد الأطراف، الذى تشرف عليه الآن «منظمة التجارة العالمية»، ذلك العملاق المؤسس الجديد (قاطرة العولمة) ، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، التى أصبحت منتشرة فى ربوع الأرض . ويمكن القول هنا أن هذين الجانبين من جوانب العولمة الاقتصادية يمكنهما تشكيل المستقبل ، ولذا سنتناولهما بشكل أكثر تفصيلاً فى الفصل القادم.

□□□

الفصل الثانى

العلاقة بين الإطار متعدد الأطراف والإقليمية

المبحث الأول : طبيعة العلاقة بين التعددية والإقليمية تناقض أم تكامل

المبحث الثانى : قواعد الإطار المتعدد الأطراف التي تحكم الإقليمية.

المبحث الأول

طبيعة العلاقة بين التعددية والإقليمية.

تناقض أم تكامل؟

التعـددية هى الإطار متعـدد الأطراف. وقد نشـأ هذا الإطار بعد الحرب العـالمية الثانية تحت اسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وإختصارها (**الجات**). وسوف نتناول نبذة تاريخية مختصرة عن الجـات وأهدافه ومبادئه وجولاته، عن نشأة منظمة التجارة العالمية، ثم نتناول العلاقة بين الإطار متعدد الأطراف والإقليمية.

المطلب الأول: مـدخـل تاريخى لنشـأة الجـات ومنظـمـة التـجـارة العالمية.

أولاً : نشأة الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات».

شـهـدت السنوات الأولى مـن ثلاثينيـات القـرن العـشـرين تـفـاقم المصـاعب، والمشكلات الاقتـصادية بسبب انكسـار الاقتصاد العـالمى . وما كاد العـالم يفيق من أهوال تلك المشكلات، حتى داهمت الحرب العـالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩(٩٠)، وقبل نهاية هذه الحرب بدأت الدعوة لإنشاء نظام عالمى جديد يكرس أوضاع القوى الجديدة ، ويعيد صياغة العالم بشكل متناسب مع هذا التكريس، فبدأت الدعوة لعقد مؤتمر **بريتون وودز** ١٩٤٤، ومن خلال هذا المؤتمر تم إنشاء منظمتين جديتين هما: (٩١) صندوق النقد الدولى ليضع القـواعد الدولية لنظام أسعار الصـرف ، وسياسة ميـزان المدفوعـات، ووسائل تمويل العجـز الخارجى بما يحقق اعتبـارات الاسـتـقرار الاقتصادى، والتنمية على المستوى العالمى. كما أقر أيضاً إنشاء البنك الدولى للإنشاء والتعـميـر، لتقـديم القروض طويلة الأجل، لتـمويل مـشروعات الـتنمية، وتطـبيق السياسات الاقتصادية لدفع جهود التنمية(٩٢).

واستكمـالاً للتداعيـات الاقتصـادية لهذه الحـرب، ورغبة من الولايات المتحدة (القوة العظمى البازغة وقتئذ) فى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بصورة

تتماشى مع مصالحها وأولوياتها ، تقدمت الحكومة الأمريكية باقتراح للبدء فى مفاوضات تجارة دولية، تهدف إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها. وقد أصدر المجلس الاقتصادى الاجتماعى للأمم المتحدة (٩٣) بناء على الاقتراح الأمريكى انعقاد المؤتمر الدولى للتجارة والتوظيف فى لندن فى ١٩٤٦ ، واستكمل هذا المؤتمر أعماله فى جنيف فى عام ١٩٤٧ ثم اختتمها فى (هافانا) عاصمة كوبا فى ٢٤ مارس ١٩٤٨ ، وقد أسفر هذا المؤتمر عن وثيقة عرفت باسم «ميثاق هافانا» ، أو «ميثاق التجارة الدولية»، اشتمل الميثاق على مجموعة من القواعد والأسس للتوصل لاتفاقية للتجارة الدولية، تنظم سلوك الدول فى المبادلات التجارية بما يحقق العدالة فيما بينها، بالإضافة إلى إنشاء منظمة التجارة الدولية (٩٤).

وقد شاركت فى مفاوضات ميثاق هافانا ٥٦ دولة خلال الفترة من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧، وحتى مارس ١٩٤٨، وكان من الضرورى موافقة نصف عدد الدول المشاركة على الوثيقة بالأحرف الأولى، على أن تصبح الموافقة نهائية بعد إقرارها والتصديق عليها، من قبل المؤسسات التشريعية فى تلك الدول.

ورغم أن المؤتمر الذى أسفر فى النهاية عن ميثاق هافانا قد انعقد فى الأساس بموجب مبادرة أمريكية ، إلا أن الإدارة الأمريكية وقتئذ قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق، وتجميد عرضه على الكونجرس للتصديق . واستمر هذا الموقف الغامض تجاه «ميثاق هافانا» حتى عام ١٩٥٠ (٩٥) ، حيث رأت الإدارة الأمريكية أن هذا الميثاق لايلبى كافة مصالحها . لذا سحبت موافقتها المبدئية عليه، ورفضت التصديق عليه، ومن ثم تم وأد الميثاق فى المهد (٩٦).

ولكن لم يخل هذا الرفض الأمريكى بتوجه الولايات المتحدة العام الرامى إلى توقيع اتفاقية شاملة ، لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التى تعوق تدفقها ، حيث دعت الإدارة الأمريكية إلى عقد مؤتمر دولى عام فى جنيف، أى قبل التوصل فى الأساس لوثيقة «ميثاق هافانا» ، ويتماشى هذا النمط مع التوجه الأمريكى التقليدى المعروف بالازدواجية فى التحرك . ولقد ضم هذا المؤتمر فى بدايته ثمان عشرة دولة ، ارتفع عددها إلى ٢٣ دولة بهدف التفاوض حول اتفاقية دولية لتحرير

التجارة ، تكون بمثابة ترتيب مؤقت لحين اتضاح موقف الدول من التصديق على ميثاق «هافانا» ، الذى لم يكن إتضح فى ذلك الوقت ، وبالفعل بدأت هذه المفاوضات على أساس ثنائى، لتبادل التنازلات الجمركية على السلع المختلفة، يلى ذلك تجميع كافة الاتفاقيات الثنائية، التى تم التوصل إليها لتشكل معا اتفاقية شاملة متعددة الأطراف ، لتحرير التجارة فى السلع ، وفى هذه الأثناء جاء الرفض الأمريكى للتصديق على ميثاق هافانا، ليقوض الجهود الرامية لإنشاء منظمة التجارة الدولية ، إلا أنه لم يمنع من التوصل للاتفاقية متعددة الأطراف، التى أطلق عليها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «جات»(٩٧).

والجات هى الاختصار الشائع للعبارة الإنجليزية التى تعنى «**الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة** » وهى معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول، التى تقبل الانضمام إليها، والتى ارتفع عدد أعضائها من ٢٣ دولة - كانت تستأثر يومها ٨٠ ٪ من التجارة العالمية - عند إبرام الاتفاقية فى سنة ١٩٤٧ إلى حوالى ١٤٠ دولة حتى الآن(٩٨).

وتعد أهم الدراسات التى أولاها الجات عناية دراسة التعريفة الجمركية ، حيث بمقتضى هذه الاتفاقية تتقدم الدول المنضمة إلى الجات بقائمتين الأولى. تدرج فيها السلع، التى يطلب فيها العضو تخفيف الرسوم الجمركية المفروضة على صادراته ، والأخرى خاصة بالسلع التى يمكن أن يخفف جانب من الرسوم المفروضة منها على وارداتها ، أى على أساس المزايا المتبادلة أو المعاملة بالمثل ، مع منح العضو فرصة العدول عن التخفيضات الممنوحة منه إذا طرأت ظروف تجبره على ذلك، ومن ثم كانت هاتان القائمتان الوثيقتين الأساسيتين فى مفاوضات التخفيض الجمركى(٩٩).

وعلى الرغم من أن الجات ليست منظمة عالمية من الناحية القانونية، مثل صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى. فإنها قد اكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقرب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية غير الدائمة، التى تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف. ومع ذلك لايطلق على الدول المنضمة إلى الجات اسم «الدول الأعضاء» وإنما يطلق عليه اسم «الأطراف المتعاقدون»(١٠٠).

وتعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) النظام الوحيد المتعدد الأطراف والملزم قانوناً، حيث بنشئ حقوماً والتزامات على الأعضاء فيها، والتى تسمى - كما ذكرنا - «الأطراف المتعاقدة» ويضع هذا النظام مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التى تحكم التجارة الدولية . كما يضع الإطار القانونى لهيئة دولية لإنهاء ، وتسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة ، ويتكون نظام الجات من الاتفاقية العامة، التى تكملها بعض الأدوات القانونية المستقلة، مثل اتفاقية الحواجز الجمركية ، بالإضافة الى بعض الترتيبات الخاصة بقطاعات معينة، والتى يتم التفاوض بشأنها فى إطار الجات. وتتولى الأطراف المتعاقدة الإشراف على تنفيذ هذه الترتيبات.

*** أهداف ومبادئ الجات:**

ويمكن إجمالي أهداف الجات فيما يلي:

١- يعد أهم هدف يقوم عليه الجات هو علاج مشاكل التجارة العالمية، من خلال إزالة أو تخفيف القيود الجمركية بأنواعها المختلفة التعريفية وغير التعريفية (١٠٢)، وكل هذا من أجل رفع مستوى المعيشة فى الدول المتعاقدة، والسعى نحو تحقيق مستوى التوظيف الكامل بها .

٢- الارتفاع بمستويات الدخل القومى الحقيقى، وتنشيط الطلب الفعال بالأطراف المتعاقدة

٣- الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية العالمية ، والتوسع فى الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية، لتشجيع الحركات الدولية لرءوس الأموال، وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات العالمية.

٤- سهولة الوصول إلى الأسواق، ومصادر المواد الأولية.

٥ - ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود المحلية، من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

٦- انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية، وفض المنازعات بين الأطراف المتعاقدة(١٠٣).

*** كما يقوم الجات على مبادئ أساسية أهمها:**

١- مبدأ الدولة الأولي بالرعاية:

يعتبر هذا المبدأ الركيزة الأساسية،التى تقوم عليها فلسفة تحرير التجارة الدولية، فى إطار الجات والمقصود بمعاملة الدول: هو منح كل طرف من الأطراف نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أى طرف آخر فى سوق الدولة، دون قيد أو شرط ودون تمييز، ولايجوز التمييز ضد مصالح أى دولة عضو فى الاتفاقية. وإنما يلزم تحقيق المساواة فى المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية.

ونظراً لأن التنازلات الجمركية، التى تقدمها الدول فى إطار الجات تتم عن طريق المفاوضات الثنائية بين كل دولتين ما ، فإن ذلك يعنى وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية،التزام العضو بمنح نفس المعاملة، التى يتم التوصل إليها فى المفاوضات الثنائية مع عضو ما لكافة الدول الأخرى الأعضاء، التى لم تشارك فى التفاوض الثنائى(١٠٤) ، وفى تطبيقات هذا المبدأ مثلاً أنه عندما تفتح دولة متعاقدة سوقها لمنتج وارد من أية دولة متعاقدة أو غير متعاقدة ، فإن سوق هذا المنتج يعتبر مفتوحاً فى الوقت نفسه، ومن دون أى شروط أمام كل الدول المتعاقدة الأخرى(١٠٥).

ولهذا المبدأ استثناءات خاصة معظمها بالدول النامية وتتمثل فى :

أ- الترتيبات التجارية الإقليمية : تسمح اتفاقية الجات بقيام التكتلات الاقتصادية أو التجارية الإقليمية، وذلك كاستثناء من القاعدة، العامة التى تنادى بتعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وفى هذه الحالة تشجع اتفاقية الجات تبادل المزيد من الإعفاءات، والتنازلات الجمركية على الصعيد الإقليمى، فى إطار ترتيبات محددة(١٠٦) .

ب - التبادل التجارى بين الدول النامية : مع إعفائها من شرط الجوار الجغرافى، تتمتع الدول النامية بهذا الاستثناء بهدف تشجيع التجارة البيئية للدول النامية، ولتلك الدول الحق فى إبرام اتفاقيات فيما بينها للتجارة التفضيلية، والمناطق الحرة للتجارة، والاتحادات الجمركية .

جـ ـ ترتيبات الحماية فى الدول النامية: يحق للدول النامية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية صناعاتها الوليدة ، حيث يتم إعفاؤها من شرط الدولة الأولى بالرعاية إلى أن تصل صناعاتها الوليدة إلى القدرة على التنافس فى الأسواق العالمية.

د ـ المزايا الممنوحة للدول النامية : تحصل الدول النامية على مزايا بموجب النظام المعمم للأفضليات التجارية، وتتمثل فى شروط تجارية ميسرة، لتسهيل وصول صادراتها إلى أسواق لدول الصناعية المتقدمة، مع حماية هذه الصادرات من مخاطر المنافسة غير العادلة، من جانب المؤسسات القوية فى الدول الصناعية (١٠٧).

٢ـ مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة :

كقاعدة عامة فإن التخفيضات الجمركية تأخذ صورتين:

ـ التخفيضات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات، التى تدور فى رحاب الجات، أو نتيجة للمفاوضات، التى تتم بها أى من الدول أطراف التعاقد الدولى.

ـ أما الصورة غير المباشرة للتخفيضات الجمركية فتحقق من خلال النص فى الاتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية، ويأخذ مبدأ التخفيضات الجمركية (١٠٨) المتبادلة طريقه إلى التنفيذ، عن طريق مطالبة كل عضو فى الجات بإعداد قائمتين رئيسيتين هما:

القائمة الأولى: وتتضمن المنتجات التى يرغب العضو فى التوسع فى تصديرها إلى العالم الخارجى، ويطلب نتيجة لذلك من الأطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول أسواق هذه الدول.

أما القائمة الثانية: فتتكون من السلع ، التى يكون العضو مستعداً لإجراء تخفيضات جمركية عليها، أو يكون راغباً بالتالى فى التوسع فى استيرادها من العالم الخارجى.

وتعتبر هاتين القائمتين حجر الزاوية فى عملية المفاوضات، التى تدور تحت رعاية الجات، والتى تتم على أساس ثنائى وفقاً لاحتياجات كل دولة من الأطراف المتعاقدة، وفى نهاية جولة المفاوضات يتم تجميع كافة الامتيازات والارتباطات، التى

تم التوصل إليها فى شكل وثيقة تعاقدية جماعية تحمل توقيعات جميع الأطراف المتعاقدة .

ويهمنا أن نعلم أن مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة قد خضع لعدد من الاستثناءات الهامة التى تقع فى مقدمتها:

١ـ حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة فى الدول الآخذة فى النمو، حتى تقوى على المنافسة الدولية والمحلية.

٢ـ ترتيبات المنتجات متعددة الأطراف مثل المنسوجات القطنية قصيرة الأجل، والذى تم تطبيقه خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢ ، وتهدف هذه الترتيبات، إلى حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق، التى تحدث على يد الموردين الأقل تكلفة من الدول الآخذة فى النمو(١٠٩).

٣ـ مبدأ المفاوضات التجارية :

تتم المفاوضات فى إطار الجات ليس بشكل نهائى، ولكن فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف ، والتى تشمل جميع الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، كما لا تعد الجات فى الإطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات، ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لاتملك ـ رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها ـ سلطة الاختيار فى التنفيذ أو الالتزام وعدم الاخلال بهذه الإتفاقية (١١٠) ، فيهدف التخفيف التدريجى للرسوم الجمركية فى قواعد التبادل، أنه يجب اللجوء إلى المفاوضات سلعة بسلعة والتوفيق بين الرسوم المطبقة فى الدول المختلفة الموقعة. إن تطبيق هذا المبدأ يفرض مفاوضات متعددة الأطراف بين الدول الأعضاء، التى تجتمع بشكل جولات فى فترات غير منتظمة(١١١).

٤ـ مبدأ المعاملة الوطنية :

وهذا هو المبدأ المتضمن فى المادة الثالثة من اتفاقية الجات، والذى يقضى فى جوهره بعدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات والإجراءات التنظيمية الأخرى، كوسيلة لحماية المنتج المحلى ، ومن ثم التميز ضد المنتج المستورد فالدول المتعاقدة فى الجات، تلتزم أن تعطى السلعة

المستوردة معـاملة لاتقل امتيازاً عن تلك التى تمنحها للسلعة المناظرة المنتجة محلياً . فمثلاً يمتنع المثيل المستورد . أو فرض الضرائب أو الرسوم أو ما إلى ذلك على المنتج المستورد تفوق ما يفرض على المنتج المثيل، أو اشتراط استخدام نسبة معينة من المنتج المحلى فى إنتاج سلعة معينة(١١٢).

٥ ـ مبدأ الشفافية :

ويقصد بالشفافية فى هذا السياق: أن تقتصر حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط، دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته، من خلال الحصص. وفى هذا الإطار أيضاً تنص الإتفاقية على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتشمل الإعفاء الجمركى الكامل، أو خفض شرائح التعريفة الجمركية، أو ربط أو تثبيت هذه الشرائح عند حد أقصى لايجوز تجاوزه ارتفاعاً ، ويتم تبادل هذه التنازلات إما عن طريق المفاوضات الثنائية، أو من خلال جداول التنازلات التى تقدمها الدولة، أو بالاتفاق الجماعى على تخفيض كافة الرسوم الجمركية دون استثناء بنسبة محددة متفق عليها(١١٣).

٦ ـ مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب:

يعتبر هذا المبدأ أمراً مستحدثاً فى الإطار التجارى الدولى، الذى تنظمه الجات ومضمون هذا المبدأ : أن يتكفل النظام التجارى الدولى، الذى أقامته الجات بتقديم معاملة تجارية تفضيلية للدول الآخذة فى النمو كأحد الأعمدة، التى ترتكز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية الاقتصادية، وتهدف هذه المعاملة التفضيلية إلى فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول الآخذة فى النمو، وبالتالى زيادة حصيلتها من الصرف الأجنبى اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها، ويعتبر الأخذ بهذا المبدأ نوعاً من الاعتراف بقصور النظام التجارى الدولى، عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية لمجموعة الدول التى كانت تحت وطأة الاستعمار، حتى التوقيع على اتفاقية الجات(١١٤).

*** جولات الجات:**

كان من أهم الأعمال التى قامت بها سكرتارية الجات الإشراف على جولات

المفاوضات حول التعريفات الجمركية ، والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة الدولية بين الدول المنضمة إلى الاتفاقية. وقد بلغ عدد هذه الجولات ثمانى جولات بما فيها الجولة الأخيرة، التى اختتمت (١١٥) أعمالها فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والمعروفة بجولة أورجواى. وبمقتضى نتائج جولة أورجواى، سوف ينتهى الوضع المؤسسي المؤقت للجات، وتتحول إلى منظمة دائمة ذات كيان قانونى دولي يطلق عليها اسم منظمة التجارة العالمية (١١٦)، والجولات هى:

١ـ جولة جنيف ١٩٤٧ : شاركت فيها ٢٣ دولة، وهى الجولة التى انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية ، واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط.

٢ـ جولة أنس فرنسا ١٩٤٩ : أول جولة مفاوضات تعقد فى الاتفاقية، وشاركت فيها ١٣ دولة فقط، وتضمنت مزيد من التنازلات الجمركية.

٣ـ جولة توركاى (إنجلترا) ١٩٥١ : ارتفع عدد المشاركين فيها إلى ٣٨ دولة .

٤ـ جولة جنيف ١٩٥٦ : شاركت فيها ٢٦ دولة فقط.

٥ـ جولة دبلوت (جنيف) ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ :" شاركت فيها أيضاً ٢٦ دولة، واقتصرت كسابقتها على تبادل التنازلات الجمركية (١١٧) .

٦ـ حولة كنيدى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ : شاركت فيها ١٢ دولة وتعد نقطة تحول فى مسار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٧ ـ جولة طوكيو ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ : تعد أضخم الجولات السابقة على جولة أوروجواى وأهمها، نظراً لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها من قبل.

٨ـ جولة أوروجواى ١٩٨٦ ـ ١٩٩٣ . وهى أهم الجولات حتى الآن على الإطلاق .

وقد تميزت الجولات الخمس الأولى بالتركيز على تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، أى فى مجال التعريفة الجمركية ، وقد حققت تقدماً كبيراً وملموساً فى هذا الخصوص شمل فى المؤتمرات الأولى حوالى ٤٥ ألف معدن مختلف للتعريفة ، وتم زيادة هذه المعدلات ، ومن ثم تحقيق تخفيض فى التعريفة الجمركية بدرجة كبيرة مماساعد فى زيادة التجارة الدولية ، وعندما يتم الانتهاء من المفاوضات

الخاصة بالتعريفات فى كل دورة فتتجمع فى اتفاقية رئيسية موحدة يتم توقيعها بواسطة الدول الأعضاء، ثم يبدأ تطبيق التنازلات المتفق عليها فى الاتفاقية الرئيسية على التجارة بين كل الدول الأعضاء فى الجات، وعلى ذلك يتمتع كل عضو بالمكاسب المترتبة عن كل التنازلات فى التعريفات ، ويصبح شريكا لكل اتفاقية يمكن التوصل إليها.

ونظراً لأهمية الجولات الثلاث الأخيرة (كنيدى . طوكيو. أوروجواى) فسوف نتناولهم بشىء من التفصيل(١١٨).

جولة كنيدى ١٩٦٤ ـ ١٩٩٧ :

واكبت جولة كنيدى العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة، والتى تمثلت فى إنشاء الجماعة الاقتصادية لأوروبا وإنتهاجها لسياسة جمركية موحدة، وقيام الولايات المتحدة بتعديل قانون التجارة ، القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، ليحل محله قانون توسيع التجارة، الذى خول الرئيس الأمريكى وقتئذ صلاحيات أوسع فى مجال مفاوضات تحرير التجارة الدولية ، على أسس جديدة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الدولية الجديدة والمشكلات، التى كان الاقتصاد الأمريكى يعانى منها فى تلك الحقبة(١١٩).

وفى هذا الإطار وضُعت الأسس، التى يجب أن تدار المفاوضات على أساسها فى الجولة السادسة، وإحلال قاعدة التخفيض الجمركى بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض على كل سلعة على حدة، ولقد أسفرت جولة تحقيق تخفيض جمركى عام بنسبة ٥٠ ٪، وشهدت أيضاً الجولة عن كنيدى التوصل لمدونة لمكافحة الإغراق، وهى المدونة التى تطورت فى جولة طوكيو ، لتصبح اتفاقاً تم تضمينه كإتفاق رئيسى فى صفقة أوروجواى، بينما أثارت السياسات الزراعية خلافاً حاداً فى هذه الجولة ، لم يحسم خلالها ولاخلال جولة طوكيو التالية لها، وظل قائماً حتى المرحلة الأخيرة لجولة أوروجواى(١٢٠).

وقد أسفرت نتائج الدراسات التطبيقية ، التى أجراها خبراء صندوق النقد الدولى لدراسة الآثار الناتجة عن جولة كنيدى ، أن النسبة المتوسطة لانخفاض التعاريف

الجمركية بالنسبة للدول الرئيسية ، أو الدول الصناعية بنسبة حوالى ٨٪ بالنسبة للمنتجات الصناعية، وحوالى ١٠ ٪ بالنسبة للمنتجات الصناعية التحويلية، وحوالى٨ ٪ للسلع الوسيطة (والمقصود بها أن بعض السلع، التى تم إجراء بعض العمليات الصناعية أو الإنتاجية عليها ، ولم تصل بعد إلى مرحلة المنتج النهائى، حيث إنه يجب أن يجرى عليها العمليات الإنتاجية قبل استخدامها الاستخدام النهائى).

أما بالنسبة للدولة النامية، فقد كان تمثيلها فى جولة كنيدى محدوداً. وكانت النتائج، التى انتهت إليها الجولة مخيبة لآمال ممثلى الدول النامية فيها. عندما شاركت الدول النامية فى محادثات جولة كنيدى ، كانت تأمل فى أن تؤدى هذه الجولة إلى نتائج تتعلق بالعمل على حل المشاكل الهامة فى التجارة الدولية، وخصوصاً بالنسبة للدول النامية، ولكنها ركزت على مصالح الدول المتقدمة: وقد أعرب ممثلوا الدول النامية بعد انتهاء جولة كنيدى عن أسفهم العميق لعدم مشاركتهم الفوائد التى سوف تعود على الدول المتقدمة من خلال نتائج جولة طوكيو.

جولة طوكيو ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥

بدأت جولة طوكيو فى عام ١٩٧٣ بممثلين عن تسع وتسعين دولة اجتمعوا فى طوكيو ، لمحاولة تنشيط التجارة الدولية فيما بينهم. وقد استمرت هذه الجولة لمدة حوالى ست سنوات، حيث انتهت المناقشات والاتفاقيات فى عام ١٩٧٩، ومن الجدير بالذكر .أن المباحثات الجديدة هذه قد بدأت فى عام ١٩٧٥ بعد إقرار الكونجرس الأمريكى بإعفاء صلاحيات واسعة للرئيس الأمريكى، فى المفاوضات التجارية مع العالم الخارجى(١٢١) ، ولم يوافق على مشروع القانون إلا فى عام ١٩٧٥ ، ولذا فإن المباحثات الجادة فى دورة طوكيو قد بدأت فعلياً فى عام ١٩٧٥، بعد إقرار الكونجرس لقانون الإصلاح التجارى، هذا القانون قد أعطى للرئيس الأمريكى صلاحيات خاصة بالتفاوض التجارى مع العالم الخارجى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ التجارة الخارجية الأمريكية وخصوصاً من عام ١٩١٩ .

وتعتبر الظروف الإقتصادية التى انعقدت فيها جولة طوكيو مغايرة تماماً للظروف

الاقتصادية الدولية التى انعقدت فيها الجولات الست السابقة من جولات الجات.

وتمثلت التغيرات الاقتصادية الدولية الرئيسية التى شهدها العالم والمتعلقة بالتجارة العالمية فى عنصرين أساسيين هما :

١ـ انهيار نظام بريتون وودز.   ٢ـ المناداة باتباع الحماية التجارية .

ومن الجدير بالذكر أن هذين العنصرين كانا هما المحورين الرئيسيين، فى النظام الاقتصادى الدولى منذ عقد اتفاقية بريتون وودز فى عام ١٩٤٤ (١٢٢).

وقد تمخضت عن هذه الجولة تطورات غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية ، فعلى صعيد التنازلات الجمركية تم خفض آلاف التعريفات على السلع الصناعية والزراعية، على مدى فترة زمنية للتنفيذ بلغت ثمانى سنوات، الأمر الذى أدى إلى خفض متوسط معدل الرسوم الجمركية فى الدول الصناعية من ٧ ٪ إلى ٤,٧ ٪، أى بنسبة ٣٤ ٪ مقارنة بمتوسط الرسوم الجمركية لنفس الدول بلغ ٤٠ ٪ وقت إبرام الاتفاقية الأصلية للجات فى الأربعينيات ، الأمر الذى يعد إنجازاً هائلاً على صعيد تحرير التجارة الدولية فى السلع، مماكان له أكبر الأثر فى زيادة التدفقات السلعية على المستوى الدولى فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات(١٢٣).

جولة أوروجواى ١٩٨٦ ــ ١٩٩٣

بدأت الدورة الثامنة والمعروفة بأسم دورة أورجواى بالمفاوضات المتعددة الأطراف فى عام ١٩٨٦، بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، حيث شارك فيها عدد ١١٧ دولة ، وقد تخللت المفاوضات الكثير من الخلافات وخصوصاً بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية ـ وفرنسا على الوجه الأخص ـ خصوصاً فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعية ، والدعم المقدم للمزارعين والمصدرين ، وتجارة السمعيات والبصريات ، مما أدى إلى تأجيل انتهاء الدورة عدة مرات، إلى أن أعطى الكونجرس الأمريكى أجلاً نهائياً، وهو ضرورة انتهاء الدورة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وإلا سوف لايصدق عليها وهذا ما حدث فعلاً، ثم اجتمعت الدول الأعضاء فى مراكش بالمغرب فى ١٥ أبريل ١٩٩٤ ، حيث وقعت ١٢٤ دولة على اتفاقيات دورة أورجواى، والتى بلغت

عددها ٢٨ اتفاقاً، وعلى أن يبدأ العمل بالاتفاقية بالنسبة للدول التى تصدق عليها ابتداء من أول يناير ١٩٩٥ ، وهو بداية نشأة ووجود منظمة دولية اقتصادية جديدة، وهى منظمة التجارة العالمية(١٢٤) وبنجاح جولة أورجواى فإن العالم يكون قد توصل إلى أهم اتفاق تجارى فى تاريخه على الإطلاق ، حيث تغطى جولة أورجواى خمسة عشر مجالاً تجارياً ينبغى تحريرها طبقاً لاتفاق العالم الجديد فى حالة نجاحه، أهمها دعم الزراعة فى دول المجموعة الأوروبية، وحماية الصناعات الزراعية، وحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وتحرير التجارة الدولية ، والاستثمارات، والخدمات المالية، والعلاقات التجارية، والاتصالات والملاحة(١٢٥).

ويمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة أوروجواى لتحرير التجارة العالمية فى النقاط التالية :

١ـ توسيع نطاق السلع التى تشملها اتفاقات الجات من مجرد السلع المصنوعة فقط إلى مجالات السلع الزراعية، وتدعيما لذلك الاتجاه تم إدخال السلع المصنوعة المستثناة، والتى كانت تنظم تجارتها إتفاقيات خاصة مثل المنسوجات والملابس إلى مجموعات السلع ، التى تنطبق عليها اتفاقات الجات. وكانت تجارة المنسوجات والملابس تخضع من قبل لإتفاق خاص معروف باسم اتفاقية الألياف المتعددة.

٢ـ ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاصة لاتفاقات الجات، ومن أمثلة ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية . وهذا أيضاً يحدث للمرة الأولى فى تاريخ الجات.

٣ـ إدخال معظم العطاءات والمناقصات الحكومية ذات الطابع التجارى إلى القوائم، التى تنطبق عليها (١٢٦) إتفاقات تحرير التجارة العالمية ، وفتح أبواب العقود الحكومية للمنافسة العالمية على أساس مبدأ عدم التمييز.

٤ ـ خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع والابتكار وإخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل فى إطار الجات . وإلزام الدول الموقعة بتحصيل عوائد الملكية الفكرية ، وبراءات الابتكار والاختراع، والعلاقات التجارية لحساب أصحاب الحقوق.

٥ ـ تخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات بين الدول تمهيداً لتحرير الاستثمارات على المستوى العالمى والتخلص من إجراءات التمييز بين الاستثمار الوطنى والاستثمار الأجنبى.

٦ـ إقامة مؤسسة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحرة فى العالم تسمى «منظمة التجارة العالمية»، وكانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الموقعة فى أكتوبر ١٩٤٧ قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة ولكن الفكرة أسقطت بعد ذلك فى عام ١٩٥٤ .

وقد انطوت اتفاقيات جولة أوروجواى، لتحرير التجارة العالمية على اعتراف الدول الأعضاء فى الجات، بأن إجراءات الحماية لاتشمل فقط الرسوم الجمركية والقيود الكمية والتكنولوجية، وإنما تشمل أيضاً قيوداً غير مباشرة أهمها سياسات الدعم الحكومى للمنتجات الوطنية ، ومن أجل ضمان ازدهار نظام التجارة الحرة على المستوى العالمى ، فإنه يجب التخلص من هذه السياسات بوصفها أحد عوائق تحرير التجارة العالمية(١٢٧).

وهذه تعد أهم الملامح العامة لاتفاقية أورجواى، التى تعد بداية مرحلة جديدة، لتحرير التجارة العالمية. وهذه المرحلة الجديدة تتولى قيادتها منظمة التجارة العالمية .

ثانياً ـ منظمة التجارة العالمية :

نشأ عن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عدد من الاتفاقيات الفرعية ، وقد تمثلت الاتفاقية الأولى فى «تأسيس منظمة التجارة متعددة الأطراف»، وهدفها إيجاد إطار مؤسسى واحد يشمل اتفاقية «الجات» وفى ١٥ أبريل ١٩٩٤ أعلن وزراء مالية واقتصاد ١١٧ دولة فى مراكش قيام «منظمة التجارة العالمية»، وبقيام هذه المنظمة فى أول يناير ١٩٩٥ اختفت «اتفاقية الجات»، حيث حلت محلها هذه المنظمة الجديدة (١٢٨).

ومهمة هذه المنظمة ستكون إدارة الاتفاقيات التجارية الموقعة منذ عام ١٩٤٧، عبر وسائل إلزامية لمراقبة عدالة ومشروعية اللعبة التجارية الدولية. وسيكون لها مجلس أعلى يفرض تخلى الدول الموقعة عن «اسلحتها» التجارية الخاصة، فى جميع

القطاعات التجارية والاقتصادية . وفى حالة حصول خلاف أو نزاع ستكون الدول مجبرة على الاحتكام إلى «عدالة» هذه المنظمة، التى تصبح أحكامها إلزامية (١٢٩).

وتعد منظمة التجارة العالمية إطاراً مؤسسياً يضم جميع الاتفاقيات والترتيبات التى أبرمت تحت رعاية الجات، بالإضافة إلى النتائج الكاملة لجولة أورجواى، وهى منظمة دولية لها سلطات تعاقدية لوضع القواعد، واتخاذ التدابير، وإصدار الأحكام بشأن جميع الأمور المتصلة بالتبادل التجارى الدولى فى السلع والخدمات ، وهى بالتالى توفر إطاراً قانونياً لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء، فيما يختص بالاتفاقيات والوثائق القانونية ، التى تخضع لإشرافها، وتشمل التجارة فى السلع والخدمات ، وإجراءات الاستثمار، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الوثائق الخاصة بالنواحى الإجرائية، وطبيعة عمل المنظمة، والإطار التنظيمى لنشاط التجارة الدولية، وفى إطار المنظمة يتساوى جميع الدول الأعضاء فى الحقوق بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية، أو حجم تجارتها الدولية، بينما تختلف الالتزامات باختلاف مستويات التنمية فى هذه الدول(١٣٠).

ويعد من أهم أهداف منظمة التجارة العالمية هو تجديد الأمال فى نمو الاقتصاد العالمى، من خلال أسواق أكثر انفتاحاً للإسهام فى جهود الصندوق نفسه بشأن التعديلات الهيكلية فى اقتصاديات البلدان، التى تطلب خبرة الصندوق ومعونته(١٣١) .

*** وهناك مجموعة من المهام والوظائف المنوطة بالمنظمة هى:**

١ـ تنفيذ وإدارة أعمال إتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، وتوفير الإطار التفاوضى بين الدول الأعضاء، لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشروع فى أية جولات مستقبلية للمفاوضات لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

٢ـ إدارة الاتفاقية التى انبثق عنها جهاز تسوية المنازعات، والتى تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل فرق التحكيم، وجهاز الاستئناف، وحقوق وإلتزامات الدول فى إطار جهاز تسوية المنازعات (١٣٢).

٣ـ إدارة جهاز مراجعة السياسات التجارية ، والذى يتولى مهمة مراجعة

السياسات التجارية للدول الأعضاء، وفقاً لفترات زمنية مجددة كل عامين للدول المتقدمة، وكل أربعة أعوام للدول النامية ، وذلك للوقوف على التعديلات الطارئة على هذه السياسات ومدى اتساقها، وتوافقها مع أحكام اتفاقيات الجات. وتعميم هذه المعلومات على كافة الدول الأعضاء بهدف تحقيق الشفافية فى السياسات والإجراءات ، وإتاحة الفرصة أمام الدول للتفاوض حول السياسات التجارية لأى منها.

٤ـ التعاون مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، لتنسيق سياسات إدارة شئون الاقتصاد العالمى بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية ، وتجرى المشاورات فى إطار المنظمة لتحديد شكل العلاقات المستقبلية بينها وبين مؤسسات بريتون وودز(١٣٣).

ويشتمل هيكل المنظمة على رئاسة تتكون من المجلس الوزارى والمجلس العام ويتفرع عنهما مجالس نوعية ولجان متخصصة. ويتألف المجلس الوزارى من ممثلى جميع الأعضاء ، ويجتمع مرة ـ على الأقل ـ كل سنتين ، ويقوم بمهام المنظمة وله صلاحية اتخاذ القرارات فى جميع المسائل، التى تنص عليها الاتفاقيات التجارية المختلفة، ويتكون المجلس العام من ممثلى جميع الأعضاء، ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسباً، ويحل محل المجلس الوزارى فى الفترات، التى تفصل بين اجتماعاته . ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسويه المنازعات ، وآلية مراجعة السياسات التجارية ،التى يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية(١٣٤).

كما يشرف المجلس العام على المجالس النوعية الفرعية التابعة له، وهى مجلس تجارة السلع، ومجلس الخدمات، ومجلس الملكية الفكرية، ويشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام، الذى له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك(١٣٥).

*** دور المنظمة فى الاقتصاد العالمى:**

أصبحت فكرة إنشاء منظمة للتجارة العالمية حقيقة واقعة فى عام ١٩٩٤، بعد

انقضاء (٤٧) عاماً على ميلاد الفكرة للمرة الأولى يتحدد دور المنظمة فى نظام عملها، وعلى الصلاحيات الممنوحة لجهاز تسوية المنازعات التابع لها.

لقد بلغ عدد الدول التى وقعت على الوثيقة الختامية فى مؤتمر مراكش١١١ دولة، وصل عدد الأعضاء بحلول عام ١٩٩٨ إلى ١٣٢ دولة، وتغطى هذه الدول أكثر من ٩٠ ٪ من حجم التجارة العالمية، وقد وصل حجم الدول المنظمة للمنظمة إلى ١٤١ وكان أخرها الصين ويشمل نطاق ولاية المنظمة التجارة السلعية والتجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، وإجراءات الاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة، كما يشمل أيضاً السياسات التجارية للدول، ونظم الجمارك وإجراءات الواردات، ودعم الصادرات، وأثر اتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية فى الدول الأعضاء، وضرورة تعديلها لتتفق مع أحكام هذه الاتفاقيات(١٣٦).

أما نظام عمل المنظمة فيكفل لها حق مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، ومتابعة التزامها بأحكام ومبادئ الجات، فللمنظمة سلطات واسعة فى مراقبة تطبيق قرارات تحرير التجارة الدولية تمثل إضافة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمى سواء على الصعيد المحلى من خلال برامج التصحيح الهيكلى، أوعلى الصعيد الدولى بمراقبة التجارة الدولية، وتتخذ المنظمة قراراتها بالإجماع، وإذا تعذر ذلك فيتخذ القرارات بالتصويت وبالأغلبية.

فطبيعة عمل المنظمة تكفل لها رسم السياسات العامة، والتوجيهات البعيدة المدى المتعلقة بالتجارة العالمية والإشراف على تطبيقها بوصفها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتى عن منظمات الأمم المتحدة، وتعبر عن إرادة المجتمع الدولى بشأن التجارة العالمية. إن الهيكل التنظيمى للمنظمة فضلاً عن مهامها يوحى بأن هناك إدارة دولية لتنظيم، وتوجيه التجارة بين دول العالم وشعوبه وفق قواعد جديدة ذات طابع عالمى ، مما يضعف قدرة الدول القطرية خاصة الصغيرة على صياغة سياستها التجارية على نحو مستقل، وبما يتفق مع مصالحها القطرية ، إن صلاحيات المنظمة

فى إدارة السياسات التجارية الدولية تفوق تلك الممنوحة لكل من صندوق النقد، والبنك الدوليين(١٣٧).

الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية:

عقد الاجتماع الوزارى الأول لمنظمة التجارة العالمية فى سنغافورة فى الفترة من ١٠ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٦ حيث تمت خلاله مناقشة عدد من الموضوعات مثل التجارة والاستثمار ، التجارة والمنافسة ، التجارة والعمل، تسهيل التجارة ، المشتروات الحكومية .أما الاجتماع الثانى فقد عقد فى جنيف عام ١٩٩٨ حيث تم إدراج موضوعين هما: التركيز على حسن تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواى، والتجارة الإلكترونية (١٣٨)، أما الاجتماع الثالث والذى أثير حوله جدل كبير هو اجتماع سياتل. ذلك الاجتماع الذى شهدته مدينة سياتل الأمريكية فى الفترة من ٣٠/ ١١/ ١٩٩٩ إلى ٢/ ١٢/ ١٩٩٩ . وكان قد انطلق مع بداية مؤتمر سياتل جولة جديدة من المفاوضات ، التي كان من المقرر لها أن تستمر لمدة ثلاث سنوات تنتهى مع نهاية عام ٢٠٠٣ ، وأطلقت على هذه الدورة من المفاوضات «دورة الألفية» بمناسبة حلول الألفية الثالثة(١٣٩).

وسوف نتناول هذا المؤتمر بشىء من التفصيل وذلك لأهميته البالغة بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية وإستكمال مسيرتها المستقبلية.

أولاً: الموضوعات المثارة خلال الاجتماع:

وقد تم اجتماع سياتل بمحاولة الأطراف التجارية القوية، والتى تتمثل فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى واليابان فى إدراج موضوعات جديدة ـ لم تدرج بصورة مبدئية فى جدول الأعمال ـ ومحاولة فرض رؤيتهم الكاملة فى هذا الصدد.

فقد ركزت الولايات المتحدة على ضرورة مناقشة تحرير التجارة فى الخدمات، والمنتجات الزراعية، والهندسة الوراثية، وحماية البيئة، والمشتروات الحكومية، والتجارة الإلكترونية، مع الربط بين تحرير التجارة وحقوق العمال، وهو ما اعترضت عليه الدول النامية بصفة عامة حيث تتعارض هذه الموضوعات وقدرتها على المنافسة

كما اعترض الاتحاد الأوروبى على تحرير المواد الغذائية، والهندسة الوراثية، على حين وافق ـ مع الجانب اليابانى ـ على مناقشة حقوق العمالة، والتجارة بمشاركة منظمة التجارة العالمية مع منظمة العمل الدولية.

وقد طالب الجانب الأوروبى واليابانى بتضمين سياسات المناقشة والاستثمار وهو ما اعترضت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تخشى من مناقشة اليابان وكوريا الجنوبية ، والعديد من الدول النامية فى هذا المجال علاوة على ما قد يسببه هذا من إعطاء الفرصة لمواجهة قوانين الإغراق، التى تطبقها الولايات المتحدة الأمريكية، والتى رأت أن إدراج مثل هذه الموضوعات قد يؤثر سلباً على سير المفاوضات فى البنوك التى ترغب فى مناقشتها(١٤٠).

أما فيما يتعلق بموقف الدول النامية فهى ترى عدم التسرع فى تطبيق حرية التجارة ، حتى يتم الانتهاء من مراجعة توصيات جولة أورجواى، نظراً لأن التجربة العملية قد أثبتت عدم توازن نتائج تلك الجولة، فلم تجن الدول النامية منها سوى وعود لم تنفذ، وحيث أسفرت أهم مظاهر ممارسات تلك الجولة بالنسبة للدول النامية عما يلى:

- انخفاض الصادرات خلال عام ٩٧ / ١٩٩٨ بنسبة ٧ ٪ .
- تراجع أسعار المواد الأولية بنسبة ١٥ ٪ .
- انخفاض الاستثمارات المباشرة، فقد اتجه نحو ثلثى الاستثمارات المباشرة خلال ١٩٩٨ والمقدرة بنحو ٦٤٤ مليار دولار إلى أوروبا وأمريكا فى حين اقتصر نصيب الدول النامية على الثلث منها نحو ٧,٧ مليار دولار فقط لقارة أفريقيا.
- تراجع ما تحصل عليه من المساعدات الرسمية.
- تراجع مؤشرات التنمية، خاصة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى.
- زيادة تهميش دورها على الصعيد العالمى وهو ما وضح جلياً فى المفاوضات الأخيرة ،التى أهملت أوضاع الدول النامية وتواجدها تماماً، كما أن الدول المتقدمة لاتمارس عملياً ما تطالب به الدول النامية.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك وجود العديد من المعوقات، التى تقف حائلا فى سبيل أن

تصبح تلك الدول عضواً فاعلاً فى التجارة الدولية مثل نقص التمويل، وزيادة عبء المديونية، وعدم توافر البيانات والمعلومات الكاملة لتلك الدول عن اتجاهات التجارة العالمية لوضع صعوبة إمكانية اتخاذ تلك الدول القرار الصحيح فى هذا الصدد.

وعلى هذا فقد تبنت الدول النامية العديد من المطالب المشروعة، والتى تمثل أهمها فيما يلى .

ـ ضرورة مراجعة اتفاقيات جولة أورجواى لإحداث نوع من التوازن فى المصالح بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

ـ أهمية فتح الموضوعات المتعلقة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية للمناقشة، مع ضرورة تعويض الدول النامية المستوردة للغذاء نتيجة رفع الدعم (وهومالم تقم بتنفيذه الدول المتقدمة حتى الآن) .

• ضرورة مد فترات السماح الانتقالية خاصة فى مجال اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة(١٤١).

• أهمية مساعدة الدول المتقدمة للدول النامية على توسيع قاعدتها الإنتاجية بحيث تصبح عضواً فاعلاً حال فتح الأسواق وتحريرها.

• رفض إدراج الموضوعات التى طرحت فى لقاء سنغافورة للتفاوض، إلا بعد الانتهاء الكامل من دراستها من قبل كافة الأطراف.

• الرفض الكامل لإدراج موضوعات البيئة والتجارة الإلكترونية ومعايير العمل.

• عدم تحديد فترات محددة للمفاوضات التفصيلية المقبلة ، مع ترك الوقت مفتوحاً لمراجعة سير المفاوضات كل فترة زمنية.

وقد أدى هذا التناقض الكبير فى وجهات النظر بين وفود الدول المشاركة، مع عدم تحديد أهداف واضحة للمؤتمر، إلى اتساع هوة المنازعات والخلافات خاصة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، لاسيما فى ظل وجود حسابات الأبعاد والمكاسب السياسية الداخلية لكليهما.

كما أن الدول النامية لم تجد أملاً لوفاء الدول المتقدمة لوعودها السابقة، التى قطعتها على نفسها حول تحرير أسواقها ، بل استمرت فى غلق أسواقها المحلية فى

وجه المنتجات الخارجية منذرة بإجراءات الدعم والإغراق، مما دعا الدول النامية إلى التردد هى الأخرى فى فتح أسواقها خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، التى وقعت فى عدد من تلك الدول عام ١٩٩٧ (١٤١) .

ثانياً: نتائج المفاوضات:

اختتم المؤتمر أعماله فى فجر ٤ ديسمبر١٩٩٩ بتوقيت القاهرة، وجاء فى بيان صدر عن المؤتمر، يتعلق باجتماعات المؤتمر، وأكد كل من «شارلين بارشفيسكى» الممثلة التجارية الأمريكية، و«مايك مور» المدير العام لمنظمة التجارة العالمية على أن ما تم من مناقشات فى إطار المؤتمر سيكون مفيداً ، وأنه سيتم استئناف المناقشات فى يناير ٢٠٠٠ فى مقر منظمة التجارة العالمية بجنيف، وفى إطار ذلك تم تكليف «مايك مور» المدير العام للمنظمة بإجراء مفاوضات فى مقر المنظمة مع الدول الأعضاء، حول مكان وتاريخ استئناف المؤتمر واجتماعاته، والموضوعات التى سيجرى التفاوض بشأنها، والتى فشلت الوفود فى الاتفاق بشأنها(١٤٢).

ويتضح من هذا أن مفاوضات جولة سياتل لم تسفر عن حدوث أى تقدم فى مجال تحرير التجارة العالمية، بل إنها ألقت بظلالها السلبية على أوضاع وأهداف منظمة التجارة العالمية ككل، ويمكن إرجاع فشل تلك الجولة إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها.

١ـ رغبة الولايات المتحدة فى فرض رؤيتها للموضوعات، التى يجب مناقشتها دون الرجوع لرغبات ومصالح الدول الأخرى، ودون التنسيق مع شركائها التجاريين، مع اهتمامها فقط بمخاطبة احتياجات الناخب الأمريكى داخلياً، نظراً لاقتراب موعد الانتخابات الرئاسة الأمريكية.

٢ـ تضارب المصالح الأمريكية الأوروبية ، وكذا اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان وإستراليا، ومجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية.

٣ـ التهميش الكامل للدول النامية، والتى تمثل نحو ٨٠ ٪ من الدول الأعضاء فى المنظمة، وعدم مراعاة أوضاعها، وأخذ مطالبها فى الاعتبار سواء فى مرحلة المناقشات ،أو عند إصدار البيان الختامى مع وجود اتجاه لفرض مزيد من الإلزامات القريبة عليها(١٤٣).

٤ ـ عدم التحضير الجيد لجدول أعمال المؤتمر، واعتماد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى على قوتها السياسية والاقتصادية، واقتناعها بإمكانية تسيير المفاوضات إما تهديداً أو عيداً.

٥ـ المظاهرات الصاخبة التى صاحبت انعقاد الدورة سواء من مواطنى الولايات المتحدة أو من خارجها ، خاصة المنظمات غير الحكومية (نحو ٧٠٠ منظمة)، التى شاركت فى رفضها مبدأ تحرير التجارة، وكذا رفض مبدأ العولمة المطلق على اختلاف اتجاهاتها يستوى فى ذلك أعضاء الدول المتقدمة أو الدول النامية على حد سواء.

وقد أدى ذلك إلى إخفاق المؤتمر الوزارى الثالث فى التوصل إلى أية قرارات ملزمة للأعضاء مع تعليق أعماله ، وإعطاء الفرصة لمدير منظمة التجارة العالمية للتشاور مع الأعضاء لإيجاد صيغة مناسبة لتضييق هوة الخلافات بين الدول الأعضاء، والعمل على عقد المؤتمر مرة أخرى مع مطلع عام ٢٠٠٠ ، مع إعادة النظر فى طريق إتخاذ القرار داخل المنظمة (١٤٤).

*** المشكلات التى تعانى منها المنظمة:**

ليس ثمة شك فى أن خروج منظمة التجارة العالمية إلى الواقع يعد إنجازاً تجارياً كبيراً بكافة المقاييس ، وهو ما استغرق لحدوثه قرابة نصف قرن منذ طرح الفكرة للمرة الأولى فى عام ١٩٤٧ ، وحتى قيام المنظمة فعلياً فى عام ١٩٩٥ . ولكن هذا الإنجاز لايعنى عدم وجود مشكلات تواجهها هذه المؤسسة الدولية لتؤثر بشكل مباشر فيما تحقق من نتائج تتعلق بالغرض الأساسى من إنشائها.

وتمثل مسألة الإخطارات بالإجراءات والقوانين أهم الصعوبات أوالمشكلات التى تواجه أعضاء منظمةالتجارة العالمية ، ليس فقط من الدول النامية ،ولكن بعض الدول المتقدمة أحياناً، حيث تعد عملية الإخطار مسألةبالغة التعقيد، وتحتاج لقدر كبير من التنظيم والوضوح، وتحديد الإجراءات أو الأحكام والقوانين المطلوب الإخطار بها،ومعدل تكرار الأخطاءوالفترات الزمنية الفاصلة... إلخ .

ورغم ما تقدمه المنظمة من مساعدات فنية للأعضاء من الدول النامية

لإعانتهم(١٤٥) على الوفاء بإلتزاماتهم الخاصة بالإخطارات، لا تزل هذه المسألة تمثل مشكلة كبيرة تواجهها هذه الدول لم يتم التوصل للحل الحاسم لها بعد.

هذا من الناحية الإجرائية والتنظيمية، أما من الناحية الموضوعية فلا تزال مسألة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق أحكام اتفاقيات المنظمة تمثل مصدراً رئيسياً للقلق لدى العديد من الدول النامية، خاصة فيما يتعلق ـ مثلاً ـ بالاتفاق الزراعى، الذى يلحق الضرر بموازنات العديد من الدول المستوردة الصافية للغذاء ، لما ستتحمله ميزانياتها من ارتفاع فى فاتورة الغذاء بسبب إلغاء جانب من الدعم المقدم من قبل المصدرين، ورغم صدور القرار الخاص بمعالجة هذه الآثار، إلا أنه لايزال قاصراً عن تحديد آليات فعالة لتعويض هذه الدول عن خسائرها، أو تقليل مثل هذه الآثار السلبية المتوقعة(١٤٦).

ويتضح من هذا أن التطبيق الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية يحقق قدراً أكبر من حرية التجارة دون شك، ولكن على حساب التجارة العادلة بشكل ملحوظ يستوجب الدراسة، واتخاذ التدابير الجماعية بشأنه (١٤٧) والذى حدث فى سياتل لخير دليل على التجارة غير العادلة وآثارها المدمرة على دول العالم الفقير.

وقد إنعقد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من٩ إلي١٣ نوفمبر ٢٠٠١ ، في ظروف دولية بالغة الصعوبة ، وذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الامريكية، التي كانت لها آثار مدمرة علي الاقتصاد العالمي عامةً وعلي الاقتصاد الامريكي خاصةً، ومع بداية اجتماعات هذا المؤتمر كانت هناك بوادر أزمة حادة في المواقف تظلل الأجواء، ولاتكتفي فقط بالتعبير عن نفسها في نطاق اللغة الدبلوماسية الحذرة والغامضة، بل كانت تسعي إلي تحديد المواقف بكل الصراحة وبكل الوضوح حول القضايا الخلافية، ومنها المسألة الزراعية وقضايا البيئة وعلاقة التجارة الدولية بالاستثمار والمنافسة والمشتروات الحكومية، وحماية حقوق الملكية الفكرية . فقد أتفق بخصوص هذه القضايا علي استمرار التفاوض حولها، مع اعطاء أهمية خاصة للتفاوض حول القواعد والآليات الخاصة بتفعيلات تطبيقها،

وعلاقتها بالتجارة كمرحلة أولية تخضع في النهاية للقبول أو الرفض من جانب الدول الأعضاء في المنظمة بأسلوب التراضى، والذي يعني الإتفاق الإجماعي قبل بدء المباحثات حول الموضوعات.

وحول القضية الرئيسية التي شكلت عنصر الفشل الرئيسي للاجتماع الوزاري الثالث للمنظمة في سياتل الامريكية في نهاية عام ١٩٩٩، والمرتبطة بطرح مفهوم عقد دورة جديدة لمفاوضات تحرير التجارة العالمية السلعية والخدمية، التي رفضتها الدول النامية من حيث المبدأ. فقد جاء الإعلان الختامي خالياً من الحديث عن عقد دورة جديدة. وقد تبني الإعلان الختامي ماتم تسميته المفاوضات الشاملة، وتوسيع التفاوض حول كل القضايا الخلافية، ويتم بهذه الطريقة حصر الخلافات في كل موضوع في نطاقه وإطاره، حتي لاتمتد إلي الموضوعات الأخري.

وتتكامل العديد من مظاهر الغموض فى المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالدوحةمن خلفيات بالغة الأهمية سابقة على انعقاد المؤتمر ترتبط بموقف أمريكا ـ رمز العولمة المهدم ـ حيث رفض الكونجرس منح إدارة جورج بوش تفويضاً أوليًا بالتفاوض فى اجتماعات الدوحة حول القضايا المطروحة للنقاش، كما رفضوا أى التزامات دولية متعددة الأطراف تعارض قوانين التجارة الأمريكية.

وفى وسط هذا التشدد الأمريكى، وتأكيد سيادة القاعدة الأمريكية على القاعدة الدولية وفقًا للدستور، جاء باسكال لامى المفوض التجارى الأوربى ليطرح فى بداية الاجتماعات تصورًا أوروبيًا قائمًا على تحويل منظمة التجارة العالمية إلى الأمم المتحدة المختصة بشئون العالم الاقتصادية، وجاءت وفود الدول النامية مبدية كل المخاوف من قوانين دورة أورجواى وما تعطيه للمنظمة من فرض عقوبات اقتصادية وتجارية عليها ـ ووسط هذه الاختلافات الجذرية فى الأساسيات والمبادئ والقواعد مع التعارض الحاد فى المصالح وقدرة البعض على عدم الالتزام بالاتفاقيات ـ كان من الضرورى أن يكون الإعلان الختامى الوزارى غامضًا فى موضوعات الخلاف

وقاصرة فيما يرتبط بمصالح الدول النامية، ومحدداً فقط لاغير فيما اتفقت عليه مصالح الأغنياء واللاعبين الكبار فى المحيط الدولى رغمًا عن كل دعاوى التراضى والشفافية.

المطلب الثانى: طبيعة العلاقة بين الإطار متعدد الأطراف والإقليمية

يتفق الباحثون على أن الإقليمية هى حالة وسيطة بين المحلية التى تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضيق نطاق إهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، بحماية صناعاتها، وبين العولمة التى تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كونى .وهذه الحالة الوسيطة تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية سواء على المستوى القارى أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى تدعيم التكامل والاندماج فى المجالات الاقتصادية والفنية والسياسية والأمنية والثقافية بالدرجة، التى تقلل من التبعية للعالم الخارجى دون الانعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلات عن جزء من سلطة القيادة العلية تمثل جماعة وتتصرف باسمها(١٤٨).

ولكن هل الإقليمية بهذا الشكل تتعارض مع الإطار متعدد الأطراف وخصوصاً وأن جولة أورجواى بآثارها المتشعبة واتفاقياتها التى مثلت صفقة متكاملة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية،قد أعطت دفعة قوية للإطار متعدد الأطراف ، وكان المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدى ذلك إلى الإنتقاص من جاذبية الإطار الإقليمى، إلا أنه على العكس من هذا التنبأ قد زادت التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل كبير حيث أعطت طبقاً لمنظمة التجارة العالمية سنة ١٩٩٥حوالى . ١١٠ حالة لاتفاقيات التكامل الإقليمى للجات تحت المادة ٢٤ أثناء الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٩٤ فى النشرة غير الدورية، وأنه قد سجل النصف الأول من ١٩٧٠إلى ١٩٩٠ بشكل خاص أعداداً مر تفعة لهذه الاتفاقيات تمثل ١٩٪و ٢٩٪على التوالى(١٥٠).

وقد أدى هذا التزامن والتداخل فى طبيعة الإلتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمى ومتعدد الأطراف إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين

توجهات التكتلات الإقليمية، وما قد تسفر عنه من سياسات حمائيةجديدة فى إطار التكتل ضد من هم خارجه ، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات (١٥١).

وقد أثار البحث فى العلاقة بين الإقليمية والتعددية العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلها وهناك رأيان حول طبيعة هذه العلاقة هما:

الرأى الأول: والذى يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدى فى النهاية إلى تقنين النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف، من خلال تبادل المزايا والأفضليات فى إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء كانت دولاًمنفردة أو تكتلات أخرى .

الرأى الثانى: وأنصار هذا الرأى يرون أن ليس هناك تعارض بين السياسات ما دام كل منهما يحاول ألا يصطدم بالآخر فلا يخفى أن التكتلات الاقتصادية تبنى فلسفة تقديم المصلحة المشتركة للدول الأعضاء إذا ما تعارضت مع بقية مصالح الدول غير الأعضاء ، وبذلك تتحير فى تجارتها الخارجية لتبادل منتجات بعضها البعض فيما بينها دون ارتباط ذلك بالتخفيض الجمركى على الواردات، أو حتى بإزالة الجمارك تماماً. كما أن دول التكتل عادة ما تضع معايير إضافية تكون بمثابة قيود استثنائية تقلل من الآثار الإيجابية، التى تنطوى عليها أحكام اتفاقية الجات. ومن ثم فإن قيام التكتلات الاقتصادية يستهدف خلق التجارة بين الدول الاعضاء، وتحقيق فوائد لكافة الدول طالما أن التبادل السلعى والخدمى يحقق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية من حيث الإنتاج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة عن تكلفة استيراد نفس المنتجات أوالخدمات من دول أخرى، غير تلك الأعضاء فى التكتلات، وهو ما يحقق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومى فى كل الدول الأعضاء، وفى مثل هذه الحالة فإنه لايوجد أدنى تعارض بين الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها كل من الجات والتكتلات ، ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء فى الكتل تقوم على أساس استبدال سلع أوخدمات ذات جودة أعلى، وتكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الأعضاء سلع وخدمات منتجة فى دول

التكتل ولكنها أقل جودة أو أعلى تكلفة منها ففى هذه الحالة يحدث التصادم بين أهداف الجات وأهداف التكتلات ، وتكون الآثار السلبية أضخم من الإيجابية على المدى الطويل(١٥٣).

فيتضح من هذا أنه لاتعارض بين الإقليمية والتعددية، إذ طبقاً لما يقوله هيغوت فإن «تنمية الإقاليم تمثل بعداً مهماً فى النظام العالمى الناشىءفى فترة العولمة، وينبغى أن نرى اتجاها نحو الأقلمة كمرحلة وسيطة ومهدئة فى العلاقة بين الدول من جهة وبين اقتصاد العولمة من جهة أخرى. وإن كانت العولمة عبارة عن مجموعة من العمليات وأيديولوجيا للادارة الاقتصادية، فإن الأقلمة مظهراً دال على العولمة بلا شك، وهى تتشابك مع العولمة ولايمكن فهم واحدة فى غياب الأخرى(١٥٤)، ومن المفارقات أن العولمة كانت دوماً حافزاً للإقليمية.وهو ما يتضح من حرص الدول المتقدمة الأقل تضرراً من سلبيات العولمة على تدعيم سياسات التكتل والتكامل الإقليمى، بينما تجد دول الجنوب فى معظمها لا تأخذ قضية التكامل الإقليمى على محمل الجد»(١٥٥).

ويرى رئيس منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٦ «إن الإنجازات الإقليمية هى خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج والدخول فى الاقتصاد العالمى، فهى إذن خطوة نحو العالمية لأن كثير من الدول المتخوفة من الانفتاح العالمى وتشعر بالحاجة إلى التكتل الإقليمى. ولكنه يرى فى الأمد الطويل أن التكتلات الإقليمية ستفقد أهميتها، حيث تصبح كل الدول أطرافاً فى نظام تجارى عالمى حر متعدد الأطراف ،ولكن فى واقع الأمر قد تنعكس الآية وتتوجه الدول نحو التكتلات الإقليمية وينحسر نظام التجارة العالمى الحر(١٥٦).

وفى دراسة للأوكيدوا عام ١٩٩٥ نفترض فيها أن ترتيبات التكامل الإقليمى المؤسسة جيداً قد تكون معاونة لتقوية الإتجاه المتعدد الأطراف فى مظاهر عديدة هى:

أولاً: يمكن أن تعزز الترتيبات الإقليمية المعروفة المتبادلة بين الشركاء التجاريين وبذلك يتم تعزيز قبول القواعد الدولية من قبل الحكومات القومية ومجموعة المصالح.

ثانياً: قد ذودت المفاوضات التى أطلعت ترتيبات التكامل الإقليمى الحكومات الوطنية ومجموعات المصالح بالفرص، لكى تفرض التجارة المتعلقة بعملية التحرر الإقليمى الداخلى فى الفترات الاقتصادية.

ثالثاً: إن المشاكل والحلول التى أعطت خبرة أثناء المفاوضات الإقليمية سوف تكون مفيدة، فى التخلص من الصعوبات المماثلة التى نشبت من عمليات الإطار المتعدد الأطراف.

رابعاً وأخيراً: فى حالات أخرى فإن اتجاهات التكامل الإقليمى المستخدمة فى الوصول إلى اتفاق ،كانت تستخدم أيضاً فى تشكيل اتجاهات متعددة الأطراف وبالعكس(١٥٧).

ونستخلص من كل هذه الحجج أنه لاتعارض بين الإقليمية والتعددية وأن التكتلات ستسهم فى النهاية فى تعزيز النظام التجارى الدولى وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات ، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية(١٥٨).

□□□

المبحث الثانى

:قواعد الإطار المتعدد الأطراف التى تحكم الإقليمية

لقد كانت فكرة الترتيبات التجارية الإقليمية قائمة منذ البداء، حيث أجاز ميثاق هافانا والاتفاق العام للتعريفات والتجارة «الجات» ومنظمة التجارة العالمية إنشاء ترتيبات تجارية إقليمية بشروط تنمى تجارتهم، ولاتعوق تجارة الأعضاء الآخرين.

أولاً: ميثاق هافاناوالاتحاد الجمركي:

أجاز ميثاق هافانا إنشاء اتفاقات إقليمية سواء على شكل إتحادات جمركية أومناطق تجارة حرة. فقد نصت المادة ٤٤ من الميثاق على أنه:

ـ قد يعترف الأعضاء أن من المرغوب فيه زيادة حرية التجارة بأن تنمى على أكمل وجه عن طريق اتفاقيات تعقد بغية توثيق اقتصاديات البلاد الأطراف فى هذه الإتفاقيات، كما يعترفون بأن الغرض من إنشاء إتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة، يتعين أن يؤدى إلى تسهيل التجارة بين الأطراف ، لا وضع حواجز على تجارة الاعضاء الآخرين مع هذه الأطراف».

إذاً فالمادة ٤٤ من ميثاق هافانا وضعت قيود على إنشاء الإتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، وهذه القيود هى أن يكون الهدف من إنشائها تسهيل التجارة بين الأطراف، لا وضع حواجز على تجارة الأعضاء الآخرين، إذا لايجوز أن تكون الرسوم المفروضة على بضائع البلاد الأعضاء التى ليست طرفاً فى الاتحاد أو المنطقة أعلى أو أشد قيوداً من مستوى الرسوم واللوائح السارية فى الدول المكونة للاتحاد قبل تكوينه، أوإنشاء المنطقة منطقة التجارة الحرة.

وقد بحث الميثاق فى أثر تكوين الاتحاد فى التفضيلات القائمة فنص على أنه «لايمس تكوين اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة التفضيلات القائمة، ولكن لايجوز إلغاؤها أو تعديلها عن طريق المفاوضة»(١٥٩).

ولكن هذا الميثاق لم يرى النور بسبب رفض الولايات المتحدة الموافقة عليه لأنه

لم يكن يتناسب مع مصالحها أنذاك وبدا فى مسا رتفارضى آخر أسفر عن نشأة الجات».

ثانياً : الاتفاق العام للتعريفات والتجارة «الجات» والتكتلات الإقليمية

أشرنا من قبل إلى نص المادة ٤٤ من ميثاق هافانا التى يجيز إنشاء اتحاد جمركى مناطق تجارة حرة تهدف إلى تسهيل التبادل بين الدول الأعضاء، لا وضع حواجز على تجارة الآخرين.

وقد جاء الاتفاق العام للتعريفات والتجارة «الجات» مؤيداً لهذا الاتجاه وقد جاء منهج الجات فى معالجة التجمعات الإقليمية متسماً بالواقعية، فواضعوا هذا الاتفاق أدركوا وجود حقائق ملموسة ينبغى التعامل معها، ووضعوا لذلك منهجاً يراعى مصالح مختلف الأطراف فى هذا الشأن .

فمن الحقائق الملموسة، والتى لايمكن إغفالها هناك أو مصلحة لأطراف مناطق التكامل الإقليمى متمثلة فى الرغبة ، فى توسيع نطاق المبادلات التجارية فيما بينها(١٦١).

من هذا المنطلق تضمنت اتفاقية الجات ـ منذ التوصل إليها فى عام ١٩٤٧ـ أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة فى الجات بالإخطار بكافة الاتفاقيات التجارية التى تنضم إليها ، بموجب أحكام المادة ٢٤ من الجات، التى تحدد الشروط التى يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى ـ أو تشكيل ـ اتحادات جمركية(١٦٢).

تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة وهى أن التجمعات الإقليمية بصورها المختلفة من اتحادات جمركية ومناطق للتجارة الحرة ، ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء . وبالنظر إلى أن الأفضليات محظور إقرارها بحكم المادة الأولى من الجات التى تقر مبدأ الدولة الأكثر رعاية، فإن استثناء الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة من حكم هذا المبدأ يجب أن تكون فى إطار يحقق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى والتجارة الدولية فى مجموعها(١٦٣).

فيتضح لنا من هذا أن المادة ٢٤ تسمح باتفاقيات لتشكيل الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة كاستثناءات متاحة لمبدأ عدم التمييز ، وتنص هذه الاتفاقيات على تناول إمكانية تعزيز التكامل الاقتصادى بدون تأثير ضرورى للأفكار الأخرى. كما يوجد تفاصيل أكثر فى الفقرات ٤،٥،٧،٨ للمادة ٢٤ (١٦٤) وسوف نتناولهم فى إطار الإلتزامات التى تقع على عاتق الدول أطراف التجمع الإقليمى بعضها فى إطار النظام الداخلى للتجمع، والبعض الآخر فى الإطار الخارجى له :

١ـ الشروط المتعلقة بالنظام الداخلى للتجمع

وتتضمن نوعين من الإلزامات:

أـ الإلزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء (المادة ٢٤/ ٨) وهذا الإلزام مفترض وبديهى فالتجمع الإقليمى يهدف إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، فيقضى ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية وما فى حكمها من قيود تجارية مغطياً المبادلات الأساسية فيما بين الدول الأعضاء (١٦٥) ولذا يجب أن يشمل الاتفاق كل التجارة تقريباً بين الأقاليم المكونة للإتحاد أو منطقة التجارة الحرة ، والغرض من هذا الشرط منع استثناء المنتجات التى تفرض عليها تعريفةجمركية مرتفعة ، وذلك لأن مثل هذا الاستثناء يعوق الآثار التنافسية التى تترتب على إنشاء الاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة، ويجب أن يتضمن الاتفاق إلغاء الرسوم الجمركية، ولوائح التجارة المقيدة بالنسبة لكل التجارة تقريباً بين الدول المكونة للاتحاد أو المنطقة الحرة، إذ مجرد التخفيض لايكفى لأن النص صريح فى الإلغاء ، سواء كان ذلك بالنسبة للتعريفة الجمركية أو نظام الحصص الناتج عن لوائح التجارة المقيدة(١٦٦).

(ب) الإلزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل (٢٤/ ٥)

إشترطت المادة (٢٤/ ٥) من الجات ضرورة تقديم أعضاء التجمع الإقليمى من الاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة برنامجاً لمجلس التجارة فى السلع يتضمن خطة تشتمل على عنصرين :

العنصر الأول: خطوات التأسيس المندرج للتكتل الإقليمى فى إطار محدود وكاف للتعرف على مضمون تدابير إنشاء الاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة.

العنصر الثاني : تحديد فترة معقولة للمدة، التى سيتم بحلول نهايتها إنجاز التكتل الإقليمى المعنى (١٦٧).

وهذا يعنى أنه يجب أن يتضمن أى اتفاقية نهائية للاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة خطة جادة وقوية وجدول لتكوينهم لفترة زمنية معقولة (١٦٨).

١ـ الشروط المتعلقة بالنظام الخارجى للتكتل :

أ. الإلزام بعدم التأثير سلباً على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية (٢٤/٤)، وهذا الإلزام يشمل كلا من الاتحاد الجمركى ومناطق التجارة الحرة ،فإذا كان الهدف من إنشاء أحد الإطارين المتقدم ذكرهما تسهيل التجارة بين الدول الأطراف، فإنه يجب أن يجىء ذلك مقترناً بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى فالتكتلات الإقليمية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى . بمعنى آخر، فإن هذه التجمعات أو التكتلات يجب أن يكون تأثيرها فى نهاية المطاف العمل على خلق التجارة، وليس إلى تحويل أو انحراف المبادلات التجارية فتأسيس اتحاد جمركى أو منطقة للتجارة الحرة لابد ألا يجىء على حساب مسار التجارة الدولية، الذى يقتضى تنمية المبادلات التجارية وتدفقها عبر الدول فغير ذلك معناه، أن تصبح التكتلات الإقليمية أحد الحواجز، التى تعيق المبادلات التجارية الدولية، وهذا ما يتنافى كلية مع الهدف من الجات: تحرير التجارة وإلغاء كل القيود التى تعرقل من المبادلات التجارية الدولية(١٦٩).

ب - الإلزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى (المادة ٢٤/٥) .

وفقاً لهذا الإلزام يجب ألا تكون الرسوم المفروضة، ولوائح التجارة المقررة بالنسبة للتجارة مع الدول التى ليست طرفاً فى الاتحاد أو منطقة التجارة الحرة أعلى أو أشد قيوداً من عبء الرسوم أو اللوائح السارية فى الأقاليم المكونة للاتحاد أو المنطقة الحرة قبل تكوينها، والغرض من هذا الشرط هو تفادى كل تميز يترتب على

إنشاء اتفاقيات إقليمية وذلك بفرض رسوم أو قيود على الدول الأخرى تزيد على ما كان سارياً منها وقت عقد الاتفاقات، إذ أن القول بغير ذلك يؤدى إلى تحويل مجرى التجارة واستخدام التعريفة الخارجية أداة للمساومة وعلى ذلك يمكن أن يتحقق الغرض الذى سبقت الإشارة إليه وهو أن تكون مهمة الاتفاقات تسهيل التجارة بين الأطراف لاوضع حواجز على تجارة الأعضاء الآخرين مع بقية الأطراف(١٧٠) ويتحقق الالزام المذكور من خلال :

١ـ أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية المشتركة لكل دولة من الدول الأعضاء معادلة أو مماثلة فى جوهرها(١٧١).

٢ـ أن يتم وضع تعريفة مشتركة للاتحاد من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة، من أجل تلافى أية اختلافات وصعوبات فى تقرير هذه الرسوم(١٧٢) .

وبالإضافة إلى المادة ٢٤ بخصوص التكتلات يوجد أيضاً المادة ٢٥ ، والمادة ٢٨ بالإضافة إلى شروط أخرى تهتم بأمر التكتلات :

المادة ٢٥ :

سمحت للأطراف المتعاقدة أن تعمل بالاشتراك من خلال المادة ٢٥ مع التصويت بأغلبية الثلثين، لتزودهم بالمتنازلين عن الالتزامات المعلنة فى الاتفاقية العامة فى مناسبات عديدة، وهذا الشرط قد تم تبنية ليجيز الاتفاقية العامة مثل الرسوم الجمركية الفرنسية مع إيطاليا سنة ١٩٤٨ (١٧٣).

المادة ٢٨ :

تختص المادة ٢٨ بالخطط التعويضية فى حالة أن أى طرف من الأطراف المتعاقدة تعدل أو تسترد امتيازات التفاوض السابقة مع الأطراف المتعاقدة الأخرى مثل الأعمال التى تحدث عموماً عندما يتشكل الاتحاد الجمركى الجديد، وعندما تنال الأطراف المتعاقدة العضوية لوجود الاتحادات الجمركية. وهذا ربما يكون فى حالة أن الرسوم التقييدية الأكثر والأعلى والتنظيمات التجارية، التى تستبدل بأخرى موجودة فى مثل هذه الحالة ستنطلق مفاوضات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين الذين

يكونوا موردين رئيسيين ، أو أن تجتاز حقوق التفاوض بشكل مبدئ لكى تنجز الإتفاقية للبرامج التعويضية التى تؤكد المحافظة على المستوى العام والتبادل والامتيازات الملائمة بشكل مشترك وليس أقل تفضيلاً للتجارة من التى تنهض بالأعباء السابقة للتفاوض (١٧٤).

الشروط الأخرى :

بالإضافة إلى أحكام المادة ٢٤ من الجات التى تحدد الشروط التى يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى ـ أو تشكيل ـ اتحادات جمركية أو اتفاقيات للتجارة الحرة ،أضيف إليها أحكام مكملة أطلق عليها شرط التمكين، الذى نص عليه القرار الصادر فى جولة طوكيو ، لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية ، ومحمل هذا الشرط أن يقضى بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة، ولاتضع قيوداً أو صعوبات أمام تجارة الآخرين، ولابد من الإخطار عند تقديمها وتعديلها أو سحبها عنه، ولكن فى هذه الحالة تكون لجنة التجارة والتنمية وليس مجلس الجات هو المسئول عن متابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات. وقد أضيفت مادة جديدة هى المادة الخامسة لاتفاقيات التجارة فى الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادى ، والتى تضمنت تكراراً لمتطلبات المادة ٢٤ ولكنه بالنسبة لتجارة الخدمات(١٧٥).

ثالثاً: جولة أورجواى ووثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة الرابعة والعشرين .

نظراً لما تعنية التكتلات الاقتصادية الإقليمية من أهمية متزايدة فقد تناولت الوثيقة النهائية لآخر جولات الجات ـ دورة أوروجواى ـ وثيقة تفاهم خاصة لتفسر المادة الرابعة والعشرين، وتؤكد هذه الوثيقة من جديد أن الغرض من مثل هذه الاتفاقات يجب أن يكون تيسير التجارة بين الأقاليم المشاركة لا إقامة الحواجز أمام تجارة الأعضاء الآخرين مع مثل هذه الأقاليم، وأن على أطراف هذه الاتحادات والمناطق ، لدى تكوينها أو توسيعها ، أن تتفادى إلى إقصى حد ممكن إحداث آثار عكسية على تجارة الأعضاء الآخرين(١٧٦).

١ـ فى إطار التفسير الوارد فى جات ١٩٩٤ للمادة ٢٤ حددت الفقرة (٣) من هذا التفسير مدة إقامة التكتلات بأن نصت على أنه يجب ألا يجاوز المدى الزمنى المعقول المشار إليه فى الفقرة ٥ (ح) من المادة الرابعة والعشرين فترة ١٠ سنوات إلا فى حالات استثنائية. وفى الحالات التى تعتقد فيها الأطراف الأعضاء فى اتفاقية مؤقتة أن فترة ١٠ سنوات غير كافية، يكون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة فى السلع شرحاً كاملاً للأسباب التى تستدعى فترة أطول من ذلك(١٧٧).

٢ـ بالنسبة لتقييم التأثير العام الذى تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة قبل وبعد تكوين الاتحاد الجمركى.، بموجب الفقرة ٥(أ) من المادة الرابعة والعشرين ، يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقدير شامل للمتوسط المرجع لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة. ويستند هذا التقرير إلى إحصاءات الاستيراد عن فترة نموذجية سابقة يقدمها الاتحاد الجمركى، على أساس البند الجمركى وبالقيم والكميات موزعة بحسب بلدان المنشأ الأعضاء فى منظمة التجارة الدولية (١٧٨).

٣ـ يرتبط إعمال نص المادة ٤ من جات ١٩٩٤ بوجود نظام فعال للرقابة على مدى تحقيق شروط تأسيس الاتحاد الجمركى ومناطق التجارة الحرة. إن هذه الرقابة فى ظل المادة ٢٤ ، والتفسير الذى تم إقراره عام ١٩٩٤ لايمكن أن تتحرك إلا من خلال الدول المعنية فهى الأساس الذى إذا توافر ما يبدأ به مجلس التجارة فى السلع مباشرة اختصاصه.

ويكمن أساس رقابه مجلس التجارة فى السلع لدى مشروعية التكتلات الإقليمية ، من خلال الإخطارات والتقارير التى من الدول أعضاء هذه التجمعات (١٧٩).

أ ـ الإخطارات:

هى بدورها تنقسم إلى نوعين :

١ـ الإخطارات عن تكوين الاتحاد الجمركى ومنطقة التجارة الحرة بموجب نص المادة ٤ / ٧ / أ .

٢ـ الإخطارات بالتغييرات الهامة والجداول الواردين باتفاقات تأسيس التكتلات الإقليمية (الفقرة التاسعة من تفسير المادة ٢٤ من جات ١٩٩٤).

ب ـ التقارير:

فتلزم الاتحادات الجمركية ومؤسس مناطق التجارة الحرة بتقديم تقرير دورى عن سير إتفاق الإنشاء إلى مجلس التجارة فى السلع (الفقرة الحادية عشرة فى تفسير المادة ٢٤ من جات ١٩٩٤) .

إذا توافرت المعلومات من خلال هذه الإخطارات وتلك التقارير ، يصبح المجال مهيئاً أمام مجلس التعاون فى السلع لمباشرة مهامة.

ولمجلس التجارة فى السلع أن يباشر اختصاصات متعددة فى مواجهة تأسيس الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة.

أـ فللمجلس أن يبحث بعد فحص مجموعات عمل الإخطارات تكوين التكتل الإقليمى وتقارير هذ المجموعات ، ويصدر ما يراه مناسباً من التوصيات إلى الأعضاء.

ب ـ لمجلس التجارة فى السلع أن يبحث حالات من فترة تأسيس التكتل(١٨٠) بما يجاوز فترة عشر سنوات، وذلك بناء على طلب مجرد الدول الأعضاء فى هذا التكتل.

حـ ـ بحث طلب التعديلات الهامة والجوهرية فى الخطة والجداول المرفقة باتفاق تأسيس للاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة.

إن الأوضاع السابقة للتكتلات الإقليمية طبقاً لنص المادة ٢٤ من جات ١٩٩٤ تثير تساؤلات عن اتجاه منظمة التجارة العالمية فى مواجهة هذه التكتلات هل سيتم بالتشديد أو التساهل فى ضوء ممارسات جات ١٩٤٧، والذى كان طابعه العام التساهل والمرونة (١٨١).

ونرى ـ أيضاً ـ أن منظمة التجارة العالمية هى على نفس الخط الذى اتبعته الجات مع التكتلات الإقليمية فالمنظمة كما جاء على لسان رئيسها فى عام ١٩٩٦ عندما طرح عليه سؤال . وهو كيف سيتم التوفيق بين الاتحادات الإقليمية والمنظمة ؟ فكان رده «بأن الاتحادات الإقليمية هى خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج والدخول فى الاقتصاد العالمى فهى إذا خطوة نحو العالمية»(١٨٢).

□□□

الفصل الثالث

التكتل الاقتصادى العربى وتحديات الإطار المتعدد الأطراف

المبحث الأول: علاقة الدول العربية بالإطار المتعدد الأطراف

المبحث الثانى: التكتل الاقتصادى العربى، وتحديات الإطار المتعدد الأطراف.

المبحث الأول

علاقة الدول العربية بالإطار المتعدد الأطراف

على الرغم من أن دولتين عربيتين هما سورية ولبنان كانتا من أول الموقعين على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «جات»، فإن علاقة الدول العربية بهذه الاتفاقية وقعت منذ السنوات الأولى تحت تأثير عدة عوامل هى :

١ـ المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل.

٢ـ الحرب الباردة والاستقطاب بين موسكو وواشنطن.

٣ـ وفى السبعينيات جاء النفط ليضيف عاملاً جديداً خصوصاً بعد أن لعبت منظمة الدول (١٨٣) المصدرة للبترول (أوبيك دور القوة المحركة فى زيادة أسعار النفط الخام منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وقد انسحبت سوريا ولبنان من اتفاقية (جات) بعد وقت قليل من توقيع الاتفاقية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ لكن سوريا لم تلبث أن عادت إلى الاتفاقية خلال الوحدة مع مصر تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، ثم انتهى الأمر بخروجها أيضاً. ومع بدء سياسات الانفتاح الاقتصادى فى مصر فى منتصف السبعينيات، عززت مصر علاقاتها بـ (جات) ووقعت على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بإلغاء الحماية الجمركية، وتحرير التجارة فى إطار بروتوكول تكميلى لاتفاقية جات تم التوقيع عليه بواسطة الحكومة المصرية فى عام ١٩٧٩ (١٨٤)، وهناك تسع دول عربية وقعت بالفعل على الوثيقة الختامية لجولة أوروجواى منها ثمانية أعضاءهم: مصر والمغرب وموريتانيا وا لكويت والبحرين والإمارات وقطر(١٨٥) ..

وهناك ثلاث دول تتمتع بصفة عضوية مشارك أو منتسبة فى الجات وهى الجزائر والسودان واليمن. وهناك ست دول تحضر اجتماعات الجات بصفة مراقب، وهى السعودية والعراق والأردن وسوريا وليبيا (١٨٦) بالإضافة إلى ذلك فقد وافق مجلس الوزراء اللبنانى مؤخراً على الانضمام لـلمنظمة العالمية للتجارة، على أن

تستكمل إجراءات الانضمام خلال عام ١٩٩٥ لتتمتع بعضوية وتصنف أصلية ، وتبقى اليمن التى تطبق بالفعل أحكام ومبادئ الجات دون التمتع بعضوية وتضيف ضمن الدول المنتسبة العضوية وفقاً لتصنيف الجات (١٧٨).

وتدرس الجات حالياً طلب انضمام كل من اليمن والسعودية والأردن ومن المتوقع أن تسعى معظم الدول العربية غير الأعضاء حالياً إلى إكتساب عضوية الجات أو المنظمة الجديدة للتجارة العالمية فى القريب العاجل(١٨٨).

هناك إذن ١٤ دولة عربية من إجمالى ٢٣ دولة ، إما عضو فى الجات ومنظمة التجارة العالمية ، أو تقدمت بالفعل بطلب العضوية أو منتسبة العضوية، وتبقى تسع دول عربية فى الوقت الراهن خارج النظام التجارى الدولى الذى تنشئه المنظمة الجديدة، وهى : سوريا التى تدرس حالياً بجدية إمكانية الانضمام ومتطلباته، ثم ليبيا و جيبوتى وأرتيريا وجزر القمر والصومال وسلطنة عمان والعراق، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية الجديدة ، وكلها كما يبدو بلدان عربية ذات ظروف وطبيعة خاصة فى الوقت الحالى.

ويذكر أن هناك خمس دول عربية فقط كانت أعضاء بالجات قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية . وربما يرجع ذلك فى المقام الأول إلى خشية الدول العربية الأخرى من المنافسة الشديدة ، فى حالة فتح أسواقها من خلال أحكام الجات (١٨٩)، إلا أن تغير كلٍ من الظروف الإقليمية والدولية، فضلاً عن تزايد السياسات الحمائية التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية بما فيها البلدان العربية، أسهمت بالتوازى مع ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة، إلى إعادة الدول العربية النظر فى موقفها من الجات والسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية الجديدة والاتفاقيات التابعة لها.

وهنا أدركت الدول العربية أنه بالنظر إلى اتساع عضوية المنظمة الجديدة لتغطى أكثر من ٩٠٪ من إجمالى التجارة العالمية فإن استمرار هذه الدول خارج نظام الجات فى صورته الجديدة لن يحول دون تأثرها بالسلبيات التى قد يتمخض عنها هذا النظام. بينما لن تتاح لها الاستفادة من الإيجابيات إلا من خلال الانضمام بالمشاركة(١٩٠).

هذا قد يدفع الدول العربية للانضمام إلى الجات سواء للبحث عن مكاسب، أو لحماية مكاسب تجارية أو لانتفاء الأسباب التى كانت تحول من عضويتها(١٩١) وهذه الأسباب كما ذكرنا فى البداية هى قوانين وأحكام المقاطعة العربية لإسرائيل ، التى تعتبر من وجهة نظرا الجات بمثابة إجراءات تمييزية تتعارض مع مبدأ عدم التمييز الذى يمثل أحد المبادئ التى يقوم عليها الجات . وإلى جانب المقاطعة العربية لإسرائيل فإن الدول العربية الأعضاء فى أوبيك تواجه إتهامات من قبل «جات» بالمشاركة فى إقامة تكتل احتكارى تجارى، يهدف إلى رفع الأسعار وهو ما يتعارض مع مبادئ حرية التجارة العالمية(١٩٢).

ويعد من ضمن الأسباب التى تدفع الدول العربية للانضمام إلى الجات أيضاً هى شروع العديد من الدول العربية، من تلقاء نفسها فى تنفيذ برامج طموحة لإعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى ، وتحرير إجراءات الاستثمار والتجارة بصورة تتماشى فى مجملها مع مبادئ وأحكام اتفاقيات الجات، الأمر الذى أدى إلى تقليص التغير المتوقع للسياسات التجارية لهذه الدول من جراء الانضمام، يوازى الجزء المتبقى من الإجراءات والسياسات التى لم تشملها بعد برامج هذه الدول للإصلاح الاقتصادى(١٩٣).

ويمكن القول أن زيادة توقعات انضمام الدول العربية إلى (جات) ليست مبنية فقط على الظروف التجارية المتعلقة بالدول العربية. وإنما هى فى جانب آخر منها تمثل انعكاساً لتيار عالمى لن تستطيع الدول العربية عزل نفسها عنه. وهذا التيار العالمى يتمثل فى تنامى عضوية الجات بصورة مطَّردة منذ إنشائها وحتى اليوم. إضافة إلى التغير النوعى الذى سيطرأ على هياكلها بعد إقامة منظمة التجارة العالمية.

ونستطيع رصد تنامى ظاهرة الانضمام إلى (جات) كميًا بالإشارة إلى عدد الدول الموقعة عليها ـ ففى عام ١٩٤٧ تم توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بلغ عدد الدول المنضمة إليها ٢٣ دولة فقط والآن يبلغ عدد هذه الدول ١٤١ دولة كان أخرها الصين (١٩٤).

ويعنى انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية الالتزام بما يلى:

١ـ تطبيق مبدأ الدولة ذات الأفضلية أى عدم التمييز فى المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، بمعنى يستوجب على كل دولة عضو منح الدول الأعضاء الأخرى نفس الامتيازات، التى تنشأ عن طريق أى تبادل تجارى ثنائى.

٢ـ الاقتداء بمبدأ التنافس الكامل فى المعاملات التجارية ويعنى ذلك الإلغاء التدريجى لكل أوجه الدعم الحكومى للإنتاج السلعى والخدمى والتصدير والتوريد والقروض.

٣ـ اعتماد مبدأ تحرير التبادل التجارى ـ وأن تدريجياً ـ من القيود الجمركية وغير الجمركى بأصنافها (١٩٥) .

كما ينطوى انضمام الدول العربية إلى اتفاقات مراكش ١٩٩٤ . على بعض المزايا والمخاطر بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول فى ضوء القواعد العامة، التى تلتزم بها الدول الأعضاء بتطبيقها بمجرد الانضمام أو المصادقة على تلك الاتفاقيات (١٩٦) .

وأهم المخاطر التى ينطوى عليه كذلك يستوجب التنبه والتحوط لها. فبجانب الخسارة المالية السنوية المقدرة بـ ٣ مليار دولار، التى ستتكبدها ميزانيات الدول العربية الأعضاء فى الجات الجديدة هنالك عدد من المضاعفات المهمة الأخرى من بينها إلغاء كل الامتيازات فى المعاملات التجارية و الاقتصادية العربية البينية، عدا تلك التى تحترم مبدأ الدولة ذات الأفضلية المشار إليها سابقاً(١٩٧).

كما أنه على سبيل المثال فإن الدول غير الأعضاء ـ ومن بينها بعض الدول العربية ـ لن تستفيد من دخول منتجاتها الصناعية أسواق الدول الصناعية بالتعريفات المخفضة على الواردات، والتى تصل إلى الصفر فى بعض الحالات، ويرجع إلى عدم استفادتها من مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية الذى يطبق على الدول الأعضاء فقط . ومن جهة أخرى ، فإن الدول غير الأعضاء لن تكون ملزمة مثلاً، بتطبيق مانصت عليه الاتفاقات الجديدة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات، حيث إن الالتزام لا ينسحب إلا على الدول الأعضاء ، وأخيراً فإن الارتفاع المتوقع فى الأسعار العالمية للمنتجات

الزراعية سوف يؤثر فى جميع الدول المستوردة للغذاء، بصرف النظر عما إذا كانت تتمتع بعضوية منظمة التجارة العالمية أم لا تتمتع بها (١٩٨) .

ونخلص من هذا الجزء إلى أن علاقة الدول العربية باتفاقية (جات) والتى كانت منذ البداية علاقة ضعيفة ومهزوزة ، هى فى طريقها إلى دخول مرحلة جديدة بتأثير مجموعتين من العوامل ـ المجموعة الأولى تتمثل فى شبه زوال «العوامل المانعة» وأهمها المقاطعة العربية لإسرائيل والدور الاحتكارى لأوبيك، وتتمثل المجموعة الثانية فى «العوامل المشجعة» وأهمها الاستفادة من المزايا، التى ستوفرها التجارة الحرة على النطاق العالمى للنمو الاقتصادى العربى، خصوصاً وأن جات لن تعد بعد الآن مجرد اتفاقية وإنما ستتحول إلى مؤسسة وآليات عمل يومية على المستوى العالمى يتأثر بقراراتها وسلوكها الاقتصادى العالمى بأجمعه(١٩٩).

□□□

المبحث الثانى

تحديات الإطار المتعدد الأطراف

على التكتل الاقتصادى العربى

تشترك الدول العربية مع الدول النامية فى التعرض لعدد من التحديات التى يتوقع أن تنجم عن تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية. وفيما يلى أهم هذه التحديات التى يتعرض لها الاقتصاد العربى نتيجة لتحرير التجارة العالمية فى المجالات التالية:

١ـ تحرير تجارة السلع الزراعية :

تستورد الدول العربية معظم احتياجاتها الغذائية من الخارج، وعلى الرغم من الحديث المتكرر عن الأمن الغذائى العربى، فإن دولة مثل السودان تعتبر فى نظر الخبراء سلة غذاء العالم العربى (باعتبار ما يمكن أن يكون) تستورد أغذية تعادل نحو ٢٢٪ من إجمالى وارداتها ، ودولة أخرى مثل مصر ارتفعت نسبة الواردات الغذائية التى تحصل عليها من الخارج من ٢١ ٪ فى عام ١٩٧١ ـ إلى٢٦ ٪ بها فى عام ١٩٩١ (٢٠٠).

ويعد قطاع الزراعة العربية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بنتائج الاتفاقيات المبرمة فى إطار الجات ، ولتقييم هذه الآثار ، نلاحظ أن الوضع الراهن لتجارة السلع الزراعية العربية يتسم بالاختلال الشديد فى العلاقة بين الصادرات والواردات من جهة ، ونسبة الواردات الزراعية والغذائية من إجمالى الواردات السلعية من جهة أخرى، والتى بلغت نسبتها حوالى ١٣٪ خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) من إجمالى الواردات(٢٠١) فقد بلغت الواردات الزراعية العربية فى الأعوام الأولى فى التسعينيات حوالى ٢١ مليار دولار ، لم تتعد صادراتها فى نفس السلع حوالى ٤ مليارات دولار ، حيث تمثل الواردات الزراعية نسبة ٤ , ٩ ٪ من إجمالى الواردات الزراعية العالمية، مقارنة بنسبة لاتتعدى ٤ , ١٪ فقط حققتها صادراتها الزراعية مقارنة بالإجمالى العالمى(٢٠٢).

ومن خلال هذا يتضح لنا أن الآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعى بموجب اتفاقية الجات ستنعكس فى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وسيؤدى ذلك إلى مزيد من الاختلال فى الموازين التجارية الزراعية العربية، وكذلك فى إزدياد نسب العجز فى موازين المدفوعات، ويتبين من الدراسات المعدة حول الموضوع أن الزيادات فى الأسعار ستكون أعلى فى كل من القمح والألبان والسكر واللحوم ، وهى السلع التى تحظى بدعم كبير فى الدول الصناعية ، فإذا افترضنا أن إلغاءه سينعكس مباشرة فى صورة زيادة الأسعار النهائية، التى يدفعها المستهلكون(٢٠٣) ، فإن تخفيض السلع الزراعية فى الدول المتقدمة بنسبة ٤٠ ٪ خلال فترة تنفيذ اتفاقية الجات (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٥) سيؤدى إلى زيادة الأسعار أيضاً ـ فعلى سبيل المثال ـ إذا كان سعر طن القمح المدعم الذى تحصل عليه مصر من الولايات المتحدة يعادل نحو ١١٠ دولار فإن سعر الطن سيصل إلى ١٤٥ دولاراً أو أكثر للطن بعد تنفيذ اتفاقية الجات، وهذا يعنى زيادة فى قيمة فاتورة استيراد القمح بنسبة ٣٠ ٪ تقريباً، ومن المتوقع أيضاً أن تزيد أسعار الحبوب بشكل عام وكذلك كل من الأرز والبذور الزيتية، وهناك توقعات بأن تكون الزيادة فى أسعار المنتجات الغذائية فى حدود من ٢٤ ـ ٣٣ ٪.

ولن تقتصر الانعكاسات على زيادة أسعار الواردات الغذائية، بل ستشمل أيضاً دخل كل من المنتجين والمستهلكين والمستوردين والمصدرين، وتقديرات الأمم المتحدة تتوقع أن تبلغ الخسارة الكلية لمجموع الدول العربية فى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية بسبب تحرير التجارة الدولية فى السلع الزراعية حوالى ٨٨٧ مليون دولار سنوياً، يعود فى معظمها إلى انخفاض فى فائض المستهلك والمنتج والإيرادات الحكومية الخاصة بسلع القمح والأرز والسكر . وستكون مصر الخاسر الأكبر فى هذا المجال تليها من حيث الترتيب العراق ـ السعودية ـ الجزائر ـ سوريا (٢٠٤).

وكما يقدر الخبراء أن أسعار السلع الغذائية سوف ترتفع بنحو ١٠٪ وأضافت بأن قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية التى بلغت فى سنة ١٩٩٠ ما يزيد على ٢٣ مليار دولار سوف تزيد، فضلاً عن زيادة حجم الواردات نتيجة لزيادة عدد السكان، وعدم مسايرة النمو فى مجال الزراعة لهذه الزيادة السكانية(٢٠٥).

٢- تحرير تجارة السلع المصنوعة عموماً:

تنص اتفاقات جولة أورجواى على أنه عام ٢٠٠٥ سيتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركى إلى نحو نصف السلع، التى تستوردها الدول الصناعية، وإلى خفض كبير فى الرسوم المشمولة بالإعفاء إلى نحو نصف السلع التى تستوردها الدول الصناعية الأخرى لتتراوح بين ٤ إلى ٦ ٪ وإلى تخفيض بنسبة أقل فى الرسوم المفروضة على المنسوجات والسلع الزراعية وبمعنى آخر فإننا بصدد هيكل جمركى جديد متناسق تجلس فى قاعدته السلع الزراعية ثم يتدرج ارتفاعا بالمنسوجات والملابس وينتهى عند أعلى بالسلع المصنوعة المحددة الرسوم أو المعفاة تماماً وسيؤدى هذا الهرم الجمركى الجديد إلى قيادة عملية، لإعادة تقسيم للعمل على المستوى الدولى(٢٠٦) ولهذه الاتفاقية آثار عديدة على الصناعات الأساسية فى الوطن العربى.

١- صناعات البتروكيماويات:

عانت صناعة البتروكيماويات فى الماضى مشاكل عديدة للسياسات الحمائية والكمية والجمركية للدول الصناعية المستوردة لها، بيد أن الإنضمام إلى إتفاقيات الجات سيؤدى إلى إزالة الحواجز التى تواجه صادرات البتروكيماويات العربية إلى الأسواق الدولية، حيث أنها تتمتع بميزة نسبية ناشئة من الميزة الطبيعية للمدخلات التى تتيح فرصًا أفضل للتوسع فى هذه الصناعة، ويتعين على الدول العربية أن تغتنم الفترة الإنتقالية المتاحة لتعزيز قدرتها التنافسية(٢٠٧) محلياً ودولياً مع إيجاد الصيغة العملية لإحلال المنتجات البتروكيماوية العربية محل المنتجات المماثلة وتوسيع الطلب العربى على المنتجات البتروكيماوية، والسعى الدائب لتخفيض التكلفة من خلال إستكمال مراحل إنتاج البتروكيماويات، والعمل المستمر من أجل تحسين جود المنتجات العربية منها(٢٠٨).

٢- صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة

تعد الدول العربية كمجموعة ، مستوردة ومصدرة للملابس والمنسوجات فى آن واحد، حيث تضم مجموعة الدول المصدرة كلا من مصر وتونس والمغرب وسوريا،

وتتراوح نسبة صادرات هذه الدول من الملابس والمنسوجات إلى إجمالى صادراتها السلعية من ٢٠ ٪ إلى ٤٠ ٪، وتعد سوق الإتحاد الأوروبى أهم الأسواق المستوردة للصادرات العربية من الملابس والمنسوجات حيث تستوعب حوالى ٤٠ ٪ من الصادرات المصرية، و٧٠ ٪ من الصادرات التونسية والمغربية.

ربما كانت الحصص الكمية التى تمتعت بها صادرات هذه الدول فى أسواق دول الإتحاد الأوروبى تضمن لها حداً مستقراً من الصادرات، إلا أنها فى ذات الوقت كانت تمثل عائقاً أمام قدرة صناعاتها على التطور والتوسع الكمى لعدم وجود منافذ لهذه المنتجات، وتؤدى إزالة الحصص فى هذه الحالة إلى إطلاق حرية الاتجار فى هذه السلع وفقاً لمعايير الجودة واحتياجات السوق. إلا أن ذلك أيضاً ينطوى على جانب سلبى يتمثل فى تعرض الصادرات العربية فى هذه الحالة لمنافسة ضارية من الدول النامية الأخرى المصدرة للملابس والمنسوجات(٢٠٩). مثل هونج كونج (أكبر مصدر لدول الإتحاد الأوروبى من هذه المواد)، إضافة إلى تايوان والفلبين وتركيا ودول شرق أوروبا ، وربما ينتج عن ذلك تضييق نطاق السوق الخارجى المتاح أمام الصادرات العربية من المنسوجات والملابس.

ولن يقف تأثير الاتفاق عند هذا الحد، وإنما سيمتد إلى السوق المحلية للمنسوجات والملابس فى الدول العربية، التى ستتعرض لمنافسة شديدة، فى حالة إلغاء أو تحقيق إجراءات الحماية التجارية التى تتمتع بها فى الوقت الحاضر(٢١٠).

٣- الصناعات الغذائية:

من المتوقع أن تعطى اتفاقية الجات فرصة مواتية ودفعة جديدة للصناعات الغذائية، وذلك بسبب تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة، غير أنه من الممكن أن تمد أحكام الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية من تطوير هذا القطاع بما يساير التطورات العلمية الحديثة ، وتحظى الصادرات من الأسماك ومنتجاتها بتخفيض التعريفات الجمركية عليها.

٤ - الصناعات الدوائية :

تلعب الصناعات الدوائية العربية دوراً استراتيجياً فى الأسواق الغربية ويتم إنتاج

الدواء فى عدد كبير من الشركات العربية الوطنية المشتركة، وتواجه صناعة الدواء العربية مشكلة تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية التى نصت عليها اتفاقية الجات، ويأتى خطر تطبيق الإتفاقية من أنه سوف يؤدى إلى سيطرة وتحكم مراكز الأبحاث العالمية الكبرى فى المستحضرات الطبية والمادة الخام، وتتبع حقيقة المشكلة من أن الدول المتقدمة تملك تقنية متقدمة، وتسيطر على المركبات الدوائية الجديدة ، أما الإنتاج العربى فمازال فى مرحلة التطوير والتقليد، وإذا لم تتطور الصناعات الدوائية العربية بسرعة فسوف تضطر الدول العربية إلى استيراد التقنيات العالية والمركبات الجديدة بأسعار باهظة لا تستطيع الوفاء بها .. وسيؤثر هذا كله تأثيراً سلبيًا على صناعة الدواء العربية.

٥ـ تحرير تجارة الخدمات :

أما بالنسبة لقطاع الخدمات فهناك العديد من الدول العربية التى يمكن إعتبارها مستورداً صافياً للخدمات، أما الدول المصدرة للخدمات منها فتعتمد فى المقام الأول على خدمات الأيدى العاملة، والتى لم يتم التوصل لاتفاق بشأن تحريرها حتى الآن.

وفى هذا الإطار تتوقف قدرة الدول العربية سواء على المنافسة فى تجارة الخدمات أو تحمل المنافسة الورادة إلى أسواقها من الخارج، على طبيعة العروض التى تقدمت بها ومجالاتها والقيود التى ترفقها فى جداولها كشروط للتأهيل للمعاملة الوطنية، والترخيص للأجانب لتوريد الخدمات إليها. لقد تضمنت عروض الدول العربية فى هذا القطاع قيوداً تتعلق بإقامة الأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات وحقوق الملكية العقارية للمستثمرين الأجانب فضلاً عن اختيارات الحاجة الاقتصادية للعديد من الأنشطة الخدمية.

أسفرت المفاوضات التى استمرت زهاء ٦ سنوات بين القوى التجارية الكبرى والدول النامية إلى اتفاق، تم بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٧ لإلغاء قيود تحرير الخدمات المالية، بما فيها أعمال البنوك وشركات التأمين والأوراق المالية حول العالم بمشاركة أكثر من ٧٠ دولة، واعتبر هذا الاتفاق خطوة تاريخية على طريق العولمة وأنه سيدعم سياسات التحرير وأداة لتحقيق التنمية والنمو خلال العام ويشمل الاتفاق معاملات

مالية تقدر قيمتها نحو ١,٢ ألف مليار دولار يومياً وأكثر من ٢٠ ألف مليار دولار من أصول البنوك وعدة آلاف مليارات فى أقساط التأمين(٢١٢) .

وتحتل الدول الصناعية المتقدمة مكانة مسيطرة على صعيد تجارة الخدمات . تعتبر الإتفاقات جولة أورجواى فرصة كبيرة للشركات العملاقة المتخصصة فى قطاعات التأمين والمصارف الملاحية وغيرها، لكى تمد أذرعها الطويلة القوية إلى أسواق الدول العربية، والحصول على نصيب الأسد من عائدات الخدمات فى هذه الأسواق(٢١٣) وذلك لأن الدول العربية تعتبر من الدول المستوردة الصافية للخدمات، ويشكل بند الخدمات بندا من بنود العجز فى موازين مدفوعاتها، وتعتبر أسواق الدول العربية، وخصوصاً أسواق دول النفط من أكبر الأسواق المستوردة للخدمات.

يضاف إلى ما تقدم أن تحرير التجارة الدولية فى مجال الخدمات المصرفية ينتج عنه خسائر عديدة، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلية سواء عبر الحدود، أو عن طريق إنشاء فروع لها داخل الدول النامية وهذه الخسائر تتعلق بتأثير سياسات البنك الأجنبى على السياسات الكلية للدولة ، وبالتالى على سياسات التنمية فى حالة وجود أشكال من المنافسة الضارة، فهناك مجالات رئيسية فى السياسة الاقتصادية تستأثر بتحرير التجارة فى الخدمات مثل الرقابة على النقد والسياسة النقدية والائتمانية، بالإضافة إلى أن التحرير يمكن أن يلغى أو يقلل دعم الصناعات المالية الوليدة عن المؤسسات الوطنية ، يضر بتنمية النظم المصرفية المحلية(٢١٤).

٦ـ حقوق الملكية الفكرية :

تشمل حقوق الملكية الفكرية عوائد الإبداع الفكرى ، العلمى والأدبى، والفنى فى مجالات تأليف المطبوعات والأغانى والموسيقى والإختراع والابتكار والعلامات التجارية وغيرها، ومع توسيع نطاق قواعد تحرير التجارة الدولية لتشمل حقوق الملكية الفكرية، فإن العالم سيشهد تنظيماً محدداً لسوق جديدة هى سوق بيع وشراء حقوق الملكية الفكرية وستسجل موازين مدفوعات الدول المختلفة بندا جديداً يتمثل

فى تحويلات عوائد حقوق الملكية الفكرية، وستنشأ مؤسسات وهيئات جديدة مهمتها متابعة وضمان التنفيذ السليم للمبادلات فى سوق الملكية الفكرية.

وسيكون لتكوين سوق لحقوق الملكية الفكرية على المستوى العالمى تأثير سيء على الدول النامية حيث هذه السوق ستؤدى إلى زيادة التدفقات من عوائد الملكية إلى الدول النامية الصناعية من الدول النامية. بما فيها الدول العربية(٢١٥) .

وتنظر معظم الدول النامية ومنها الدول العربية إلى الإختراعات والإنجازات الفكرية والعلمية بل والفنية على أنها ملكية مشتركة للبشر، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازة هذه البلدان للتكنولوجيا(٢١٦) والتقنيات المتطورة، كأداة للتنمية الاقتصادية بدلاً من وضع العقبات فى طريق استخدامها.. والحقيقة أن مناقشة الملكية الفكرية فى إطار الجات لم تكن إلا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العملية أو بمعنى آخر، حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الانفراد باستغلالها لأطول مدة ممكنة، ومحاولة وصنع العقبات أمام الدول النامية للحيلولة دون إستخدام الدول الصناعية، وعمليات تقليد السلع فى مجال الملكية الفكرية تعد بالنسبة للدول النامية من الأنشطة الاقتصادية ، التى تخلق نشاطات كإقامة الصناعات وإيجاد عمل للحد من البطالة(٢١٧).

وهكذا وقد استعرضنا الأبعاد المختلفة لإتفاقية الجات، وأبرز الآثار التى تترتب على تطبيق هذه الإتفاقية على الاقتصاد العربى، وبرز من هذا العرض أن المشاكل التى ستلحق بالدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص تأتى من المصادر التالية:

١ـ إسقاط أى شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة فى تلك البلدان ،كما سيؤدى إلى فتح السوق تماماً أمام منافسة المؤسسات الصناعية العملاقة فى دول الشمال، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى محاصرة وتحجيم المشروع الصناعى المحلى والوطنى.

٢ـ زيادة أسعار الحاصلات الزراعية ومنها القمح بشكل أساسى ، وذلك بعد إلغاء الدعم، وكبح جماح التنافس الأوروبى الأمريكى على كسب الأسواق وهو ما كان سيؤدى فى الواقع إلى الحد من ارتفاع الأسعار ، وتقدر الزيادة المرتقبة فى الحاصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح من ١٠ ٪ إلى ٢٥ ٪، وهو الأمر الذى يقع عبئه فى الأساس على الدول النامية، التى تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح ما بين ٥٠ ـ ٨٠ ٪.

٣ـ تحرير التجارة فى الخدمات، وإخراج العمالة من دائرة اتفاقية الجات، الأمر الذى يعنى تقييد تصدير العمالة التى تعتمد عليها كثير من الدول النامية كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومى ، وإخراج العمالة من نطاق «الجات» واعتبارها سلعة مقيدة ، يتواكب أيضاً مع اتجاه دول الشمال لفرض المزيد من القيود حول الهجرة، وحول استيراد العمالة الوافدة من لجنوب .

السؤال الآن هل تستطيع الدول العربية التى تعيش جملة من المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أن تواجه الكارثة الاقتصادية والمالية التى سوف تجرها عليها آثار وزيول اتفاقية الجات؟

□□□

هوامش الباب الثانى:

١ـ حسين معلوم آخرون ، العولمة. والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى. مكتبة مدبولى ١٩٩٩ص ١١١ .

٢ـ عبد المجيد محمد راشد ، العرب والعولمة نحو نموذج معرفى لظاهرة العولمة وآثارها على الأمة العربية. دراسة غير منشورة ص ٩ .

٣ـ د. حسن عبدالله جوهرمنطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الإقتصادية وتحديات التكامل الإقليمى السياسة الدولية ، السنة السابعة والثلاثون العدد ١٤٤ أبريل ٢٠٠١ ص١١ .

٤ـ راشد ، مرجع سابق ص ٩ .

٥ـ د. صادق جلال العظم ، مجلة الطريق ، بيروت ، العدد الرابع ، السنة ٥٦ ، ١٩٩٧ ص ٢٨ .

٦ـ رولندر وبرتسن ، ثقافة العولة القومية والعولمة والحداثة ، المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة، المشروع القومى للترجمة . العدد ١٣٢ ص ٢١ .

٧ ـ رولند روبرتسن . المرجع السابق ص ٢٨ .

٨ ـ عبدالمجيد راشد. المرجع السابق ص ١٥ .

٩ ـ د. جوهر . مرجع سابق ص ١١ .

١٠ـ السيد يسين ، العولمة. والطريق الثالث . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٩ ص ١٥ .

١١ـ يسين. المرجع السابق. ص ١٦ .

١٢ ـ دافيد روثكوبف ، فى مديح الأمبريالية الثقافية ، الثقافة العالمية، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب. الكويت . العدد ٨٥ . نوفمبر ١٩٩٧ . ترجمة احمد خضير . ص ٢٧ .

١٣ ـ روثكوبف ،المرجع السابق ، ص ٢٨ .

١٤ـ راشد ـ المرجع السابق .ص ٢٧ .

١٥ـ د. جوهر المرجع السابق . ص ١١ .

١٦ـ بأول أ. كونتر، نزل بن توجهات العولمة، مناظرة بين توماس ل. فريدمان وإيجناسيو رامونيه ، مجلة الثقافة العالمية ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ترجمة ، شهرت العالم العدد ١٠٢، سبتمبر ٢٠٠٠ ص ١٨ .

١٧ ـ عبد المجيد محمد راشد . المرجع السابق ص ١٧ .

١٨ ـ جوى جراى، الفجر الكاذب ـ أوهام الرأسمالية العالمية، المجلس الأعلى للثقافة المشروع القومى للترجمة، العدد ١٢٤ ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع. ص ٨٣ .

١٩ـ جراى، المرجع السابق ص ٨٢ .

٢٠ ـ راشد ، المرجع السابق ص ٣٧ .

٢١ـ د. جوهر، المرجع السابق ص ١٢ .

٢٢ـ دجوهر ، المرجع السابق ص ١٣ .

٢٣ ـ أنتونى جيدنز، الطريق الثالث ، تجديد الديمقراطية الاجتماعية ، المجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة ـ المشروع القومى للترجمة . العدد (٨٩) ١٩٩٩ . ص ٩٧ .

٢٤ د. جوهر، المرجع السابق . ص ١٣ .

٢٥ ـ راشد . المرجع السابق . ص ٤٠ .

٢٦ ـ راشد المرجع السابق . ص ٤١ .

٢٧ـ د/ محمد حافظ دياب. تعريب العولمة. مساءلة نقدية ، فى كتاب قضايا فكرية. الفكر العربى بين العولمة والحداثة ، وما بعد الحداثة. دار قضايا فكرية اكتوبر ١٩٩٩ الكتاب التاسع عشر والعشرون ، ص ١٤٠ .

٢٨ ـ المرجع السابق . ص ١٤١ .

٢٩ ـ د، جوهر. المرجع السابق ص ١١ .

٣٠ـ يسين ، المرجع السابق . ص ٢٠ .

٣١ـ د . رمزى ذكى : الطريق إلى سياتل، آثار العولمة وأوهام الجرى وراء السراب ، النهج . سوريا، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية فى العالم العربى العدد ٢١ شتاء ٢٠٠٠ ص ٧ .

٣٢ ـ يسين ، المرجع السابق . ص ٢٠ .

٣٣ ـ راشد ، المرجع السابق ص ٤٦ .

٣٤ ـ راشد ، المرجع السابق. ص ٥٣ .

٣٥ ـ د. جوهر . المرجع السابق .ص ١٣ .

٣٦ ـ يسين . المرجع السابق . ص ٣٠ .

٣٧ ـ د. عبد الله هدية .العولمة والثقافة البائسة . الأهرام ١٨ يونيو ١٩٩٩ ص ١٠ .

٣٨ـ يسين . المرجع السابق. ص ٣١ .

٣٩ ـ د. هداية . المرجع السابق . ص ١٠ .

٤٠ ـ د. سمير أمين ، فى مواجهة أزمة عصرنا. الطبعة الأولى. سيناء للنشر القاهرة . ١٩٩٧ . ص ٧٠ .

٤١ ـ تقرير البنك الدولى عام ١٩٩٦ ص ٨٦ .

٤٢ ـ الأهرام الاقتصادى العدد (١٦٤٢) ٢٦ يونيو ٢٠٠٠ ص ٣٤ .

٤٣ ـ الأهرام الاقتصادى العدد (١٦٢٣) ١٤ فبراير ٢٠٠٠ ص ٣٠ .

٤٤ ـ د/ حازم الببلاوى . على أبواب عصر جديد ـ دار الشروق. القاهرة ١٩٩٧ ص ١٠ .

٤٥ـ تقرير البنك الدولى ١٩٩٦ مرجع سابق ص ٥٥ .

٤٦ ـ كتاب الأهرام الاقتصادى ملحق العدد ١٣٧١ ص ٣ .

٤٧ـ البنك الأهلى المصرى. النشرة الاقتصادية . المجلد الخامس والأربعون ١٩٩٢ ص ٤٣ .

٤٨ ـ د. عبد الفضيل . المرجع السابق . ص ٥٤ .

٤٩ ـ د. إبراهيم العيسوى . التنمية المنشودة فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والتحديات المستقبلية مصر المعاصرة . العدد ٤٤٣ يوليو ١٩٩٦ السنة السابعة والثمانون . القاهرة ص ١١١ .

٥٠ ـ د. العيسوى . المرجع السابق . ص ١١٢ .

٥١ ـ د. سمير كرم . الشركات متعددة الجنسية. معهد الإتحاد العربى التقارير الاقتصادية فرع لبنان سنة ١٩٨٥ ص ٥٠ .

٥٢ ـ تقرير مصر المحروسة لسنة ١٩٩٤ . مركز المحروسة للنشر القاهرة ص ٤٣

٥٣ ـ السياسة الدولية العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨ ص ٨٩ .

٥٤ ـ أسامة المجدوب . العولمة والإقليمية الطبعة الأولى . الدار المصرية اللبنانية القاهرة. يناير ٢٠٠٠ ص ٤٩ .

٥٥ ـ المرجع السابق ص ٥٠ .

٥٦ ـ المرجع السابق ص ٥١ .

٥٧ ـ د. على صادق. الصراع القادم ليس بين حضارات بل تكتلات إقليمية الأهرام ١٨/ ٥/ ١٩٩٤ .

٥٨ ـ د. عصمت عبدالمجيد وآخرون. تجمع عربى أم شرق أوسطى الطبعة الأولى . مطبوعات التضامن . بيروت ١٩٩٤ .ص ٢١ .

٥٩ ـ المرجع السابق ص ٢٢ .

٦٠ ـ شيمون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد .. الأهلية للنشر والتوزيع عمان ١٩٩٤ . ترجمة محمد حلمى عبدالحافظ. ص ١٠٢ .

٦١ ـ المجدوب .. المرجع السابق ص ٨٧ .

٦٢ ـ قيس العزاوى، الشرق أوسطى والمتوسطى متفقان إستراتيجياً بعد برشلونة مجلة النور . السنة الرابعة ـ العدد السادس والخمسون . يناير ١٩٩٦ ص ٢٤ .

٦٣ ـ تقرير مصر المحروسة . المرجع السابق ص ٤٤ .

٦٤ ـ المجدوب .. المرجع السابق . ص ٥١ .

٦٥ ـ تقرير مصر المحروسة .المرجع السابق . ص ٤٤ .

٦٦ ـ المجدوب . العولمة والإقليمية المرجع السابق ص ٥١ .

٦٧ ـ العزاوى . المرجع السابق . ص ٢٤ .

٦٨ ـ المجدوب . العولمة والإقليمية . المرجع السابق . ص ٥٢ .

٦٩ ـ العزاوى . المرجع السابق . ص ٢٤ .

٧٠ ـ د. عصمت عبدالمجيد وآخرون . المرجع السابق .ص ٢٢ .

٧١ ـ السياسة الدولية. العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨ . ص ٩٠ .

٧٢ ـ د / جميل محمد حسين . تطور ممارسات الأمن الجماعى الدولى فى فترة ما بعدا لحرب الباردة فى ضوء ميثاق الأمم المتحدة . القاهرة . فبراير ١٩٩٤ ص ١١٥ .

٧٣ ـ حنان دولار، الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية . السياسة الدولية العدد ١٢٧ يناير ١٩٩٦ ص ١٢١ .

٧٤ ـ أسامة المجدوب الجات مصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش من ١٩٤٧ ـ ١٩٩٤ . الدار

المصرية اللبنانية . القاهرة ١٩٩٦ ص ٢٣ .

٧٥ ـ تقرير مصر المحروسة . المرجع السابق ص ٣٩ .

٧٦ ـ د. أمين. المرجع السابق ص ٤٧ .

٧٧ ـ حنان . المرجع السابق ص ١٢٢ .

٧٨ ـ تقرير مصر المحروسة . المرجع السابق ص ٤٠ .

٧٩ ـ د. جوهر . المرجع السابق . ص ١٣ .

٨٠ ـ د. أمين . المرجع السابق . ص ٤٨ .

٨١ د. أمين. المرجع السابق . ص ٧٦ .

٨٢ ـ د. جوهر. المرجع السابق ص ١٣ .

٨٣ ـ د. جوهر. المرجع السابق ص ١٤ .

٨٤ ـ د. أمين . المرجع السابق . ص ٧٦ .

٨٥ ـ د. جوهر. المرجع السابق . ص ١٤ .

٨٦ ـ د. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث . دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة . مطبعة رمضان وأولاده ١٩٩٩ . ص ٢٧ .

٨٧ د. أمين . المرجع السابق ص ٧٦ .

٨٨ ـ د. أمين . المرجع السابق ص ٧٧ .

٨٩ ـ د. جوهر . المرجع السابق . ص ١٣ .

٩٠ ـ د. عاطف السيد. المرجع السابق . ص ١٢ .

٩١ ـ المجدوب . الجات المرجع السابق . ص ٣٥ .

٩٢ ـ محسن هلال. اتفاقيات «منظمة التجارة العالمية» ومنطقة التجارة العربية الحرة. المستقبل العربى، بيروت . العدد (٢٥٤) ٤/ ٢٠٠٠ ص ٧٩ .

٩٣ـ المجدوب العولمة والإقليمية المرجع السابق . ص ١٤٧ .

٩٤ ـ د. السيد . المرجع السابق. ص ١٣ .

٩٥ ـ المجدوب العولمة والإقليمية المرجع السابق ص ١٤٨ .

٩٦ ـ السيد ، المرجع السابق. ص ١٣ .

٩٧ ـ المجدوب . الجات . المرجع السابق ص ٣٧ .

٩٨ ـ د. العيسوى . الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية. الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت ١٩٩٧ . ص١٣ .

٩٩ـ د. خلاف عبد الجابر . القيود الجمركية وتطور التجارة الخارجية للدول الآخذة فى النمو. دار الفكر العربى. الطبعة الأولى. القاهرة. ص ١٣٧ .

١٠٠ـ د. العيسوى. المرجع السابق ص ١٣ .

١٠١ ـ د. السيد. المرجع السابق. ص ١٤ .

١٠٢ ـ د. عبدالجابر . المرجع السابق . ص ١٣٨ .

١٠٣ ـ عادل أحمد موسى . الجات وبداية نظام تجارى عالمى جديد ـ الشرق للتأمين السنة السابعة العدد ٢٢ أبريل ١٩٩٥ ص ١٨ .

١٠٤ ـ المجدوب .الجات من هافانا إلى مراكش . المرجع السابق . ص ١٣٩ .

١٠٥ ـ د. العيسوى . المرجع السابق. ص ١٧ .

١٠٦ ـ د. محمد إسماعيل الزرعونى. الجات فى الميزان . دراسة تحليلية . الطبعة الأولى مطبعة المعارف . ديسمبر ١٩٩٨ . ص١٠

١٠٧ ـ د. الزرعونى. المرجع السابق ص ١١ .

١٠٨ ـ موسى . المرجع السابق . ص ١٩ .

١٠٩ ـ موسى . المرجع السابق . ص ٢٠ .

١١٠ ـ د. عزت عبدالحميد البرعى، محاضرات فى مبادىء العلاقات الدولية. الولاء للطبع والتوزيع بشبين الكوم . ١٩٩٦ ص ١٤٦ .

١١١ ـ غسان العزى. مفاوضات الجات أزمة الماركنتيلية المعاصرة. مجلة شئون الأوسط، العدد السادس والعشرون فبراير ١٩٩٤ . ص ٨٩ .

١١٢ ـ د. العيسوى . المرجع السابق . ص١٧ .

١١٣ ـ المجدوب . الجات من هافانا إلى مراكش المرجع السابق. ص ٤١ .

١١٤ ـ موسى. المرجع السابق . ص ٢٠ .

١١٥ـ د. العيسوى . المرجع السابق . ص ١٣ .

١١٦ ـ د. العيسوى. المرجع السابق . ص ١٤ .

١١٧ ـ المجدوب العولمة والإقليمية . المرجع السابق. ص ١٥٠ .

١١٨ ـ عزت البرعى، المرجع السابق . ص ١٥٠ .

١١٩ ـ المجدوب الجات من هافانا إلى مراكش . المرجع السابق. ص ٤٦ .

١٢٠ـ المجدوب .العولمة والإقليمية .ا لمرجع السابق . ص ١٥١ .

١٢١ ـ د. نبيل حشاء، الجات ومستقبل الاقتصاد العالمى والعربى. دار النهضة العربية القاهرة ١٩٩٥ ص ٩ .

١٢٢ ـ د. حشاء المرجع السابق ص ١٠

١٢٣ ـ المجدوب . الجات من هافانا إلى مراكش . المرجع السابق ص ٤٨ .

١٢٤ ـ د. البرعى. المرجع السابق. ص ١٥٢ .

١٢٥ ـ عبدالفتاح المرجع السابق . ص ١٦٩ .

١٢٦ـ د. إبراهيم نوار ، إتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية كراسات إستراتيجية السنة الرابعة ١٩٩٤ العدد (٢٢) ص١٠ .

١٢٧ ـ المرجع السابق . ص ١١ .

١٢٨ ـ د. السيد . المرجع السابق. ص ٢٧ .

١٢٩ ـ غسان العزى ، النظام التجارى العالمى الجديد . شئون الأوسط العدد السابع والعشرون مارس ١٩٩٤ .ص ٥٥ .

١٣٠ ـ د. الزرعونى. المرجع السابق . ص ٢١ .

١٣١ ـ د. السيد. المرجع السابق . ص ٢٨ .

١٣٢ـ د. الزرعونى. المرجع السابق ص ٢١ .

١٣٣ ـ المجدوب . الجات من هافانا إلى مراكش المرجع السابق . ص ٧٨ .

١٣٤ ـ د. السيد. المرجع السابق، ص ٢٧ .

١٣٥ـ د. السيد . المرجع السابق . ص ٢٨ .

١٣٦ـ د. الزرعونى. المرجع السابق. ص ٢٤ .

١٣٧ ـ د. الزرعونى . المرجع السابق . ص ٢٥ .

١٣٨ ـ البنك الأهلى المصرى . النشرة الاقتصادية ـ العدد الرابع المجلد الثانى والخمسون. ١٩٩٩ القاهرة ص ٣٩ .

١٣٩ ـ عبير محمد البرنس. ردود الأفعال حول مؤتمر سياتل وموقف البلاد العربية. السياسة الدولية العدد ١٣٩ يناير ٢٠٠٠ ص ٢١٣ .

١٤٠ـ البنك الأهلى المصرى. العدد الرابع المجلد الثانى والخمسون ١٩٩٩ . ص ٣٩ .

١٤١ـ المرجع السابق. ص ٤٠ .

١٤٢ ـ البرنس. المرجع السابق ص ٢١٥ .

١٤٣ ـ البنك الأهلى المصرى . المرجع السابق ص ٤١ .

١٤٤ـ البنك الأهلى المصرى . المرجع السابق ص ٤٢ .

١٤٥ ـ المجدوب، العولمة والإقليمية المرجع السابق ص. ١٧٣ .

١٤٦ ـ المرجع السابق ص ١٧٤ .

١٤٧ ـ المجدوب المرجع السابق. ص ١٧٠ .

١٤٨ ـ خالد حنفى الإقليمية الجديد فى إفريقيا السياسة الدولية العدد (١٤٤) إبريل ٢٠٠١ ص ١٨٥

١٤٩ ـ المجدوب، العولمة والإقليمية المرجع السابق ص ١٨٥ .

١٥٠ - Praf sung Hoom park . the current status and prospects of Regionalism and multilateralism in the world economy graduate s - school - al of Internation studies . karea University THTT . www. ecsanet. org/conferences pook Htm. p.p.8 .

١٥١ ـ المجدوب العولمة والإقليمية المرجع السابق ص ١٨٥ .

١٥٢ ـ المرجع السابق ص ١٨٨ .

١٥٣ ـ د. حمدى عبدالعظيم الجات والتحديات والطبعة الثانية . دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٠ ص ١٠ .

١٥٤ ـ د .حمدى عبدالرحمن حسن، العولمة وآثارها السياسية فى النظام الإقليمى العربى. رؤية عربية المستقبل العربى. العدد (٢٥٨) ٨/ ٢٠٠٠ ص ١٩ .

١٥٥ ـ المرجع السابق ص ٢٠ .

١٥٦ ـ د. العيسوى، دور الدولة والتعاون العربي في رفع القدرة التنافسية، (ذكاء الخالدي - مناقشات)، المستقبل العربي، العدد (٢٥٤) ٤/ ٢٠٠٠، ص١١٠.

١٥٧ ـ Prof sung Hoom park. p.p 16.

١٥٨ ـ المجدوب . المرجع السابق . ص ١٨٨ .

١٥٩ ـ د. زينب سليمان الاتحادات الجمركية وأثرها على النحو الاقتصادى رسالة دكتوراة كلية الحقوق جامعة القاهرة. سنة ,١٩٨٢ ص ٢٤ .

١٦٠ ـ د. زينب سليمان المرجع السابق ص٢٥.

١٦١ ـ د. مصطفى سلامة.قواعد الجات . الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارية منظمة التجارة العالمية . الحماية الاستثمارات التكتلات الإقليمية . ص ١٣٥ .

١٦٢ ـ المجدوب العولمة والإقليمية المرجع السابق ص ١٧٩ .

١٦٣ ـ د. سلامة. المرجع السابق ص ١٣٦ .

١٦٤ ـ Prof sung Hoom park. p.p

١٦٥ ـ د. سلامة . المرجع السابق ص ١٣٧ .

١٦٦ ـ د. زينب . المرجع السابق ص ٢٥ .

١٦٧ ـ د. سلامة . المرجع السابق. ص ١٣٧ .

١٦٨ ـ Prof sung Hoom park. p.p 1

١٦٩ ـ د. سلامة. المرجع السابق .ص ١٣٨ .

١٧٠ ـ د. زينب . المرجع السابق ص٢٦ .

١٧١ـ د. سلامة . المرجع السابق . ص ١٣٩ .

١٧٢ ـ د. سلامة . المرجع السابق ص ١٤٠ .

١٧٣ ـ Prof sung Hoom park. p.p 1

١٧٤ ـ Prof sung Hoom park. p.p 8

١٧٥ـ المجدوب العولمة الإقليمية المرجع السابق ص ١٨٠ .

١٧٦ ـ د. سلامة . المرجع السابق . ص ٢١٤ .

١٧٧ ـ د. عبدالفتاح مراد . شرح النصوص العربية لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية ١٩٩٧ ص ٤٤ .

١٧٨ـ د. عبدالفتاح مراد . شرح النصوص الإنجليزية لاتفاقيات الجات ومنظمة العالمية ١٩٩٦ . ص٣٢ .

١٧٩ ـ د. سلامة. المرجع السابق . ص ١٤١ .

١٨٠ ـ د. سلامة.المرجع السابق . ص ١٤٢ .

١٨١ ـ د. سلامة . المرجع السابق . ص ١٤٣ .

١٨٢ ـ د. ذكاء الخالدى المرجع السابق . ص ١١٠ .

١٨٣ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص ١١ .

١٨٤ ـ د. نوار. المرجع السابق. ص ١٢ .

١٨٥ ـ المجدوب الجات من هافانا إلى مراكش والمرجع السابق . ص ٢٤٧

١٨٦ ـ د. العيسوى الجات وأخواتها المرجع السابق . ص ١١٩ .

١٨٧ـ المجدوب . الجات من هافانا إلى مراكش . المرجع السابق . ص ٢٤٧ .

١٨٨ ـ د. العيسوى . الجات وأخواتها المرجع السابق ص ١١٩ .

١٨٩ ـ اسامة المجدوب . الجات من هافانا إلى مراكش المرجع السابق ص ٢٤٧ .

١٩٠ ـ المجدوب . الجات من هافانا إلى مراكش المرجع السابق ص ٢٤٨ .

١٩١ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص١٣ .

١٩٢ ـ د/ إبراهيم نوار . المرجع السابق . ص١٢

١٩٣ ـ المجدوب . الجات مرجع سابق ص ٢٤٨ .

١٩٤ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص١٣

١٩٥ـ د. الشاذلى العيارى . القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربى المشترك . الطبعة الأولى. سلسلة دراسات عربية . منتدى الفكر العربى . عمان . ص ٥٧ .

١٩٦ ـ د. سليمان المنذرى السوق العربية المشتركة فى ظل العولمة . مكتبة مدبولى ١٩٩٩ . ص٢١٠ .

١٩٧ ـ د. العيارى . المرجع السابق .ص ٥٧ .

١٩٨ ـ د. العيسوى الجات وأخونها . المرجع السابق ص ١٢٠ .

١٩٩ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص١٣ .

٢٠٠ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص١٨ .

٢٠١ ـ د. المنذرى . المرجع السابق. ص ٢١١ .

٢٠٢ ـ مرجع سابق. ص ٢١٢ .

٢٠٣ ـ تقرير مصر المحروسة . المرجع السابق . ص ٢٦ .

٢٠٤ ـ تقرير مصر المحروسة. المرجع السابق. ص ٢٧ .

٢٠٥ ـ د. الزرعونى. المرجع السابق. ص ١٦١ .

٢٠٦ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص٢٣ .

٢٠٧ ـ د. الزرعونى . المرجع السابق . ص ١٥٤

٢٠٨ ـ د. الزرعونى. المرجع السابق . ص ١٥٤ .

٢٠٩ـ المجدوب الجات من هافانا إلى مراكش والمرجع السابق ص ٢٥١ .

٢١٠ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص٢٣ .

٢١١ ـ د. الزرعونى. المرجع السابق. ص ١٥٦

٢١٢ ـ د. المنذرى . المرجع السابق . ص ٢١٣ .
٢١٣ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص٢٧ .
٢١٤ ـ تقرير مصر المحروسة. المرجع السابق . ص ٣٢ .
٢١٥ ـ د. نوار . المرجع السابق . ص٢٥ .
٢١٦ ـ تقرير مصر المحروسة المرجع السابق. ص ٣٦ .
٢١٧ ـ تقرير مصر المحروسة المرجع السابق .ص ٣٧ .

❑❑❑

الباب الثالث

التكتل الاقتصادى العربى وتحديات المشروعات الإقليمية البديلة

الفصل الأول: مشروع التكتل الإسلامى

الفصل الثانى: مشروع التكتل الشرق أوسطى

الفصل الثالث: مشروع التكتل المتوسطى

الفصل الأول

مشروع التكتل الإسلامى

المبحث الأول: مدخل تاريخى لمشروع التكتل الإسلامى.

المبحث الثانى: التحديات التى يطرحها المشروع الإسلامى.

المبحث الأول

مدخل تاريخى لمشروع التكتل الإسلامى

من بين المشروعات المتنافسة على تشكيل المنطقة، يعتبر هذا المشروع أقلها حظًا فى المنافسة كبديل مؤسس ، ويعود ذلك إلى أن المدافعين الأساسيين عنه اعتبروا منبوذين دولياً، وهما الجمهورية الإسلامية الإيرانية والسودان وجماعات الإسلام السياسى الذين اتخذوا أحياناً طابع العنف والتنظيم المسلح فى داخل العالم الإسلامى وخصوصاً فى مصر والجزائر. وترجع بدايات هذا المشروع فى العصر الحديث إلى (**جمال الدين الأفغانى**) الذى كرس كل حياته وجهوده للدعوة لجمع شمل المسلمين وتوحيدهم تحت لواء «**الجامعة الإسلامية**» للإرتقاء بأحوال المسلمين، ليصبحوا قوة حضارية جديدة. وقد بدأت هذه الدعوة فى منتصف القرن التاسع عشر، ولم تجد هذه الفكرة ـ الجامعة الإسلامية ـ أرضاً فى الواقع، واستمر الحال ضعيفاً من ناحية طرح مشروع إسلامى وضعف أكثر وأكثر بعد إلغاء الخلافة الإسلامية رسميًا، حيث أن فراغًا هائلاً قد نشأ، ولكن صدمة إلغاء الخلافة قد مرت وتجاوزها المجتمع الإسلامى وأصبحت الأمة هى التى تبنى المشروع الإسلامى الآن وليس دولة بذاتها، فهو المشروع حالياً صاحب القدرة الأعظم على التعبئة الشعبية.

ويرى أنصار المشروع الإسلامى أن المسلمين فى كل مكان يتعرضون للإبادة والاستغلال والإذلال على يد القوة المسيحية والصهيونية اليهودية، من البوسنة إلى فلسطين ومن الشيشان إلى الفليبيين. ويروا أن ضعف المسلمين يرجع إلى فساد القادة العلمانيين، وأن المسعى المتصاعد للمسلمين فى كل مكان هو العودة على الوعى الدينى الصحيح، والنهوض لمقاتلة حكامهم الفاسدين فى الجزائر ومصر، والقوى الغربية والصهيونية المهيمنة فى فلسطين ولبنان، وأنه عبر استعادة النظام

الإسلامى يمكن للمسلمين أن يصبحوا أقوياء فى هذا الإطار، حيث يتم اجتذاب تأييد وصداقة الشعوب غير المعادية للإسلام مثل الصين والهند.

وتعتبر إيران من أكبر الدول الإسلامية التى تحلم بزعامة هذا الحلم فمنذ السنوات الأولى للثورة الإسلامية بها (١٩٧٩) وكان هدفها الحفاظ على الزعامة الدينية للعقيدة الإسلامية، والسعى لفرض مبادئها وأسسها على باقى دول الجوارالجغرافى ما أمكن، لضمان الزعامة الدينية للحكم الإيرانى.

وفى السنوات الأولى للثورة الإسلامية الإيرانية ١٩٧٩ نشط مؤيدو المشروع الإسلامى خارج إيران بمن فيهم المسلمين السنه، فإجراءاتها الأولية ضد إسرائيل وضد أمريكا كانت مصحوبة بتأييد لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحركات التحرر الإسلامية الأخرى فى أنحاء العالم، ولكن بعد إخفاقات عديدة من بينها حرب الخليج الأولى مع العراق فإن كلاً من الدعاوى الإسلامية العالمية لإيران، وتوقعات أخرى بتكرار الثورة الإيرانية الإسلامية قد تراجعت بوضوح.

ولكن إيران تسعى إلى إعادت علاقاتها الطيبة مع معظم الدول العربية وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجى(٦) وقد أسهمت السياسات المعتدلة التى ينتهجها التيار الإصلاحى بقيادة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى فى اختفاء قدر من المصداقية على هذه المحاولات الإيرانية، وبالفعل شهدت العلاقات الإيرانية ـ الخليجية تحسناً ملحوظاً ولا يشوبها سوى مشكلة الحدود حول الجزر العربية الثلاث التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وقد استطاعت إيران بالإضافة إلى ذلك إقامة علاقات جيدة مع كل من سوريا والسودان، وكذلك توفير الدعم لحزب الله فى لبنان.

وقد وضعت إيران أهدافاً لسياستها الخارجية فى التسعينيات، منها مواجهة النفوذ والوجود العسكرى الأجنبى خاصة الأمريكى فى منطقة الخليج، ودعت بضرورة أن يترك الخليج للدول المتواجدة فيه أساساً، أو استعانت فى هذه الدعوة بالعلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة والتعاون الشامل بينهما.

وبالإضافة إلى ذلك فإنه حتى منتصف عام ١٩٩٦ فإن إيران لا تزال الدولة الوحيدة فى المنطقة التى تدعوا بحماس للوحدة الإسلامية، وهى تعد مؤهلة فى هذا الوقت لهذه القيادة لما لديها من إرث ورؤية وسكان وموارد وقوة عسكرية(٩) كبيرة فى الداخل وقوات تابعة لها فى الخارج مثل (حزب الله فى لبنان، كما يوجد خبراء عسكريون لها فى السودان) ، وفى إطار هذا عرفت إيران بدعمها لحركات الإسلام السياسى فى العالم الإسلامى، وأعلنت الحركات الإسلامية إعجاباً بالنموذج الثورى الإيرانى ـ وهذا يعد قوة دعم وتأييد للدعوة الإيرانية ـ واعتبرته نموذجاً قابلاً للتنفيذ، وعلى جانبها أعتنقت إيران مبدأ العالمية الإسلامية مجاهرة أحياناً بدعمها لبعض الحركات الإسلامية على سبيل المثال (أولئك الشباب فى مصر والجزائر والعراق والهند وطاجيكستان) إلا أن الحماس أحياناً يصاحبه الفتور وذلك بسبب الخلافات بين المذهبين الشيعى والسنى، وأسباب أخرى متعلقة بالوضع الاقتصاى الإيرانى.

وفى منتصف التسعينيات أصبحت الدول التى تعمل بقوة على الوحدة الإسلامية فى المنطقة محدودة جداً، وخططها للمستقبل تبدوا عامة إن لم تكن مشوشة لكن أنصارها عديدون داخل بلدان متنوعة فى المنطقة من الجزائر إلى أفغانستان وحتى فى تركيا ذات النظام العلمانى الصارم ، حيث آثار فوزحزب الرفاة الإسلامى ضجة كبيرة ربما كان سببها الرئيسى تزامنها مع مشكلة صعود الإسلامى السياسى فى العديد من البلدان العربى والإسلامية ، وعززها تصريحات «أربكان» المتحمسة كتحرير الأمة الإسلامية من أذربيجان حتى فلسطين وأن تركيا ستعود تدريجياً إلى الإسلام وهو ما لاقى إهتماما بالغاً من الحركات الإسلامية فى السودان والجزائر وإيران ، وتراجع التوتر بين تركيا العلمانية وجيرانها فى الجنوب (سوريا . العراق. إيران) .

وقد أثارت زيارة أربكات إلى إيران وليبيا وإستياء الغرب ولم يدم الأمر طويلاً، حيث كان العزم مبيت من جانب تركيا العلمانية والقوى الخارجية مثل أمريكا

وإسرائيل على الإطاحة ، بأى إتفاق استراتيجى بين أنقرة وطهران تشم منه رائحة تشكيل نواة لقوة إسلامية عالمية.

ولهذا ولغيرة من الأسباب لم يدم حزب الرفاة الإسلامى فى السلطة فترة طويلة حيث فك الإئتلاف الحاكم بن حزب الرفاة بقيادة أربكات وحزب الطريق القويم بقيادة تشلر . حيث إن تركيا التى تريد الإلتحاق بالمجموعة الأوروبية ، وتركيا الباحثة عن دور متميز لها فى نظام الشرق الأوسط ، وتركيا العضو الجنوبى المهم فى حلف شمال الأطلنطى لايمكن أن تكون نواة لكتلة إسلامية تحمل الأبعاد التى ذكرناها الآن ذلك يعنى ببساطة التخلى عن تركيا العلمانية الدائرة فى فلك الحضارة الغربية.

وتأكيداً للمسار العلمانى التركى تم تقديم حزب الرفاة إلى المحاكمة ، وتم التداول حول خطر نشاط حزب الرفاة الإسلامى المتهم بتهمة تهديد النظام السياسى العلمانى فى تركيا، وأضعف هذا المشروع الإسلامى أكثر وأكثر.

ولكن هناك بعض المؤشرات التى ظهرت فى عام ١٩٩٧ لتقوية المشروع الإسلامى، منها إنعقاد المؤتمر الإسلامى فى العاصمة الماليزية فى الفترة من ٢٤ ـ ٢٥ فبراير. ويهدف هذا المؤتمر إلى الاستغلال الكامل من جانب قادة العمل الإسلامى للقوة الإقتصادية الإسلامية ذات الإمكانيات التجارية والاقتصادية العظيمة ويتميز العالم الإسلامى بإيجابيات عديدة منها الثروات الطبيعية الهائلة من زراعية ومعدنية وبترولية والطاقة البشرية الضخمة، بحيث يمكن أن تشكل الدول الإسلامية فيما بينها هياكل إنتاج ضخمة وسوقاً واسعة للتبادل التجارى وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية ، ومراكز مالية عالمية للتمويل والاقراض والاستثمار بالإضافة إلى ذلك يمثل موقع العالم الإسلامى أهمية قصوى فى التجارة الدولية والإتصالات البحرية العالمية ، فمعظم الدول الإسلامية تقع فى الممرات المائية الدولية.

ويهدف هذا المؤتمر إلى تحقيق شراكه أفضل من خلال قيام شراكه فى ميدان التجارة العالمية فى ظل النظام التجارى العالمى الجديد، ويرمى المؤتمر إلى إبراز

الفرص الإقتصادية غير المستغلة من أجل الاستفادة منها فى مشروعات مشتركة وتحالفات إستراتيجية بين الدول الإسلامية(٢٢).

والمؤشر الآخر : وبعد استضافة إيران للقمة الإسلامية الثامنة التى حضر فيها حوالى ٥٥ دولة عربية وإسلامية، وناقشت موضوعات حيوية مثل الحصار العراقى والليبى وموضوع الجزر الإيرانية والمصالحة العربية الإيرانية ، الأمر الذى يجعل لنتائج قمة طهران الإسلامية قيمة بالغة الأهمية وفى ظل هذه القمة صدر بيان ختامى فى غاية الأهمية، حيث طالبت القمة بوقف جميع أشكال التعاون مع إسرائيل خصوصاً العسكرى ، وإدانه أى تحالفات للدول الإسلامية منها ومطالب الدول التى قامت بالتحالف معها بالتخلى فوراً عن ذلك فى إشارة إلى تركيا . وفى المجال الاقتصادى شاورت القمة الإسلامية على أهمية إقامة (**السوق الإسلامية المشتركة**) ، وحماية الاستثمارات وتنفيذ إستراتيجية اقتصادية إسلامية موحدة (٢٤) تؤدى إلى مزيد من تدعيم الوحدة الإسلامية، وخصوصاً وأن الإقتصاديات الإسلامية تتمتع بدرجة عالية من التباين الطبيعى والديموجرافى والصناعى، الذى يؤهلها للتعاون القائم على التكامل ـ فالاقتصاد يتمتع بتنوع كبير فى الموارد الطبيعية والموقع الجغرافى والمناخ والموارد المالية ، وهناك قطاع صناعى نشط يتوثب للإنطلاق فى سوق آمن كبير، وهناك أسواق ضخمة تستلزم استغلالها، إلا أن الواقع يؤكد ضعف مستوى التعاون الاقتصادى العربى والإسلامى وإنخفاض حجم التجارة الإسلامية البينية، والذى يرجع إلى عدة اسباب ، منها ضعف الطاقات الإنتاجية وعدم كفاية سياسات التفضيل التجارية بين الدول الإسلامية، إلى جانب عدم تيسير خطوط النقل والمواصلات والقيود الشديدة المفروضة على حركة إنتقال الأشخاص والأموال، الإضافة إلى إختلاف الأنظمة الإقتصادية المطبقة فى الدول الإسلامية إلا أن كل هذا يمكن السيطرة عليه بتنفيذ إستراتيجية اقتصادية إسلامية (٢٥) موحدة من خلال دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامى. ودعم وتفعيل دور البنك الإسلامى للتنمية ومزيد من التكامل بين الدول الإسلامية.

وهذا كله يزيد فى قوة المشروع الإسلامى فى مواجهة المشاريع الأخرى ولأنصار المشروع الإسلامى رأى فيما يطرح من جانب الدول الغربية سواء المشروع المتوسطى أو الأوسطى . حيث يروا أن هذين المشروعين ماهما إلا وجهان لعملة واحدة وهما مبادرة من قبل العالم المسيحى اليهودى عالم الشمال للوقوف بوجه الصحوة الإسلامية التى أصبحت الآن أبرز التعبيران عن عالم الجنوب.

ولنا فى الختام كلمة وهو أن المشروع الإسلامى لايملك بناءً مفصلاً وبرامج ومشروعات لا على المدى القصير ولا على المدى المتوسط، ومن ثم فهى تعبيرية أكثر منها عملية ، معنوية أكثر منها مادية وبلاغية أكثر منها نزوعية نحو العمل . وعلى نسق المشروع العربى فإنهما مشروعات نابعات من داخل المنطقة ويحملان نفس الهوية العربية الإسلامية.

المبحث الثانى:

التحديات التى يطرحها المشروع الإسلامى

ولكن حقاً هل يحمل مشروع التكتل الإسلامى تحديات بالنسبة للتكتل العربى؟ وهل يقف هذا المشروع فى نفس الخندق الذى يقف فيه التكتل الشرق أوسطى والتكتل المتوسطى ؟ وهل يمكن اعتباره مشروعاً معتدياً على المشروع العربى كما تراه فى المشروعين السابقين ؟

فالمشروع الإسلامى كما يجب أن يكون هو مشروع مكمل للتكتل الإقتصادى العربى فالتكتلتين يعيشين نفس الأمال والطموحات ويعانون من نفس المشاكل والصعوبات وينتمون إلى نفس الهوية الحضارية . إلا أن المشروع أو الرؤية الإسلامى هو مشروع ذات أبعاد كونية ، وهو تعبير عن استمرار للمواجهة بين الشمال والجنوب ، فلقد أصبحت «أمة الإسلام» رمزاً للجنوب ، حتى داخل الولايات المتحدة وفى عقر دارها واشنطن كما اتضح للجميع إثر نجاح مسيرة المليون رجل الذى قادة فى نوفمبر ١٩٩٥ لويس فرقان زعيم «أمة الإسلام» فى أمريكا (٢٨).

ولكن هذا المشروع الإسلامى يواجه العديد من السلبيات والأخطار منها تعدد اللغات والأجناس والبيئات الاجتماعية، وإختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والتفاوت الكبير فى الثروات ومايخلقه ذلك ـ فى غياب الوحدة ـ من تنافر(٢٩) . كما يواجه خطر العلاقة بين السنة والشيعة فى شأن فمن يتولى قيادة هذا المشروع ، فالسنة هى الكثرة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى والشيعة بالرغم من تأثيرها الملحوظ على الساحة الإسلامية ، حيث هناك دولة إسلامية شيعية فى إيران وهناك بعض القوى الشيعية فى مناطق متفرقة فى العالم الإسلامى، وأهم هذه المناطق لبنان حيث حزب الله ـ الذى قاد حركة التحرر الوطنى فى الجنوب اللبنانى وكللت جهودة بالنجاح بطرد الصهاينة شر طردة من لبنان ـ إلا أنهم وبالرغم من تأثيرهم الملحوظ يعدوا قلة بالنسبة للسنة وهذا يطرح قضية السنة والشيعة ولكن إذا لم يتجاوز هذا المشروع هذه النقطة الجوهرية فسوف تكون بذرة فنانة قبل بدئة ،

وخصوصاً أن هناك من له مصلحة فى اشعال الفتنة بين السنة والشيعة لكى لايظهر المشروع الإسلامى للوجود.

كما أن هناك خطر خارجى على هذا المشروع من أطراف عديدة أهمها الولايات المتحدة الأمريكية التى ترى فى هذا المشروع عدواً جديداً يمكن أستخدامه للتعبئة تحت شعار مكافحة الإرهاب الدولى(٣٠)، وهذا فعلاً مايحدث الآن فى الولايات المتحدة وخصوصًا بعد أحداث ١١ سبتمبر، الذى دمر فيها مركز التجارة العالمى والبنتاجون، وقد اتهمت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، حتى قبل بدأ التحقيقات وعلى أثر هذا الاشتباه الأمريكى غير المدعم بأدلة مؤكدة فقد قامت الولايات المتحدة بشن حرب همجية على الشعب الأفغانى الأعزل ـ الذى لاحول له ولا قوة ـ ولم يقف الأمر بالنسبة للولايات المتحدة عند هذا الحد وحسب، بل هى تحاول أن تستخدم هذه الأحداث كذريعة لضرب وتصفية كل الدول الإسلامية المقاومة للسياسة الأمريكية، وعلى رأسهم العراق ولبنان وسوريا، والتنظيمات الإسلامية مثل حركة حماس والجهاد، وحزب الله ومن هنا يتضح أن الولايات المتحدة تتربص للمشروع الإسلامى وتحاول أن تتهم دعاته بالارهابين، وتلصق بهم كافة أحداث الإرهاب الدولى ابتداء من محاولة تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك وضرب المدمرة الأمريكية فى عدن وأحداث ١١ سبتمبر ذات العواقب الوخيمة على الولايات المتحدة إلى أى محاولة يتم فيها تهديد المصالح الأمريكية فى داخل الولايات المتحدة وخارجها.

ويتضح من خلال هذا أن مشروع التكتل الإسلامى مثله مثل التكتل العربى يواجه العديد من المشاكل والصعوبات التى تأجل تنفيذ هذا المشروع، الذى لانرى فيه أى تعارض مع التكتل العربى، بعكس ما نراه فى المشروع الشرق أوسطى والمتوسطى الذى يمثل وجودهما مخاطر وتحديات عديدة على التكتل العربى.

□□□

الفصل الثانى

مشروع التكتل الشرق أوسطى

المبحث الأول: مدخل تاريخى لمشروع التكتل الشرق أوسطى.

المبحث الثانى: تحديات المشروع الشرق أوسطى.

المبحث الأول:

مدخل تاريخى لمشروع التكتل الشرق أوسطى

«النظام الشرق أوسطى» و«السوق الشرق أوسطية» مصطلحات بات من الشائع، منذ عام ١٩٩٣ ملاحظة ورودهما فى وسائل الإعلام - كافة - وهى تتحدث عن الاحتمالات المستقبلية للمنطقة العربية . وفى حين تم خلال الفترة الماضية - التركيز على موضوع «السوق الشرق أوسطية» إلا أن المطروح على ما يبدو هو خلق ممهدات قيام «نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط»(٣١) .

وهذا النظام يحمل فى مغزاه محاولة جديدة لصياغة المنطقة العربية ، وهذه المحاولة لم تكن المحاولة الأولى من نوعها لصياغة لخارطة الجيو سياسة للوطن العربى بل هى محاولة من محاولات عديدة فى العصر الحديث بدأت بالتدخل الاستعمارى فى المنطقة العربية، والسيطرة الاقتصادية والعسكرية على تلك المنطقة، التى رأى الاستعمار أن من يسيطر عليها يتحكم فى مصير العالم، وأنها مهمة لدرجة أنه لايمكن تركها لرغبة وأهواء سكانها الأصليين.

فبدأ التخطيط والتنظير الفكرى للسيطرة على تلك المنطقة وكانت أولى المحاولات التنظيرية فى العصر الحديث، هى وثيقة (كامبل بزمان) - رئيس وزراء بريطانيا - الصادرة سنة ١٩٠٧ ، والتى اشتملت على تحديد المفاصل الاستعمارية فى العالم وفى مقدمتها البحر المتوسط لاعتبارات إستراتيجية فائقة . ولذا يقترح التقرير ثلاث نقاط بالنسبة إلى المنطقة العربية هى:

١- العمل على تجزئة هذه المنطقة وإبقاء شعبها متخلفاً.

٢- ضرورة فصل الجزء الإفريقى فى هذه المنطقة عن الجزء الأسيوى بحاجز بشرى قوى وغريب.

٣- يقوم هذا الحاجز على مقربة من قناة السويس، ويشكل جسراً برياً يربط أوروبا بالعالم القديم، وتنشأ فيه دولة صديقة للاستعمار عدوة لسكان المنطقة .

وبالفعل تحولت هذه الوثيقة إلى برنامج عمل بدأ تنفيذه عندما حانت الفرصة

الملائمة فى الحرب العالمية الأولى . فكانت هذه هى **أولى المحاولات** التى طبقت فيها هذه الوثيقة بحذفيرها . حيث تم تطبيق نظام الانتداب الاستعمارى الذى ادى إلى تجزئة الوطن العربى ، وإبقاء شعب المنطقة فى حالة تخلف ، كما تم منح وعد بلفور ـ للورد روتشيلد الصهيونى البريطانى الذى وعد اليهود بإقامة وطن قومى لهم فى فلسطين ، وسهل لهم تحقيق هذه الغاية، فكان هذا الوعد نواة لإنشاء تلك الدولة التى فصلت الجزء الأفريقى عن الجزء الأسيوى للوطن العربى، وأصبحت هذه الدولة صديقة للاستعمار وعدوة لسكان المنطقة(٣٢) .

أما المحاولة الثانية : فقد ظهر بوادر طرحها أثناء الحرب العالمية الثانية حيث أنشأت بريطانيا ما يسمى (**بمركز تموين الشرق الأوسط**) ، وكان هدفه تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى فى الدول الواقعة شرق وجنوب البحر المتوسط، حتى لايتهدد استقرار المنطقة بسبب نقص الغذاء ، وقد أرادت بريطانيا إبقاء هذا التكتل الاقتصادى كجهاز تخطيطى إقليمى يربط المنطقة بالمركز البريطانى ، ولكن هذا المشروع التكتلى لم يستمر ، حيث رفضت الولايات المتحدة هذا الأسلوب حتى لايغلق سوق المنطقة أمامها (٣٣).

وبعد هذا المشروع مرت المنطقة بمحاولات متعددة لتنظيمها بتحرير أو إسقاط مشروعات أمنية الطابع ، ذات مسحة عسكرية سياسية أو اقتصادية فى بعض الأحيان فظهر اقتراح (انجلو ـ أمريكى) بإنشاء قيادة الشرق الأوسط (الميكوم)، فى أواخر ١٩٥١ مع تشكيل قيادة عليا مركزها القاهرة، مؤلفة من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ، وكانوا يحلمون بانضمام دول الشرق الأوسط إليهم، ولكن العرب رفضوا حلف الدفاع الشرق أوسطى الغربى.

وفى أغسطس ١٩٥٢ كانت هناك محاولات لإنشاء منظمة دفاعية شرق أوسطية ، وهذه المحاولة أيضاً **غربية أمريكية** بريطانية.

وفى عام ١٩٥٥ ظهر (**حلف بغداد**) حيث اجتمع الموقعون لوضع معاهدة رسمية تضمنت الهيكل التنظيمى للحلف، والذى يتكون من : إيران، تركيا، العراق. باكستان . ولكنه فشل بسبب رفض العرب له.

وبعد ذلك حلف «**السنتو**»الحلف المركزى ليحل محل حلف بغداد فى منتصف الستينيات، ولكنه لم يستمر (٣٤) وظل التمهيد الدائم والمستمر لإنشاء تكتل إقليمى أوسطى فى هذه المنطقة يرتبط ارتباطاً أساسياً بالمصالح الغربية(٣٥) .

ولم يطرح شىء بعد حلف السنتو، حيث أدت حالة الحرب مع إسرائيل إلى تعطيل الخطط الغربية فى طرح مشاريعهم الشرق أوسطية . فالعالم العربى كان رافض الإشتراك فى أى ترتيبات إقليمية تشمل إسرائيل ، ولكن بعد ما زار السادات القدس فى ١٩٧٧ بدأت مشاريع التعاون الشرق أوسطى تطرح نفسها مرة أخرى، حيث «**مشروع مارشال وللشرق الأوسط** » فى ١٩٨٦ ، حيث اقترح «بيريز» أن تقوم هذه السوق وفق برنامج مشترك، يرصد له ٣٠ مليار دولار على أن تديره الولايات المتحدة والدول الأوروبية والعربية ، من خلال بنك للتنمية وإعمار الشرق الأوسط ، ويؤكد شيمون بيريز» أن بناء سوق إقليمية مشتركة من شأنه أن يضمن عملية السلام(٣٦) ولكن هذه المحاولة لم تلاق النجاح المرجو منها، حيث لم تكن الظروف الدولية والإقليمية مهيئة لطرح هذا المشروع ، ولكن بعد فترة وجيزة من طرح مشروع مارشال للشرق الأوسط تغيرت الظروف الدولية والإقليمية، الأمر الذى سمح بطرح الصياغة الثالثة لوطننا العربى.

المحاولة الثالثة : وقد ظهرت هذه المحاولة بشكلها السافر فى أوائل التسعينيات بعد حرب الخليج الثانية ونهاية الحرب الباردة، التى كانت من نتائجها إنهيار التوازن الدولى ـ انظر الفصل التمهيدى ـ . وقد أدى هذا إلى إضعاف الوطن العربى بدرجة كبيرة (٣٧)، حيث دمر التوازن العسكرى فى المنطقة بتدمير العراق الذى كان يعد الجيش الرابع على مستوى العالم، كما فقدت معظم الأصول المالية، البترولية نتيجة الإنخفاض الحاد فى أسعار البترول فى أواخر الثمانينيات ، والتكاليف الباهظة لحرب الخليج الثانية، التى قدر بنحو ٦٢٠ مليار دولار ـ بالإضافة إلى الانقسامات، التى تبلورت بعد ذلك خسارة منظمة التحرير الفلسطينية للدعم المالى بعد حرب الخليج . والدعم السياسى كل هذا وغيره طرح المشروع الشرق أوسطى بقوة على الواقع العربى العليل الذى لم يظهر أى قدرة على المقاومة.

ويعتبر من أهم المنظرين للمشروع الشرق أوسطى **شيمون بيريز** ـ رئيس وزراء إسرائيل السابق ـ ويضاف له **هنرى كسنجر وبرنارد لويس** (٣٨).

وكان (مؤتمر مدريد) فرصة عظيمة لطرح الرؤى حول الشرق الأوسط، حيث قال «**جورج بوش**» ـ الأب ـ فى افتتاح المؤتمر (أنه يوم السلام فى المنطقة عبارة عن تعاون إقليمى ومعاهدات وعلاقات اقتصادية وتبادل سفراء) (٣٩) فمؤتمر مدريد فرصة اقتنصتها الدول الكبرى لإعادة ترتيب هندسة الأوضاع فى منطقة حساسة ومهمة، بالشكل الذى يخدم مصالحها عن طريق نظام إقليمى تابع لها(٤٠).

وفى غضون أربع سنوات أو ثلاث بعد مدريد أفرز هذا الاقتران سلسلة من الاتفاقيات ، وهنا بدأت أولى الخطوات العملية والإجرائية نحو نقل هذا المشروع من حيز الرؤى والأفكار، إلى حيز الواقع مع إتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٩٣ . فقد عكست بعض نصوص هذا (٤١) الاتفاق بوضوح أول خطوة على طريق تخليق الجنين، أو خلق بذورة الأولى فى التربة العربية، وجاءت معاهدة السلام على المسار الأردنى ـ الإسرائيلى (معاهدة سلام ١٩٩٥) وعدد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون فى مجالات مختلفة(٤٣).

كما عقدت أربع قمم اقتصادية فى الدار البيضاء بالمغرب (نوفمبر ١٩٩٤) ، وعمان بالاردن اكتوبر ١٩٩٥، والقاهرة نوفمبر ١٩٩٦(٤٤)، وآخر هذه المؤتمرات مؤتمر الدوحة نوفمبر ١٩٩٧ ا، لذى لاقى معارضة كثيرة حول انعقاده وقاطعته كل من مصر والسعودية، وأعلنت مصر أن عدم مشاركتها رسالة إلى العالم بأن توقف مسيرة السلام والتعنت الإسرائيلى سيؤثران على التعاون الاقتصادى(٤٥).

وبغض النظر عن مؤتمر الدوحة الاقتصادى فإن المؤتمرات الاقتصادية السابقة قد شارك فيها عدد كبير من رؤساء الدول ورجال الأعمال والاقتصاديون فى المنطقة، والدول الصناعية من مختلف أنحاء العالم. وقد تم التوصل من خلال هذه المؤتمرات إلى اتفاقيات ، جزء منها لم يتم وجزء منها توقف تنفيذه بسبب توقف العملية السلمية بسبب سياسات شارون الدموية .

والدول التى يعتمد عليها فى إقامة هذا المشروع، هى إسرائيل التى لها الدور الرئيسى(٤٦) وأدوار إسرائيل، كما عهدنا دائما هى «**مهمة استعمارية خالصة**»، كما حددها هرتزل ـ مؤسس الحركة الصهيونية ـ والإرهابى شارون ـ رئيس الوزراء الحالى ـ فى لقاء مع الرئيسى الأمريكى الأسبق، حيث قال: «إن إسرائيل بكونها حاملة طائرات مثالية لخدمة المصالح الأمريكية والغربية وكبيرة وأمن وتيجر فى منطقتنا، ومن على متنها يمكن أن يصل إلى أى مكان، وتستطيع العمل فى مختلف الأجواء». فإسرائيل دائما خادمة للاستعمار ومصالحها دائماً تتأقلم مع مصالحة ، وخصوصاً إذا كانت هذه المصلحة قيادة النظام الشرق أوسطى وسوقه، فهو حلمها الأساسى الذى ستسعى لتحقيقه بكافة الأشكال.

كما لتركيا دور تابع لهذا النظام الشرق أوسطى هو بالطبع ليس مثل دور إسرائيل(٤٧)، ولكنه دور مهم، حيث إنه نظرا للقيود التى تواجهها تركيا فى حركتها الأوروبية واصطدامها بالمصالح الروسية، عندما تتوجه صوب جمهوريات اسيا الوسطى ، فإن منظور إقامة نظام شرق أوسطى جديد شكل فرصة إستراتيجية واقتصادية مهمة أمام صانع القرار التركى ، ويبدو واضحاً أن المصالح التركية بهذا الخصوص تتلاقى مع المصالح الإقليمية الإسرائيلية ، وهو ما يفسر توقيع البلدين لإتفاق التعاون العسكرى فيما بينهما.

وفى اليقين فإن هذا التحرك التركى ـ الإسرائيلى يستفيد من سياسة الإحتواء المزدوج، التى تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كل من العراق وإيران(٤٨).

وبالإضافة إلى تركيا فإن هناك العديد من الدول الأخرى التى يعتمد عليها فى إقامة المشروع الشرق أوسطى ، ولكن ليس لها ثقل هذين البلدين، أما الدول الأخرى الداخلة فى نطاق ومؤيده له فقد أخذت خط الرجعة عنه فى الأونة الأخيرة، وذلك بشكل أساسى بسبب سياسات «**الإرهابى أرئييل شارون**»، كما أن هناك العديد من الأطراف العربية الرافضة لهذا المشروع من أساسه مثل سوريا، التى رفضت المشاركة فى قمة عمان وذهبت إلى قمة برشلونة ـ وإيران والعراق ولبنان وليبيا واليمن.

وفى إطار عرضنا للمشروع الشرق أوسطى يتبادر إلى ذهننا سؤال عن ما هى التصورات الأساسية لهذا المشروع ؟ وهل هى تصور واحد أم عدة تصورات ؟ للإجابة علي هذا السؤال نجد أن هناك ثلاث تصورات لهذا المشروع. وهما.

التصور الأول : التصور الإسرائيلى للمشروع الشرق أوسطى :

وهو ذلك التصور الذى طرحه «**شيمون بيريز**» حيث طرح تصوره الكامل فى كتاب أصدر باللغة الإنجليزية عام ١٩٩٣ بعنوان (**الشرق الأوسط الجديد**)، الذى بلور فيه أفكاره بشأن مستقبل المنطقة وصولاً إلى التكامل الاقتصادى بين دولها، كما عبر عن ذلك الفكر فى العديد من الحوارات واللقاءات الفكرية(٤٩).

ويقول بيريز فى كتابه: (إن الاعتراف المتبادل بين العرب وإسرائيل ، والفروق الجوهرية طويلة الأجل فيما بينهما من حيث مستوى الدخل ومستوى المعرفة التكنولوجية، وكذا الاختلافات الأساسية فى نفقات الإنتاج، هذه هى العوامل التى ستسهم فى تشكيل التعاون الاقتصادى ، وحينئذ سوف يرتفع مستوى التعامل الاقتصادى الإقليمى، وسوف يتأسس الواقع الجديد، الذى تسبق فيه الأعمال التجارية عالم السياسة، ولسوف يتواجد ا لشرق الأوسط بالتأكيد فى سوق مشتركة بعد أن يتحقق السلام ، وسوف يؤدى مجرد وجود هذه السوق المشتركة إلى تدعيم المصالح الجديدة فى تعزيز السلام على المدى الطويل) (٥٠).

ويقوم النظام الاقتصادى الشرق أوسطى بحسب التخطيطات الإسرائيلية على أساس التسوية السلمية بين إسرائيل والبلدان العربية، وعلى أساس التعاون الذى يتم عن طريق عدة أطر .

أولاً : إقامة مشروعات مشتركة فى مجالات البنية التحتية المادية والاجتماعية

ثانياً : إقامة مشروعات إنتاجية مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف .

ثالثاً: إنشاء مؤسسات إقليمية تحويلية وتجارية وتنسيقية .

ويعد الهدف الأساسى لإسرائيل من وراء النظام الشرق أوسطى الجديد هدفاً مزدوجاً اقتصادياً ـ سياسياً ، ويتركز فى التكامل الاقتصادى بينها وبين الافكار

العربية وغير العربية الشرق أوسطية ، على أساس إقليمى شرق أوسطى يقوم على عدة دعامات منها النفط ورؤوس الأموال الخليجية، والعمالة المصرية، والمياه التركية، و الثقافة الإسرائيلية ، مع حصول إسرائيل على مصادر تمويل إضافية، من خلال بنك التنمية للشرق الأوسط برؤوس أموال عربية وأوروبية وأمريكية، والسيناريو الأفضل لتحقيق ذلك هو برأى أدعيائه إقامة منظمة تجارة حرة متعددة الأطراف إتساقاً مع اتجاهات العولمة السائدة، ومع أهداف منظمة التجارة الدولية الجديدة القائمة على إتفاقات الجات بعد دورة اورجواى الأخيرة(٥١)، وهذا هو مجمل التصور الإسرائيلى الذى عرضه بيريز فى تصوره للشرق الأوسط الجديد .

ولكن هذا التصور الآن معرض للخطر وذلك بسبب السياسات المتشددة، التى يتبعها قادة الكيان الصهيونى من بيريز إلي نتنياهو إلى باراك إلى الإرهابى شارون صاحب اليد الملوثة بدماء شهدائنا فى صبرا وشاتيلا، وفى الانتفاضة الفلسطينية المباركة . فالتعنت الشارونى فى ظل عجز شيمون بيريز وزير خارجيته . أوقف المشروع الشرق أوسطى من جذوره حيث يريد شارون إعادة صياغة هذا المشروع مرة أخرى بما يتفق وتصوره الإرهابى، بحيث يتم هذا المشروع بدون التفريط فى أى شبر من أرضنا المحتلة بما فيها القدس. وأنه يريد تليين عظام الفلسطينيين بحيث يتقبلوا فتات الفتات الذى يوعد به شارون ولن ينفذه . فهذه السياسة الشارونية وضعت المشروع الشرق أوسطى وفقاً للتصور البيريزى على قائمة التأجيل إلى أن تحين الفرصة الملائمة لطرحه مرة أخرى.

التصور الثانى : التصور الأمريكى للمشروع الشرق أوسطى :

ويعد هذا التصور تصور مكمل للتصور الإسرائيلى ، حيث إن كلا منهما له نفس المصلحة فى إقامة نظام شرق أوسطى. ويتضح بعد زلزال الخليج ونهاية الحرب الباردة أن الولايات المتحدة فى حاجة ماسة إلى إجراء نظرة شبه كلية فى النظم الإقليمية فى العالم من زاوية إعادة التركيب والتنظيم، أو من زاوية إعادة الهندسة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية خاصة لبعض هذه النظم الإقليمية، وأهمها النظام العربى وإعادة التركيب هذه تريدها الولايات المتحدة من الداخل،

حيث إنها تبغى ما من شأنه الوصول إلى الأمن الجماعى فى إطار نظام دولى ، وأن يقوم هذا النظام على أنظمة إقليمية قوية تتوصل إلى حلول للمنازعات الإقليمية ، وإلى إيجاد صيغ للتكامل على المستوى الإقليمى، وفى إطار هذا تتصور الولايات المتحدة نظاماً إقليمياً شرق أوسطياً جديداً يكون فاعلاً فى ذاته، فعبر تحالفها الإستراتيجى مع إسرائيل تدخل دول الخليج العربى وتركيا، ثم يتم إدخال دول عربية رئيسية إلى النظام مصر، ولاحقا دول فاعلة رئيسية مثل سوريا ولبنان.

وبهذه الطريقة لن تتمكن الولايات المتحدة من المساعدة فى تسهيل وتقوية عملية السلام فقط ، ولكن أيضاً تأمين حرية تدفق النفط الدولى إلى الأسواق الغربية (٥٤)، حيث إن قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بزعامتها للعالم «الغربى» يتطلب بالضرورة وضع يدها على المادة الحيوية التى تغذى الصناعات الغربية أو«الشمالية بالأحرى» وهى النفط، من المنابع إلى الممرات. . وهذا يفترض أيضاً ، السيطرة على التطورات السياسية والاجتماعية فى مواطن النفط، وبالتالى ، تتجلى أهمية السيطرة الأمريكية على «الشرق الأوسط» وخاصة المنطقة الحيوية داخله الوطن العربى حيث نفط الخليج ، وحيث يكمن مركز التطورات السياسية والاجتماعية فيه تاريخياً ويمكن القول بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تعتبر سيطرتها على هذه المنطقة ضرورية لخدمة مصالحها الاستراتيجية الخاصة، فإنها تعتبرها وسيلة ضرورية لتكريس هيمنتها على توجيهات «النظام الدولى قيد التشكيل» ، من خلال تحسين قدراتها التنافسية إزاء القوى الكبرى الأخرى على المسرح الدولى.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل مع المنطقة العربية بمنظور «المصلحة المزدوجة»، حيث تبرز مصالحها الاقتصادية(٥٥) وأهمها نفط الخليج ـ وعوائده ـ الذى تستورد منه حوالى ٤٤٪ من احتياجاتها النفطية . وهذه النسبة سوف تزداد فى المستقبل نظرًا لقلة الاحتياطى البترولى للولايات المتحدة، الذى لايتجاوز ٢٣,٧ مليار برميل ، فى ظل احتياطى خليجى يتجاوز ٥٨٤,٤ مليار برميل أى حوالى ٦٥٪ من الاحتياطى العالمى، بالإضافة إلى احتياطى ٤٤ مليار

برميل يوجد لدى الجزائر ومصر وليبيا واليمن وتونس، ولذا تقوم أمريكا بحماية النفط فى عقر دارة (٥٦).

وأيضاً من المصالح الاقتصادية الذى تسعى أمريكا للحفاظ عليها هى الحفاظ على السلام الإقليمى فى المنطقة، حيث إن هذه المنطقة تعتبر المعبر الرئيسى لخطوط الملاحة والتجارة العالمية (٥٧) ويكفى لإدراك أهمية الملاحة أن بلايين الدولارات من واردات وصادرات تتدفق من خلال التجارة البحرية.

كما تريد الولايات المتحدة الحفاظ على المنطقة كسوق للمنتجات الأمريكية، وتضع الولايات المتحدة البنية والأنظمة اللازمة لتحويل المنطقة كسوق استهلاكية كبيرة للبضائع الأمريكية ، جعلها تلتحق بقطب دولى جاذب وبصفة خاصة (٥٨) للولايات المتحدة ، التى ترتبط مع إسرائيل بإتفاقية تجارة حرة، وهنا فإن دخول السلع الأمريكية إلى المنطقة فى ظل سوق شرق أوسطية مشتركة سيعفى بضائعها من الجمارك وتعامل كبضاعة إسرائيلية (٦٠) وهنا تفقد السلعة التى تدخل المنطقة الحرة للتجارة جنسيتها الأمريكية ولاتصدر عنها (شهادة منشأة) عند إعادة تصديرها ، وبذلك ستفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأمريكية بلا قيود ، مما يتيح للصادرات الأمريكية قوة تنافسية هائلة أمام المنتجات الأوروبية واليابانية . من هنا يمكن أن نفهم لماذا تتحمس الولايات المتحدة بإقامة سوق فى الشرق الأوسط بعدما استطاعت أن تتحكم فى موارد النفط بقوتها العسكرية فى الخليج، بالإضافة إلى ذلك أيضاً تخفف عبء المعونة الأمريكية لإسرائيل ، التى تقدر بحوالى ٥,٤١٤ مليار دولار وليس ثلاثة مليارات دولار كما تقول التصريحات الرسمية ـ فى ظل تكامل ترتيبات السوق الشرق أوسطية.

وبالإضافة إلى مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية تبرز مصالحها السياسية على أساس أن من يسيطر على (أو على الأقل يتحكم فى) هذه المنطقة يصبح « سيد العالم» كما أثبتت التجربة التاريخية(٦٢).

ومن أجل تحقيق هذه السيطرة ترى الولايات المتحدة أنه يجب احتواء العراق وإيران، حتى تمتلك الدولتان نظماً أكثر توائماً مع هذه الرؤية ، وفى إطار هذا فإن

سوقاً مشتركة صغيرة ،أو ترتيبات كوتفدرالية (إسرائيل وفلسطين والأردن) تمثل الخطورة العاجلة فى هذا البناء، وربما يدفع هذا إقليميين آخرين إلى إسقاط تحفظاتهم وربما يصبحان منحازين وهما سوريا ولبنان.

ويستمر التصور الأمريكى بمنطقة تجارة حرة بين (إسرائيل وفلسطين والأردن) والدول المحيطة (مصر . سوريا . لبنان). وإذا ماتم ذلك فإن تركيا ودول الخليج العربى سوف ينضمون إلى هذا المشروع. وبهذا يتم البناء القابل دائما لتقبل أطراف أخرى شرق أوسطية حسب المفهوم المتسع للشرق الأوسط.

فالنظام الشرق أوسطى وفقاً للتصورات الإسرائيلية الأمريكية يقوم على دعامتين تحددان فى النتيجة طبيعته وخصائصه العامة.

الدعامة الأولي : الانفتاح الاقتصادى الكامل على العالم بعامة وعلى منطقة الشرق الأوسط بخاصة، شاملة الدول العربية وغير العربية وإسرائيل ضمن العولمة القائمة على نظام السوق والتجارة الدولية الحرة المتعددة الأطراف.

الدعامة الثانية : التعاون الإقليمى المتعدد الأطراف الذى يستند إلى الانفتاح الكامل بين دول المنطقة تجارياً، ويستهدف إقامة تجمع إقليمى شرق أوسطى بديل عن تجمع إقليمى عربى تشغل فيه إسرائيل مركزاً متفوقاً، ومتميزاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتقوم فيه بدور القوى الإقليمية المهيمنة والعظمى (٦٣).

ويرى أنصار المشروع الشرق أوسطى ـ أمريكا وإسرائيل ـ أن عدوهم الأول هو القومية العربية والأصولية الإسلامية دون ذكر للمقابل اليهودى لها(٦٤).

ويمكن القول هنا أن التصورات الأمريكية للنظام الشرق أوسطى مثله مثل التصور الإسرائيلى على قائمة التأجيل ، وذلك بالرغم من الجهود المضنية التى تقوم بها الإدارة الأمريكية من أجل احتواء الأزمة، إلا أن حكومة شارون لن تسمع للإدارة الأمريكية أن تمرر أى سياسات ضد رغبتها. فمازال التصور الأمريكى والتصور الإسرائيلى، الذى طرحه شيمون بيريز حبيس سياسات وقرارات شارون الإرهابية إلى أن تتغير سياسته و تأتى حكومة أكثر فهماً لفائدة هذا المشروع لأمريكا وإسرائيل:

التصور الثالث : التصور العربى للمشروع الشرق أوسطى

وهذا التصور العام تفرع لتصورين آخرين.

التصور الأول : تصور بعض المجموعات العربية الحاكمة والنخب السائدة المرتبطة بالنماذج الراهنة للممارسات السياسة، ويقوم هذا التصور على أن الشرق أوسطية ماهى إلا مشروع«للمنافسة الحضارية» بين العرب وخاصة مصر من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى، وأننا لانخشى هذه المنافسة أو يجب ألا نخشاها(٦٥).

وهذه الرؤية التى تتصورها معظم الحكومات العربية تتلخص فى رؤية الحكومة المصرية، التى ترى أنه يجب أن يكون هناك ربط إقليمى بين السلام من ناحية وبين التنمية من ناحية أخرى، وأنه لابد وأن يتحقق السلام العربى الإسرائيلى ، ولا بد من وضع حد لسباق التسلح، ولابد من زيادة القدرة التنافسية، وتعظيم المزايا النسبية فى الإقليم، وتحديد أرضية التعاون على تحديد آلية للصراع. وتقوم الرؤية المصرية على أربع أسس هى:

١ـ التسوية السلمية للصراع العربى الصهيونى بناء على قرارات مجلس الأمن.

٢ـ الأمن الإقليمى وضبط التسليح ، وينبغى فى هذا الإطار أن يكون هناك ضبط متكافىء للسلاح.

٣ـ التنمية الإقليمية حيث يجب أن تقوم التنمية على أساس التوازن المتكافىء لمعدلات النمو، ويجب أن ترتبط التنمية بزيادة التجارة البيئية والاستثمار والتكنولوجيا والمقدرة الإنتاجية.

٤ـ التعاون الإقليمى والذى يجب أن يمتد إلى التعاون بين مختلف الأطراف، ويجب أن يسهم القطاع الخاص فيما يتعلق بالرؤية المصرية، من أنه لايمكن عزل دول بعينها عن التطورات الإقليمية الخاصة بالدول المجاورة لها، وأنه لايمكن أن يتحول مركز الثقل إلى إسرائيل بحكم طبيعة الأمور وبحكم التفاعلات والعلاقات الخاصة بين مصر والوطن العربى(٦٦).

وقد قدم المعبرون عن تيار الترحيب (الشرق أوسطى) محاولات عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون فى إطار شرق أوسطى ، أو لتأكيد الحاجة إلى سوق شرق

أوسطى، أو سعياً للتقليل من الآثار السيئة للتعاون العربى مع إسرائيل . ففى مجال تبرير التعاون (الشرق أوسطى) يجب تشبيه هذا بأوروبا ، التى كانت فى حالة عداوة، ثم بسبب التعاون الاقتصادى أصبحت فى الطريق لدولة موحدة.

وينطبق هذا من وجهة نظرهم على الوطن العربى وإسرائيل ، لذا يصبح من الضرورى ربطهما بالمصالح والمنافع المشتركة باعتباره الحل الأفضل للصراع والعاصم من تجدده مستقبلاً بحيث يكون الوعى العملى بفائدة المشروع(٦٧) الشرق أوسطى هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية الإسرائيلية، ولكن أيضاً فى منطقة الخليج التى شهدت حربين ضروسين خلال عشرة أعوام(٦٨).

ويشهد هذا المشروع الآن تراجع وجهة النظر العربية المؤيدة وذلك بسبب السياسات الإسرائيلية المتعنتة التى ينتهجها شارون.

التصور الثاني : هو تصور الشعوب العربية والنخب الوطنية التقدمية ، التى ترى أن الشرق أوسطية مشروع استعمارى يقوم ـ دعائياً ـ على فكرة الإندماج والسوق الشرق أوسطية المشتركة (٦٩). وقد حذرت معظم الدراسات والمناقشات فى الوطن العربى من مخاطر المشروع الشرق أوسطى على الوطن العربى اقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً ، ومما تسعى إسرائيل إليه من هيمنة ، والقضية هنا ليس خوفاً سلبياً من تعوق إسرائيل، بل هى تقدير للمخاطر وعمل إيجابى لمواجهتها ، ومابين إسرائيل والعرب ليس خوفاً وإنما أرضاً لازالت محتلة ودماء شهداء وإعلان القدس عاصمة أبدية لها (٧٠) . فالصراع بيننا وبين إسرائيل صراع وجود وليس صراع حدود، ولا يجب فى هذا الصراع أن نقلل من قدراتنا فيه فنحن نمتلك أدوات كثيرة لهزيمة إسرائيل ومن أهمها المقاطعة، التى تحاول إسرائيل بكافة الطرق أن تنهيها. وقد خسرت إسرائيل من المقاطعة فى الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٩٥حوالى ٤٥ مليار دولار.

وقد تحددت معظم الرؤى العربية للشرق أوسطية فى أنها محاولة للقفز فوق مقررات الشرعية الدولية ، التى تنص على إعادة الحقوق والأراضى العربية ، وأنها إطار عمل ظاهره اقتصادى وباطنه سياسى تحاول إسرائيل من خلاله الولوج إلى

العالم الاقتصادى العربى . وقد سادت قناعة لدى معظم الدول العربية بأن المكاسب كلها ستصب فى صالح إسرئيل. وأنه عندما تكون المكاسب مشتركة فإن إسرائيل ستكون الطرق الأكثر استفادة(٧١) .

ويتضح من هذا أن المشروع «الشرق أوسطى» هو مشروع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل أساساً ـ .ويندرج فى سياق محاولاتها لإحكام سيطرتهما على النطقة لتعزيز وضعهما الاقتصادى من جانب ،ولتكريس هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولى من جانب آخر ، فى مواجهة القوى الصاعدة : ألمانيا فى أوروبا، واليابان والصين فى آسيا، ويأتى ذلك تكميلاً لمحاولاتها السابقة لإزاحة النفوذ الأوروبى من المنطقة ، واستكمالاً لمشاريعها التى طرحت تحت شعار «ملء الفراغ» حيناً، أو «أمن الخليج» حيناً آخر.. ومن ثم ، يصبح من السهولة معرفة الهدف الأساسى وراء عمل الولايات المتحدة، و«إسرائيل» ، على ربط قضية «السلام» أوتحديداً(٧٢) تسوية الصراع «العرب ـ وإسرائيل» بمسألة التعاون الاقتصادى ، ولكنهم أحياناً يتخلون عن الربط بين المسار السياسى ـ عملية التسوية ـ بالمسار الاقتصادى، وذلك إذا حدث جمود فى عملية التسوية يؤدى إلى تعطيل المسار الإقتصادى، حيث المسار الاقتصادى هو الذى يهمهم لأن مصالحهم مرتبطة بتقدمه ارتباط لايتجزأ.

فمن خلال هذا الربط ، يمكن تجاوز العناصر الحادة فى الصراع، وخصوصاً الجوانب المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وإيجاد حالة من التعاون والإرتباط المتبادل ، بحيث تصبح بلدان المنطقة العربية «أكثر طواعية» للمصالح الإستراتيجية الأمريكية ، فى عصر العولمة الإقتصادية والاحتكار التقنى، وبحيث تصبح مجموع الخطط الاقتصادية ومشاريع البنية الأساسية، رابطاً رئيسياً بين بلدان المنطقة وإسرائيل وتركيا، على نحو لافكاك منه، أو بالأحرى على نحو يجعل «كلفة الإنفصال» عالية جداً بالنسبة إلى الأطراف العربية، التى تود الانسحاب من الترتيبات الإقليمية الجديدة(٧٣) ويتضح لنا أن المشروع الشرق أوسطى بهذا الشكل يطرح تحديات عظيمة الشأن أمام الوطن العربى سوف نوضحها فى المبحث الثانى .

□□□

المبحث الثانى:
تحديات المشروع الشرق أوسطى

هناك تحديات كثيرة يطرحها المشروع الشرق أوسطى سوف نتناول منها ثلاث جوانب :

أولاً: التحديات السياسية

ثانياً: التحديات الاقتصادية

ثالثاً: التحديات المؤسسية

ويمكن إيجاز أبرزها فيما يلى:

أولاً: التحديات السياسية

١ـ نوضح فى البداية أن قضيتنا مع العدو الصهيونى ليس قضية حدود ولكنها قضية وجود إما نحن وإما هم، كما أن الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل فى المنطقة تعنى أن ماحاربنا من أجله كان سراباً وأوهاماً. وأنه حتى ولو وافقنا كما وافق الكثرين بوجود هذا الكيان الصهيونى كإقرار لواقع أو لوقوعية، فإننا بمنطلق هذه الوقوعية العربية والإسلامية قد ادخلنا إسرائيل بأسلحتها النووية داخل نسيج الوطن العربى، بدون أن تتخلى عن عنصريتها ووجودها الاستيطانى التوسعى ـ الذى لو تخلت عنه لما كان هناك وجوداً لإسرائيل:

٢ـ يهدف النظام الشرق أوسطى إلى تذويب وتفتيت أمتنا العربية، وذلك عبر إدخال دول أخرى على منظومتنا العربية، مثل إسرائيل وتركيا وأثيوبيا ، وهذا خلق وتكوين لموزايكو من أجناس وأعراق وأقليات ولغات وعادات مختلفة فى هذه المنطقة، ثم ربطها عبر شبكة من المصالح الاقتصادية تجعل من شعبنا العربى وهويته العربية ضحية لتلك المؤامرة(٧٤).

٣ـ إطلاق عملية التطبيع الرسمى والعملى للعلاقات العربية الإسرائيلية، قبل قيام إسرائيل بالوفاء باستحقاقات عملية التسوية السلمية، وخصوصاً لجهة تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و٤٢٥ ، وما تفرضه تلك القرارات، من

انسحاب إسرائيل كامل من الجولان السورية ، وجنوب لبنان ـ الذى تم تحريره بالقوة على يد حزب الله ـ والأراضى الأردنية : والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، وتفكيك المستوطنات وحل مشكلة اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية خصوصاً القرار رقم ١٩٤ .

وتكمن الخطورة الرئيسية فى ذلك .فى محاولات القمم الاقتصادية الأربع، التى انعقدت تحت مسمى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى تغيير الأولويات، وفرض أسبقية للجانب الاقتصادى على التقدم فى مسار التسوية، السياسية، وإطلاق عملية التطبيع، وإلغاء المقاطعة المفترض أن تأتى نتاجاً للتسوية، الأمر الذى يهدد العملية السلمية ، ويقوض الأسس والمبادىء التى قامت عليها. وتجريد الجانب العربى من أدوات الضغط التفاوضية المتبقية لديه لتحقيق تلك المبادىء وزيادة الضغط على كل من سوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات إضافية لحساب إسرائيل(٧٥).

٤ـ ويعد من أخطر التحديات التى يطرحها المشروع الشرق أوسطى هو فرض خارطة جديدة على الوطن العربى تمحى فيها الهدية العربية، وتفرض هوية أخرى هى الهوية الشرق أوسطية. وهذه الخارطة الجديدة ستكون أخطر من خارطة سايكس بيكو القديمة ، ومصدر الخطورة يأتى من كون الخارطة القديمة هى توزيع إرث رجل مريض ومات . أما الخارطة الجيو ـ اقتصادية الجديدة ، فهى شهادة ميلاد جديدة يجرى إصدارها لرجل على قيد الحياة له شهادة ميلاد أصلية . بمعنى أن هويتنا العربية تتعرض لأكبر عملية تقويض فى مقابل إصدارها هوية جديدة هى الهوية الشرق أوسطية (٧٤) وذلك عن طريق تذويب الهوية العربية فى كيان أكبر يجمع كل عوامل الفرقة العربية.

٥ـ المشروع الشرق أوسطى هو فى الواقع صياغة إسرائيلية بدعم أمريكى بهدف تنفيذ ما أسماه شيمون بيريز «الشرق الأوسط الجديد». وتلعب فيه إسرائيل دوراً سياسياً ورئيسياً، وتكون بمثابة «الوسيط» الوكيل المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة فى الغرب وآسيا من ناحية ، وبلدان المشرق والخليج العربى بالأساس من ناحية أخرى (٧٧) .

٦ـ إن المشروع الشرق أوسطى يطمس الهوية العربية للمنطقة وينتزع عنها خصوصياتها العربية الإسلامية، وبالتالى تصبح محيطاً جغرافياً لا علاقة له بالإنسان والتاريخ ،فى صورة خارطة ملفقة تائهة لاتصلح سوى لاستيعاب الحضور الإسرائيلى وطموحاته وأطماعه. والمقصود من هذا هو تقويض الذاكرة التاريخية العربية ،فى حين تبقى العقيدة الصهيونية قائمة بكل وظائفها وخاصة ضد مشروع النهوض العربى، وبهذا المعنى يصبح البعد الثقافى للمشروع الشرق أوسطى ماساً بجوهر المشروع العربى بمفهومه الحضارى التاريخى(٧٨).

٧ ـ إضعاف الموقف العربى والإستفراد به بعيداً عن ضوابط وقرارات الشرعية الدولية من خلال تغييب منظمة الأمم المتحدة . وزيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية والتطبيع، عبر اقحام القطاع الخاص العربى ليلعب دوراً يتجاوز الجانب الاقتصادى ، ومحاولة توظيفه تحت شعار الشراكة الجديدة، من خلال إقحامه المبكر فى مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص الإسرائيلى ، لفرض التطبيع الواقعى وخلق مصالح مشتركة ومتشابكة تسهم فى توسيع قاعدة القبول العربى بإسرائيل، قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية ، وإضعاف موقف الأطراف العربية المباشرة فى عملية السلام للتأثير عليها .

ثانيا : التحديات الاقتصادية : ويمكن بيان أبرزها فيما يلى :

١ـ إعادة توزيع موارد المنطقة وفرض الشراكة الإسرائيلية فى استغلال تلك الموارد عبر صيغ وآليات التعاون الإقليمى المفتوح . وإنهاء المقاطعة العربية للبضائع والسلع الإسرائيلية ،حيث إن المقاطعة قد أنهكت إسرائيل، وإنهاء المقاطعة يمكن إسرائيل من الإفادة من الأسواق العربية، حتى قبل وفائها باستحقاقات عملية التسوية(٧٩).

٢ـ دمج إسرائيل فى المنطقة التى لفظتها وفى ظروف تتيح لها تبوء مركز متميز على حساب العرب فتعنى السوق الشرق أوسطية لإسرائيل أن تمكن من استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد العربية الطبيعية والمالية من مياه ونفط ورأسمال، وأقل قدر ممكن من اليد العاملة العربية غير الماهرة ودمجها فى عملية إنتاج واسعة النطاق ،

وعلى أرضها تشغل أكبر قدر ممكن من اليهود الوافدين وتقذف بمنتجاتها نحو الأسواق العربية المفتوحة. كما تعنى أن تمكن إسرائيل من جعل المشاريع الكبرى فى أقطار المنطقة تعتمد مباشرة من خلال الشركات المتعددة الجنسية على فنييها وإدارييها وتقنيانها بشكل عام (٨٠).

٣ـ تفرض إسرائيل كعضو متميز فى صيغة تعاون اقتصادى إقليمى تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضرورى، حيث يتم فرض إسرائيل فى ظل اختلال كبير فى موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية، وأسهمت الدول الصناعية فى تحقيقه(٨١) ، وما تزال تلتزم بضمانه عبر إنفراد إسرائيل بإمكانيه الحصول على أحدث التكنولوجيا الغربية المتطورة، وتمتعها بموارد إضافية وبتسهيلات استثنائية غير متاحة لأطراف الإقليم الأخرى ، ويدعم هذا التفوق الإقتصادى بتفوق عسكرى، يستند إلى ترسانة نووية خارج نطاق الرقابة الدولية ، وإلتزام أمريكى بحفظ الاختلال فى ميزان القوة العسكرى الإقليمى لصالحها(٨٢).

٤ـ أنه فى حالة زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية على المنطقة ، فإن إسرائيل هى التى تستقطب الجزء الأعظم من هذه الاستثمارات ، نتيجة لإمداداتها الصهيونية والسياسية فى الأسواق العالمية ، وداخل الشركات متعددة الجنسيات والهيئات الدولية المتخصصة (٨٣). ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة (CBB) لدى عدد من الشبكات الدولية النشاط والعاملة فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ أشارت نتائج هذا الإستطلاع إلى أن الشركات الدولية العاملة فى صناعات المنسوجات والأغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة (المنظفات) سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر ، بينما الشركات الدولية العاملة فى مجال الصناعات (عالية التقنية) ،التى تبحث عن يد عالية المهارة، تسهيلات لتطوير استثماراتها نحو إسرائيل.

ومن الملفت فى نتائج هذا الاستطلاع أن معظم الشركات الدولية، التى تم استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية فى منطقة الشرق الأوسط بعد إقرار السلام. قد أشارت إلى أن توسيع حجم السوق لمنتجاتها (٦٣ شركة من مجموع

الشركات) هو العامل والحافز الرئيسى وراء عملياتها الإستثمارية المستقبلية فى المنطقة. كذلك أقرت الفروع الإسرائيلية لشركات دولية أمريكية بأن النفاذ إلى الأسواق النهائية للمستهلك العربى سيكون الدافع الرئيسى لعملياتها المستقبلية فى منطقة الشرق الأوسط (٨٢).

٥- تزايد الضغوط على الدول العربية لتنمية سياساتها الاقتصادية وفقاً للنموذج الغربى، وتسريع وتأثيره وفقاً للإيقاع الإسرائيلى ، الذى أنهى للتو عملية إصلاح اقتصادى وإعادة هيكلية إستمرت طوال عقد كامل ، وأسهمت الدول الصناعية المتقدمة فى تحميل أعباء تمويلها، دون مراعاة لظروف الدول العربية، وللتفاوت التنموى الحاد بين دول المنطقة . مما يحد قدرتها على التكيف الإيجابى وحماية مصالحها الوطنية ، ويهدد بتكريس هذا التفاوت وتعميقه، باعتبار أن السوق آلية يتحكم فيها الطرق الأقوى(٨٥).

٦- إن مشاريع التعاون الإقليمى المعدة سلفاً من قبل إسرائيل، وتلك التى تبدى المراكز المالية من دول ومنظمات وهيئات إستعداداً لتمويلها تجعل إسرائيل ضمناً وصراحة مركز إستقطاب فعلى فى شتى المجالات: الزراعة . الطاقة . الصناعة. وخصوصاً السياسة والبنى التحتية من شبكات نقل واتصال ومواصلات برية وبحرية وجوية ، مع العلم أن منها ما يجعل تهديداً مباشراً لمشاريع عربية موجودة هى من الحيوية بمكان لأقطارها ، والمشاريع الإسرائيلية (٨٦)كمد أنابيب النفط والغاز الطبيعى من الخليج عبر أراضيها، التى يستعاض بها عن خطوط الأنابيب الموجودة حالياً فى مصر والخدمات التى تقدمها قناة السويس فى هذا المجال(٨٧).

ولنا أن نتخيل أكثر وأكثر التحديات التى يطرحها هذا المشروع الشرق أوسطى على الواقع العربى، من خلال استعراض بسيط لأهداف وطموحات إسرائيل من هذا التكتل والتى من أهمها :

١- تحويل إسرائيل إلي مركز إقليمي للخدمات والتجارة العابرة والمواصلات والسياحة. وهذا يعنى تحويل تجارة السعودية والأردن والعراق والخليج إلى الموانئ الإسرائيلية. وتنشيط حركة السياحة إلى إسرائيل واعتبارها مركزاً لحركة الترانزيت ،

مما يؤدى إلى تصفية دور لبنان وذلك بصفى قطاع النقل البحرى فى بلدان الخليج، وينهى دور قناة السويس، وكذلك يصبح معبراً لأنابيب البترول.

٢- تحويل إسرائيل إلي مركز مالي دولي : تسعى إسرائيل من خلال السوق لاجتذاب المال العربى(٨٨) ، حيث إنها ترى أنه من غير المعقول أن يهرب رأس المال من الإقليم إلى الخارج ، ومن ثم يخلق الإطار الإقليمى المناسب لجذب وتشجيع رؤوس الأموال بالبقاء فى المنطقة (٨٩). وقد طورت إسرائيل جهازها المصرفى بالاعتماد المصرفى الأمريكى، وذلك الدور يصفى الدور اللبنانى كوسيط مقبول للدول العربية فى السوق المصرفية.

٣- السيطرة علي السوق من خلال التكنولوجي : وتتقدم إسرائيل باعتبارها قادرة علي تطوير العالم العربي من خلال تصدير التكنولوجيا الإسرائيلية للعرب، وهى تعتمد فى ذلك على صورة (٩٠) لتجربتها فى ترشيد إستهلاك المياه، ورفع إنتاجية الزراعة وتطوير مصادر الطاقة ، وتطوير الصناعة . ولكن تلك الصورة اعتمد على أراضى عربية مغتصبة، وموارد عربية منهوبه، وعمالة عربية رخيصة، ورؤوس أموال عالمية مجانية، وتكنولوجيا عالمية ملائمة، ولذلك فإن الوضع الإسرائيلى الحقيقى هو الوسيط التكنولوجى فى أفضل الحالات.

والطموحات الإسرائيلية هنا تمثل أهم تحدى للوجود العربى حيث إن هذه الطموحات تمثل طموحات قابلة للتنفيذ دائماً، وتتبناها الولايات المتحدة وأوروبا ومنظمات التمويل الدولى.

ثالثاً : التحديات المؤسسة

تثير المؤسسات التى أنشأتها قمة الدار البيضاء ، لتكون إطاراً للتعاون الإقليمى للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، مخاوفاً كثيرة تجاه إمكانية التعايش بين هذه المؤسسات المزمع إنشاؤها. والبنى المؤسسية القائمة للتعاون الإقليمى كجامعة الدول العربية وأجهزتها ومؤسساتها ، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامى وترتبط هذه المخاوف وخصوصاً تجاه الجامعة العربية ، بحقيقة كون صيغة التعاون الإقليمى التى تروج لها المؤتمرات الشرق أوسطية ذات طبيعة إحلالية، تهدف إلى

إعادة تشكيل خريطة المنطقة كما تم بيانه سابقاً، مما يشكل تهديداً لجامعة الدول العربية مؤسساتها كدور وإطار قومى.

يعزز تلك المخاوف ، المشاكل التى تعيشها مؤسسات العمل العربى المشترك، والفجوة الواسعة التى تفصلها عن الدول العربية. وضعف قدرة هذه المؤسسات على تحقيق عوائد تنموية ملموسة للدول العربية أو توسيع قاعدة المصالح العربية المشتركة بشكل مقبول ومالم يتم التغلب على هذه المشاكل . فإن خطراً حقيقياً يتهدد الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك، ومن ثم مجمل النظام العربى ، خصوصاً فى ظل العون والدعم الخارجى المتاح للمؤسسات الجديدة، وترشيحها كبديل أكثر جدوى فى رأى دعاتها والمروجين لها(٩٢).

يتضح لنا من خلال استعراض تاريخ المشروع الشرق أوسطى وتحديات هذا المشروع ، التى تواجه الوطن العربى أن الوطن العربى يواجهة أخطر تحديات على الإطلاق ، حيث يلغى هذا المشروع الهوية العربية ويقيم على أنقاضه هوية أخرى غربية هى الهوية الشرق أوسطية ، التى تبحث فى المقام الأول عن المصلحة الأمريكية والإسرائيلية.

□□□□

الفصل الثالث

مشروع التكتل المتوسطى

المبحث الأول: مدخل تاريخي لمشروع التكتل المتوسطى.

المبحث الثانى: تحديات المشروع المتوسطى.

المبحث الأول

مدخل تاريخى لمشروع التكتل المتوسطى

تعتبر الفكرة المتوسطية من الأفكار العميقة الجذور على جانبى المتوسط، فتضرب بجذورها فى التاريخ الطويل قبل الإسلام، فالدول الواقعة فى حوض هذا البحر قد تبادلت التأثيرات العميقة على مدار تاريخها الطويل منذ فجر التاريخ المكتوب(٩٣).

وفى العصر الحديث يمكن القول أن شمال المتوسط كان دائماً بالنسبة للوطن العربى مصدر للتهديد والأطماع والحملات العسكرية، فضلاً عن أن أوروبا كانت مصدر لتهديد طموحات الوطن العربى في الاستقلال والتطور طوال القرن التاسع عشر، وحتى منتصف القرن العشرين على أقل تقدير.

كما أن دول شمال المتوسط كانت طرفاً له مصلحة كبيرة ودور هام فى إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين العربية كحل للمشكلة اليهودية فى أوروبا، وكتهديد رئيسى لطموحات توحيد المنطقة العربية، وإنشاء قوة عربية كبيرة ومؤثرة .

وبالرغم من السياسات العدائية التى إتبعتها أوروبا تجاه الوطن العربى، إلا أنه لاينكر أن دول أوروبا شمال المتوسط تبقى طرفا دولياً شديد التأثير فى مجريات الأمور جنوب المتوسط ، سواء عبر العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجيا (٩٤) والعلاقات الثقافية، حيث إن دول شمال المتوسط وهى قوة حضارية ثقافية كبري كانت لها علاقاتها الفاعلة مع الدول العربية جنوب المتوسط. فقد بدأت معظم خبرة الحداثة لدى مصر وسوريا الكبرى وبلدان المغرب منذ بداية القرن التاسع عشر، مع إعادة الاكتشاف المتبادل لدول وشعوب شاطىء المتوسط. فقد تبادلتا الحضارتين على جانبى المتوسط التأثير بشكل كبير عبر تاريخهما الممتد. وللفكرة المتوسطية أنصارهما المعاصرين فى الوطن العربى فى مقدمتهم مثقفون مصريون بارزون مثل طه حسين وتوفيق الحكيم ولويس عوض(٩٥).

وفى ظل حقائق العلاقات القوية صراعاً وتعاوناً بين ضفتى المتوسط فإن الفكرة المتوسطية، قد بدأت تتحول إلى مقترحات بمشروعات لتأطيرها(٩٦) ، حيث بدأت تظهر محاولات أكثر حداثه لصهر التاريخ الطويل والمعقد إلى مشروع إستراتيجى لبلورة وتعظيم مصالح التجمع ـ مصلحة أوروبا فى المقام الأول ـ، الذى يربط الشعوب على شاطىء المتوسط وهو ما نسميه هنا المشروع المتوسطى، وعلى غرار مشروع الشرق الأوسط فإن المشروع المتوسطى شهد محاولات جزئية(٩٧) منذ إنشاء الإتحاد الأوروبى .

حيث تضمنت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٥٧ مواد تنظم الكيفية، التى تقوم الجماعة بموجبها بعقد إتفاقيات بينها مجتمعة ، وبين دول أخرى غير أعضاء فخلال صياغة المعاهدة، أصرت فرنسا على إشراك الأراضى التابعة (المستعمرات) ومنحها بعض المزايا ، التى تسمح لها بالاحتفاظ بالعلاقات الخاصة ،التى كانت تتعامل بموجبها معها، ومنحت هذه الدول تيسيرات تعريفية تتمشى مع التخفيضات ، التى إلترمت بها جماعة الستة فى بناء اتحادها الجمركى، إلا أن جامعة الدول العربية أصدرت قراراً فى نوفمبر ١٩٥٩ بمعارضة إدماج المستعمرات فى السوق(٩٨) .

هذا بالنسبة للطرف العربى أما بالنسبة للطرف الإسرائيلى فقد أقامت الجماعة الأوروبية منذ نشأتها علاقة وثيقة مع إسرائيل لأسباب سياسية تاريخية واستعمارية، وهو ما جعلها توقع مع إسرائيل فى عام ١٩٦٣ إتفاقية تجارة تفضيلية . وتم تجديدها فى عام ١٩٧٠(٩٩) .

وبالإضافة إلى ذلك توصلت المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينات لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوسط مثل إتفاقيات إنتساب مع تركيا ١٩٦٣، وإتفاقية معاملة تفضيلية مع لبنان ١٩٦٥ ، ثم المعاهدة مع دول المغرب العربى فى عام ١٩٦٩ ، واتفاقية انتساب كل من مالطة ١٩٧٠ وقبرص حتى ١٩٧٢ إلا أنه حتى عام ١٩٧٢ لم تكن هناك سياسة واضحة تنظم العلاقة بين الجماعة ودول المتوسط(١٠٠).

فقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٧٢) بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة. وذلك رغم وجود دوافع مصلحية تحدوا الطرف الأوروبى للاهتمام بالطرف المتوسطى . ومن تلك الدوافع المصلحية الموضوعية: ـ

ـ الروابط المصلحية الاقتصادية بين الجانبين . وخصوصاً فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعى للدول المتوسطية.

ـ الكم الهائل من الأيدى العاملة البشرية المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا .

ـ الروابط التاريخية والثقافية العتيقة بين الجانبين. إلا أن هذه القوة الدافعة للتقارب الأوروبى ـ المتوسطى ، واجهتها عقبات موضوعية تحول دون إرساء أسس سياسية متوسطية فعالة للإتحاد الأوروبى ـ أو ما كان يسمى بالجماعة الأوروبية فى تلك المرحلة ـ وأهم هذه العقبات هى:

ـ العقبات ذات الطابع السياسى، واختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان وممارساتهما(١٠١) .

ـ العقبات الاقتصادية متمثلة فى التباين الرهيب فى مستويات المعيشة لدى كل من مجتمعى أوروبا والبحر المتوسط.

وبالرغم من هذه السياسة المحدودة للاتحاد الأوروبى تجاه المنطقة المتوسطية، إلا أنه فى تطور جديد تقدمت إيطاليا فى مايو ١٩٦٤ بمقترح للمجلس الوزارى للمجموعة الأوروبية حول وضع تصور شامل للعلاقة بالمنطقة، والتى تركز فى العلاقات التجارية . من خلال ثلاثة مجالات رئيسية هى : إقامة منطقة للتبادل التجارى الحر فى المنتجات الصناعية بين المجموعة ودول المتوسط ، وتقديم بعض التنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة فى دول المتوسط ، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالى لتلك الدول ، وعلى الرغم من رفض المجلس للمقترح الإيطالى ، إلا أنه لفت الأنظار لأهمية وضع سياسة أكثر شمولاً للعلاقات بدول المتوسط، وهو ما قاد السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة(١٠٢)

فكان الشرق الأوسط من أولى المناطق، التى اتجهت إليها أنظار الاتحاد الأوروبى فى أوائل السبعينيات، وذلك نظراً للأسباب التاريخية والجغرافية التى تربط الاتحاد الأوروبى بمنطقة الشرق الأوسط.

وقد تزامن هذا الاهتمام الأوروبى بمنطقتنا مع نمو عوائد البترول فى منطقة الشرق الأوسط، وما صاحب ذلك من زيادة قوة المنطقة ، الأمر الذى أدى بدوره إلى إبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وقد كان أول توجه جماعى للاتحاد الأوروبى نحو منطقة الشرق الأوسط هو سياسة التجارة المتوسطية، التى تم اتباعها نحو عام ١٩٧٢ ، والتى تم وفقاً لها توقيع عدة إتفاقيات اقتصادية شاملة مع دول جنوب وشرق المتوسط.

وقد كانت كل من أحداث ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول حقيقية فى تاريخ العلاقات بين الأتحاد الأوروبى ومنطقة الشرق الأوسط، حيث يمثل هذا التاريخ بداية الحوار الأوروبى العربى (١٠٣)، الذى كان يمثل من وجهة النظر الأوروبية إطاراً مناسباً لمناقشة القضايا الاقتصادية، بينما وجد العرب مدخلاً مناسباً لمناقشة الأمور السياسية ، وتمثل الهدف الأساسى للدول العربية فى محاولة حث دول المجموعة الأوروبية على الإلتزام بالقضية الفلسطينية، ومعارضة الاحتلال الإسرائيلى، وإتباع سياسة اقتصادية تضع حداً لعمليات التوسع الإسرائيلية، ومنع وصول السلاح إلى إسرائيل. وقد عدت السنوات الأولى من الحوار العربى الأوروبى سنوات ناجحة بكل المقاييس خاصة مع انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوفد العربى.

إلا أنه بعد ذلك شهدت العلاقات توتراً نتيجة اختلاف وجهات النظر بين الطرفين حول اتفاقية كامب ديفيد، إلى جانب تباطؤ الجماعة الأوروبية فى قبول التعامل مع المقر الجديد لجامعة الدول العربية بتونس، وبقدوم عام ١٩٧٩ توقفت جميع نشاطات الحوار العربى الأوروبى على مستوى اللجان والأحزاب العاملة والجماعات المتخصصة (١٠٤).

ومع بداية الثمانينيات وانضمام كل من اليونان ١٩٨١ وأسبانيا والبرتغال ١٩٨٦ لعضوية المجموعة الأوروبية، تصاعد الاهتمام الأوروبى بالمنطقة المتوسطية، فى إطار

السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوروبية، وكان دليل ذلك أنه فى مارس ١٩٨٥ أعلن المجلس الوزارى تأكيد المجموعة الأوروبية على الأهمية، التى توليها للتعاون مع الدول المتوسطية غير الأعضاء فى الجماعة الأوروبية، مع التركيز على ثلاثة مجالات أساسية هى :

- دعم الإنتاج الغذائى لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية.
- توسيع مجال التعاون الفنى والعلمى والصناعى.
- دعم التعاون الإقليمى(١٠٥).

وفى أوائل التسعينيات أدت التطورات، التى شهدتها الساحة الدولية بعد انهيار النظام العالمى ثنائى القطبية وحرب الخليج الثانية، إلى رغبة الاتحاد الأوروبى فى أن يكون له دور سياسى يتناسب مع قدراته كقوة اقتصادية عالمية، خاصة بعد تطور التكامل الأوروبى بإقامة السوق الموحدة فى بداية عام ١٩٩٣، وسريان إتفاقية ماستريخت فى نوفمبر من نفس العام، وكانت منطقة المتوسط بحكم الإرتباط التاريخى والجغرافى والأمنى من أوائل المناطق، التى نشط بها الاتحاد الأوروبى من خلاله إقراره للسياسة المتوسطية المحددة للإتحاد التى أعدها المفوض الأوروبى (مانويل مارين) ، والتى أعلنت قمة الاتحاد الأوروبى فى آسن بألمانيا سنة ١٩٩٤ الخطوط العريضة لتصورها حول مستقبل علاقات الاتحاد الأوروبى بدول المتوسط(١٠٦).

وقد جذبت عدة عوامل دوراً مميزاً فى جذب الاهتمام الأوروبى تجاه الدول المتوسطية فى هذه المرحلة ومنها:

أولاً: وجاء على رأس هذه العوامل القرب الجغرافى، ومشكلة الهجرة، والتى عدتها أوروبا مشكلة أمنية، فمن الجدير بالذكر أن دول الإتحاد الاوروبى تستضيف الآن ما يقر من ١١ مليون مهاجر رسمى ، منهم ٢,٦ مليون تركى ومليون مهاجر على الأقل من الجزائر والمغرب، ومن ثم أدرك صانعو السياسة الأوروبية أن أفضل الطرق لحث المهاجرين على البقاء فى بلدانهم، هى دعم التنمية فى تلك البلدان وما يشمله ذلك من إصلاح اقتصادى، ودعم الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ،

ومساعدة تلك الدول على الانفتاح على العالم الخارجى إلى جانب إحتواء مشكلة الزيادة السكانية والتحرر السياسى، وتضمن ذلك بالضرورة مساندة برامج الإصلاح المقترحة من قبل صندوق النقد الدولى(١٠٧).

ثانياً : يبدو أن دول شمال المتوسط وكأنها قد وصلت إلى استنتاج مؤداة أن التنمية الحقيقية على نطاق واسع فى الجنوب هى المطلب الرئيسى ليس فقط لمصلحة الشعوب ، ولكن أيضاً لأمن شمال المتوسط، وفى هذا السياق فإن ذلك يتطلب مساعدات أكبر(١٠٨) من جانب الجماعة الأوروبية، حيث إن المخاطر المحتملة لقيام أنظمة معادية للغرب، وتفاقم ضغوط الهجرة (إلى أوروبا) نتيجة غياب الاستقرار السياسى من جهة، ونتيجة الإخفاق الاقتصادية من جهة أخرى(١٠٩).

ثالثاً: تمثل دول المتوسط شريكاً جوهرياً لأوروبا لكونها مصدراً أساسياً للبترول وواردات الغاز الطبيعى ، ويمثل الاتحاد الأوروبى ١٨ ٪ من إجمالى استهلاك العالم للتبرول ، ولكنه ينتج أقل من ١ ٪ ، ومن ناحية أخرى تنتج دول المتوسط ما يزيد على ٣٣٪ من إنتاج البترول فى العالم ، وتملك أكثر من ٦٦ ٪ من الإحتياطى وتستهلك ٦ ٪ فقط من إجمالى الاستهلاك العالمى(١١٠).

ويمثل بترول الخليج عصب الاقتصاد الأوروبى حيث تستورد أوروبا ما يعادل ٢٥ ٪ من مجموع صادرات المنطقة، استوردت دول المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى والتنمية، فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ حوالى ٤٦ ٪ من احتياجاتها الخارجية من النفط من منطقة الخليج (١١١).

رابعاً : تمثل اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أسواقاً هامة لأوروبا، على الرغم من خفض حجم هذه الاقتصاديات مؤخراً كنتيجة لإنهيار النظام العالمى ثنائى القطبية، ومانتج عنه من تقارب بين دول الاتحاد الأوروبى وجيرانها الشرقيين ، إلا أن أوروبا تعد الشريك التجارى الأول فى المنطقة، سواء بالنسبة للعرب أو بالنسبة للأطراف الأخرى، حيث يقدر حجم التبادل التجارى العربى مع أوروبا ٣٧ ٪ من حجم التجارة العربية ، فى حين تمثل نسبة التجارة الأوروبية مع الدول العربية ٤٠ ٪ من إجمالى المبادلات بين الجماعة الأوروبية والعالم(١١٢).

هذا بالنسبة لسوق الوطن العربى إجمالاً وأهميته لأوروبا، أما من وجهة نظر دول المتوسط نجد أن الاتحاد الأوروبى يمثل الشريك الرئيسى لدول المتوسط والمسئول عن ٥٠٪ من إجمالي التبادلات التجارية لهذه البلاد، إلا أن منطقة المتوسط تمثل ثلث حجم التجارة الخاصة بالاتحاد الأوروبى مع الدول الخارجة عن نطاق الاتحاد.

وهذا يوضح أهمية سوق المنطقة بالنسبة للإتحاد الأوروبى، فى ظل صراع الدول المتقدمة على الأسواق، وخصوصاً سوق الشرق الأوسط السوق الاستهلاكى الكبير ذو الأهمية الكبيرة،كما أن المال العربى أصبح مندمجاً فى الأسوق الغربية بدرجة عالية .

خامساً: إن الاتحاد الأوروبى يشترك مع دول جنوب المتوسط فى نفس البحر، ومن ثم فإنه يتعرض لنفس المخاطر البيئية (١١٣) كما أن للبحر المتوسط موقع استراتيجى بالنسبة للأمن الأوروبى، كما أن للبحر المتوسط وللبحر الأحمر الدور الحاسم لخطوط الملاحة الرئيسية للنقل البحرى(١١٤) .

هذه العوامل وغيرها جذبت الاهتمام الأوروبى تجاه الدول المتوسطية ويمكن القول أنه بفضل خمس دول متوسطية (إيطاليا ـ فرنسا ـ البرتغال ـ أسبانيا ـ اليونان) بقى موضوع علاقة الاتحاد ببلدان المتوسط نقطة على جدول أعمال القمم المختلفة . فمن قمة لشبونة عام ١٩٩١، إلى قمة كورفورآس عام ١٩٩٤ ، إلى قمة كان عام ١٩٩٥، وإلى القمة المخصصة لموضوع المتوسط فى برشلونة خلال عام ١٩٩٥ (١١٥).

ويعد مؤتمر برشلونة نقطة تحول فى العلاقات المستقبلية بين أوروبا ودول المتوسط. وقد انعقد هذا المؤتمر فى الفترة من ٢٧ ـ ٢٩ نوفمبر ١٩٩٥ ، حيث شارك فيه نحو ١٢ دولة تقع جنوب وشرق البحر المتوسط (مصر ـ الأردن ـ سوريا ـ لبنان ـ السلطة الفلسطينية ـ تونس ـ الجزائر ـ المغرب ـ تركيا ـ مالطا ـ قبرص ـ إسرائيل) إلى جانب ١٥ دولة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى . ولعل المغزى الأكثر أهمية لهذا المؤتمر أنه يعتبر الأول من نوعه ، الذى يجمع جميع الأطراف المتوسطية المعنية بالشراكة مع دول الاتحاد الأوروبى . وهذا فى ذاته يمثل خطوة متقدمة

بالانتقال من الاتفاقيات الثنائية للشراكة إلى الحوار الجماعى حول المسائل السياسية والاقتصادية(١١٦).

وقد عمق مؤتمر برشلونة التوجه المتوسطى فى السياسة الأوروبية، وإبرازه وإعطاؤه قوة الدفع اللازمة لضبط القوى داخل الاتحاد الأوروبى بين ألمانيا، التى تطالب بالتوجه نحو أوروبا الشرقية أكثر ، وفرنسا وإيطاليا ذات التوجه المتوسطى. وقد أدى ذلك على زيادة حجم المساعدات الاقتصادية إلى دول جنوب المتوسط، حيث خصص مبلغ ٤,٧ مليار وحدة نقدية أوروبية (أيكو) كمنح للدول المتوسطة فى الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٥ .

وقد أخذ المشروع الشرق أوسطى مزيداً من الشكل المؤسس فى اجتماع وزراء الخارجية فى برشلونة فى أواخر نوفمبر ١٩٩٥(١١٧)ـ وقد كان الهدف الرئيسى منه أن يكون لأوروبا دور بارز فى تقرير عملية السلام فى الشرق الأوسط، وربما بالذات فكرة السوق الشرق أوسطية التى وشاها مؤتمر عمان . ومن قبله مؤتمر الدار البيضاء ، التى أشعرت الاتحاد الأوروبى بأن الولايات المتحدة، هى التى بيدها مقدرات الشرق الأوسط، وأنه لاينهض هو بدور يتناسب مع وزنه فى منطقة تمس مصالحة بشكل كبير . مما يؤكد ذلك حرص الرئيس الفرنسى (جاك شيراك) خاصة والإصرار الأوروبى عامة على استبعاد أى مشاركة أمريكية أو روسية فى برشلونة، دليل على أن الأوروبيين ينظرون إلى حوض البحر المتوسط، ولاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادى والثقافى الطبيعى (١١٨).

ولقد أكد إعلان برشلونة فى مقدمته على عدة أمور :

١ـ التشديد على الأهمية الإستراتيجية لبحر المتوسط ، ورغبة دولة فى إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً يرتكز على «تعاون شامل».

٢ـ التأكيد على إدراك تلك الأطراف بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبى المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقاً.

٣ـ الإشارة إلى ضرورة خلف إطار متعدد الأطراف ، ودعم لعلاقات تلك الدول ترتكز على روح المشاركة، مع إحترام ممارسات وقيم كل المشاركين.

٤ ـ التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملاً لتدعيم العلاقات الثنائية، التى يجب ا لحفاظ عليها، وعلى خصوصيتها.

٥ـ التشديد على أن المشروع الأوروبى ـ المتوسطى لايهدف إلى أن يحل محل المبادرات والمشروعات الأخرى المطروحة فى تلك المنطقة(١١٩).

وقد تضمن إعلان برشلونة ثلاث أبعاد رئيسية هى :

البعد الأول : المشاركة السياسية والأمنية

وتتضمن هذه المشاركة عدداً من المبادىء أهمها:

ـ احترام مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق فى ممارسات الحريات الأساسية.

ـ احترام حق وسلامة أراضى الدول، وإقامة علاقات حسن الجوار فيما بينها.

ـ عدم استخدام القوة فى النزاعات بين الدول الأطراف وحثها على حل خلافاتها بالطرق السلمية.

ـ تقوية التعاون بين الدول الأطراف لمحاربة الأرهاب .

ـ أهمية إنضمام الدول المشاركة إلى الاتفاقيات ذات الصلة بحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل، ونظم التحقق الخاصة بها وكذلك منع الانتشار النووى.

ـ تضمن الإعلان الإشارة إلى عملية السلام فى الشرق الأوسط وورد بها ذكر مبدأى الأرض مقابل السلام وعدم احتلال أراضى الغير بالقوة، وكذلك حق الدول فى استخدام الوسائل المشروعة وفقاً لمبادىء القانون الدولى، وميثاق الأمم المتحدة فى ممارسة السيادة، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها(١٢٠).

البعد الثانى : المشاركة الاقتصادية والمالية

وقد حددت الدول الأعضاء ثلاثة أهداف طويلة الأجل للشراكة وهى الإسراع فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، تحسين أوضاع المعيشة عن طريق زيادة فرص التوظيف والإقلال من حجم الفجوة، الى تعانيها عملية التنمية فى منطقة الأورومتوسطى، وثالث هذه الأهداف هو دعم التكامل والتعاون الإقليمى . وقد

وافقت الدول المشاركة على وضع خطة من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطية فى عام ٢٠١٠ (١٢١).

وتهدف المشاركة فى هذا المجال إلى تعزيز التعاون من أجل تحقيق منطقة رخاء تعم فوائدها على كافة الشركاء، ويقوم التعاون فى هذا المجال على ثلاث دعائم هى:

١ـ إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ ـ٢ـ كما ذكرنا تعاون اقتصادى.

٣ـ تعاون مالى(١٢٢).

والجدير بالذكر أن المعونات الأوروبية المخصصة فى برامج الشراكة ، والتى تقدر بحوالى ٦ , ٤ مليار إيكو (حوالى ٧ مليار دولار) لمدة خمس سنوات هى معونات مشروطه سياسياً واقتصادياً وسياسياً بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصادياً بالشروط التى يفرضها البنك والصندوق الدوليان.

ذلك أن نظرة المشروع المتوسطى إلى الشراكة تتم من زاوية المساعدات، من أجل ترغيب دول الجنوب على تغيير أوضاعها، بما ينسجم مع تطلعات الإتحاد الأوروبى فالمساعدات(١٢٣)، ستخصص، وفقاً لمشاريع تحدد فى إطار الأولويات والبرامج المحددة فى الإعلان ، أوستوزع على قاعدة من يدخل أولاً فى الشراكة ينال أولاً، فى الوقت الذى تدعوا إلى تخصيص جانب هام من المعونة، لتطوير وسائل الربط بين الجانبين دعماً لحركة التصدير والاستيراد كالموانى وطرق المواصلات الداخلية والنقل البحرى والبرى، ومع ذلك فإن مبلغ المعونة لايتناسب مطلقاً مع الحاجات الضخمة لهذه البلدان لكى تطور اقتصاداتها إلى المستويات، التى تجعلها شريكاً أكثر تكافؤ عما هى عليه الآن (١٢٤) .

وفيما يتعلق بإقامة منطقة للتجارة الحرة، فقد تم بالفعل إنهاء التوقيع على إتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبى، وكل من تونس والمغرب والأردن وإسرائيل وأخيراً مصر . كما تجرى المفاوضات ، فى مراحل مختلفة ، بين الاتحاد وكل من سوريا ولبنان والجزائر لتحقيق لهدف نفسه .

العبد الثالث: المشاركة الاجتماعية والثقافية والإنسانية

تشتمل هذه المشاركة على المبادىء التالية :

- أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات فى التقريب بين شعوب المنطقة.
- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزى الموجهة.
- التعاون من أجل التغلب على مشاكل الهجرة عن طريق خلق وظائف بواسطة إنشاء برامج التدريب المهنى.
- التعاون فى مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والفساد.
- إبراز أهمية التعاون لإيجاد وسائل لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.
- تعزيز وتنمية المجتمع المدنى والتعاون بين المنظمات غير الحكومية على أن يكون ذلك فى إطار القانون الوطنى لكل دولة ، والإشارة إلى مراعاة حق الدول باختيار نظمها العامة بما فى ذلك النظام القضائى(١٢٥).

وقد أعقب مؤتمر برشلونه المؤتمر الثانى للشراكة الأوروبية المتوسطية فى «**فاليتا**» عاصمة مالطا يوم ١٥ ، ١٦ أبريل ١٩٩٧، وذلك لتدعيم ما أنجزته مسيرة برشلونه(١٢٦) منذ إنطلاقها فى نوفمبر ١٩٩٥، والبحث فى المصاعب التى تواجه برامج إتفاقيات المساعدات الأوروبية، وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية فى دول جنوب المتوسط والعراقيل، التى تعترض مفاوضات الشراكة بين دول الاتحاد وعدد من الدول الأوروبية(١٢٧).

وقد انعقد هذا المؤتمر فى أجواء سياسية مخالفة لما كان عليه مؤتمر برشلونة، حيث اتسم الوضع فى المتوسط بالتوتر نتيجة لتصاعد الخلافات التركية اليونانية، وكذلك ظهور مؤشرات واضحة على تعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط.

وقد أدت الخلافات الشديدة بين الجانب العربى من جهة، والجانب الإسرائيلى من جهة أخرى إلى انتهاء المؤتمر دون أن يصدر عنه استخلاصات ، وكلف كبار المسئولين بعقد اجتماع فى بروكسل لوضع الصيغة النهائية لافيما عرف بإعلان مالطا.

من جهة أخرى، بحث المؤتمر الوزارى بشكل مستفيض الجوانب الاقتصادية والمالية لعملية برشلونة، أكد على أهمية الإسراع بإنهاء إتفاقات المشاركة، وإيلاء الاهتمام للقطاعات(١٢٨)، التى لم يكن قد تم التطرف إليها حتى ذلك الوقت، وهى الزراعة والسياحة والطاقة وغيرها.

كما أكد الاجتماع على أهمية البعد الثقافى فى تحقيق المشاركة الأورو متوسطية وضرورة الاهتمام بقطاعات مثل الشباب والمرأة فى إطار الشق الاجتماعى.

تقدمت مصر بإقتراح وافقت عليه معظم الدول المتوسطية وعدد من الدول الأوروبية ، من بينها فرنسا وإيطاليا وأسبانيا يقضى بعقد مؤتمر نصف مدة وزارى فى منتصف عام ١٩٩٨، بهدف تقييم عملية برشلونة والإعداد للمؤتمر الثالث الذى سيعقد فى ألمانيا خلال عام ١٩٩٩ .

- مؤتمر باليرمو ٣ / ٤ يونية ١٩٩٨ .

حقق الاجتماع الوزارى لنصف المدة لعملية برشلونة ما يمكن اعتباره نجاحاً فاق ما كان متوقعاً، حيث حظيت المسارات الثلاثة لعملية برشلونة بمناقشة جادة وموضوعية ،حيث خصصت اجتماعات للمناقشة الجادة والمتعمقة لمسألة ميثاق الاستقرار وموضوع الإرهاب، والعمل على التوصل إلى اتفاق حول إطار شامل متكامل للميثاق يرفع للوزراء فى اجتماعهم القادم فى شتوتجارت (إبريل ١٩٩٩). كما دعوا إلى دفع التعاون الأورو متوسطى فى المجال الثقافى ، ومجال الحوار بين الشعوب والثقافات فى الإقليم الأوروموتوسطى باعتبار أن تحقيق التقارب فى هذا المجال أحد الأسس الرئيسية فى مجال بناء المشاركة الأورو متوسطية (١٢٩).

- الاجتماع الوزاري الثالث للمشاركة الأورو متوسطية (شتوتجارت ١٥ ، ١٦ إبريل)١٩٩٩ .

وقد عقد هذا المؤتمر تحت رئاسة ألمانيا، واستهدف المؤتمر فى المقام الأول إعطاء دفعة سياسية قوية للشراكة الأوروموتوسطية،(١٣٠) والتأكيد على أهداف مؤتمر برشلونة فى مساراتها الثلاث، والإتفاق على تركيز أنشطة المشاركة الأوروموتوسطية على الموضوعات ذات الأولوية، والزام التوجه العملى بهدف تحقيق نتائج ملموسة من هذه المشاركة ، وذلك على الرغم من الصعوبات، التى أحاطت بعقد الاجتماع والمتمثل فى استمرار تعثر العملية السلمية فى الشرق الأوسط ، وتأثير ذلك المباشر على نشاطات المشاركة وبخاصة فى المسار السياسى، وتفاقم الاوضاع فى كوسوفو وما ألقته من خلل على الاجتماع نتيجة لإنشغال الجانب الأوروبى الواضح بتطورات هذه الأزمة.

وقد تناولت المناقشات التى دارت حول المسارات الثلاثة لعملية برشلونة عدداً كبيراً من القضايا الهامة مثل الميثاق الأورو متوسطى للسلم والاستقرار، واعتماد منهجية العمل الخاصة بمناقشته، وكذلك الأوضاع المتدهورة فى منطقة البلقان، وتأثيرها المباشر على الأمن فى المتوسط والمناطق المتاخمة ، وكذلك القضايا الخاصة بالتعاون الاقتصادى ، وتنمية الاستثمارات، وتطورات الإصلاح الاقتصادى فى الدول المتوسطية المشاركة ، إلى جانب الوقوف على ماتوصلت إليه المفاوضات الخاصة بالشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى ، هذا إلى جانب مناقشة القضايا التى تمس الحوار الثقافى والأبعاد الاجتماعية للمشاركة الأورو ـ متوسطية(١٣١).

ويتفق معظم المحللين والمفكرين أن الدافع الرئيسى وراء إنطلاق الشراكة الأوروموتوسطية كان فى المقام الأول لدوافع أمنية، إلى جانب أسباب أخرى جغرافية وتاريخية. ويمكن تلخيص أهداف السياسات الأوروبية من المنطقة العربية فى الآتى :

١- **هدف أمني** : يهدف إلى نزع فتيل الحروب والتوترات فى منطقة ذات مصالح حيوية للغرب ووفق ما يسميه الوزراء الأوربيون (الإرهاب)، الذى بدأ ينال من الأمن الأوروبى ذاته.

٢- **هدف اقتصادي** : يقضى بوضع البنى والأنظمة اللازمة لتحويل المنطقة الشرق أوسطية ، لكى تصبح سوق استهلاكية كبيرة للبضائع التجريبية، تلتحق بقطب دولى جاذب.

٣- هدف ثالث وأخير : **وهو الحفاظ علي مستوى الرخاء الغربى وإبعاد** جحافل المهاجرين إلى الغرب بتشجيع تنمية بلدانهم «البلدان المتوسطية والشرق أوسطية» وتحويل المشروعات فيها، وجلب رؤوس الأموال العربية بهدف إدماجها كليًا بأنظمة السوق الغربية (١٣٢).

ومسألة الهجرة هي ما تورق أوروبا (بالذات) الآن، حيث أنهم يخافون أن تؤدى المواقع الجغرافية المختلفة، أو السمات الاقتصادية أو الثقافية المتباينة، إلى تقسيم الاتحاد الأوروبى إلى منطقتين أو ثلاث مناطق هجرة.

غير أن تنظيم وتقييد عمليات الدخول لايمكن أن يحل المشكلة الأساسية. كما أن اتباع سياسة لاستيعاب هذه الإقليات بطريقة أفضل لايمكن حل هذه المشكلة، بل سيكون من اللازم إجراء نوع من الموازنة بين تحقيق مزيد من التنمية فى الجنوب وإنتقاص الهجرة إلى الشمال ،وستيعين وضع خطط للتعاون (١٣٣) من أجل حل مشكلة الهجرة وغيرها من المشاكل المتوسطية، ولذا وضعت أوروبا المشروع المتوسطى على قائمة أولوياتها.

□□□

المبحث الثانى:
تحديات المشروع المتوسطى

للمشروع المتوسطى تحديات عديدة على التكتل الاقتصادى العربى وهى:

أولاً: يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمى فى المنطقة من خلال ما يسمى بالشراكة العربية ـ الأوروبية، أو التعاون المتوسطى. وهى شراكة غير متكافئة بطبيعة الحال، تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر مما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية. وغير خاف أن أحد الدوافع الأساسية للمشروع الأوروبى هو وقف تيار الهجرة إلى أوروبا من البلدان العربية، وإعادة جانب من العمالة العربية المتواجدة فى أوروبا إلى بلادها الأصلية، وهو أمر يجب أخذه فى الاعتبار بالنسبة لدول المغرب العربى عند التفكير فى المستقبل (١٣٤).

ثانياً: أن الإندماج غير المتكافئ بين مجموعتين من الاقتصاديات متباينى المستوى الاقتصادى، له آثار سلبية على الاقتصاديات الأضعف. وهو أمر يجب أن نأخذه فى الحسبان فى مستقبل العلاقات الأوروبية العربية، وذلك لأن الإتحاد الأوروبى دائم التغير أفقياً ورأسياً، على نحو يفرض على الدول المدمجة فى اقتصاده إعادة هيكلة تمليها تغيرات أكثر مما يستدعيها إحتياجاتها التنموية(١٣٥).

ثالثاً: يوجد تحايزات واضحة بين بلدان شمال وجنوب المتوسط، من حيث القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، وعلى الرغم من أن هناك تعادلاً فى الوزن الديمرغرافى بين الجانبين حوالى ٢٤٠ مليون نسمة لكلا الجانبين، إلا أن نصب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ فى الشمال عشرة أمثاله فى الجنوب كما أن دول جنوب المتوسط محملة بديون خارجية تمثل حوالى ١١٥ ٪ من إجمالى ناتجها القومى أ(كثر من ١٠٠ مليون دولار)، كما بلغت معدلات البطالة فى منتصف التسعينيات حوالى ٢٠ ٪، ويبلغ معدل النمو حوالى ٣ ٪ فقط وبحسب جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية(١٣٦) فإن دول جنوب المتوسط تحتل مكاناً أدنى بكثير من دول الشمال. وهذا فى حد ذاته يخلق شراكة غير متكافئة.

رابعًا: ستواجه الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية وهى

منافسة غير متكافئة، مما سيؤدى إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية، فيما سيضاعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية. يؤدى ذلك إلى اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية.

خامسًا: إن المنتجات الصناعية العربية لاتزال قدرتها بعيدة عن منافسة المنتجات نفسها فى بلدان الاتحاد الأوروبى، أو البلدان الأخرى المفتوحة أمام صناعاتها بأسواق الاتحاد الأوروبى، وتقول بعض التقديرات إن تطبيق إتفاقات مراكش من شأنها أن تخفض نسبة صادرات تونس للمنتجات الصناعية نحو أوروبا بنسبة ٤٠ ٪، وتقدر هذه النسبة بـ ٢٢ ٪ بالنسبة للمغرب(١٣٧).

سادسًا : سيفقد رجال الأعمال (القطاع الخاص) من جراء التجارة أمام الإتحاد الأوروبى ما يتمتعون به من حماية خاصة كانوا يتمتعون بها.

سابعًا: كما أن التخفيف الكبير فى الرسوم ، إضافة إلى إنخفاض تكاليف النقل، الذى سوف يتعزز مستقبلاً يفسح المجال لتحويل التجارة لصالح منتجين أوروبين أقل كفاءة من منافسين عالميين.

ثامنًا: تحدث هذه الإتفاقيات إنخفاضاً فى متوسط الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة من الدول النامية من ٦,٨ ٪ إلى ٤,٣ ٪ (١٣٨) كما سيترتب على إزالة التعريفات الجمركية تدنى إيرادات الموازنات العامة للدول العربية، وإعاقة تنفيذ مشاريع التنمية، وعلى إتخاذ سياسات صناعية وإجتماعية تعويضية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن إزالة التعريفات الجمركية(١٣٩).

تاسعًا: كما أن لهذه الإتفاقيات آثاراً عديدة على النشاط الإنتاجى تتلخص فى الآتى :

- التخلى عن أنشطة صناعية تعجز عن الوقوف فى وجه المنافسة بعد فقدانها الحماية.
- إغلاق وحدات إنتاجية غير كفئه فى قطاعات قادرة على المنافسة.
- إعادة هيكلة وحدات قادرة على اكتساب وضع منافس.
- توسيع منشآت وقطاعات تحقق التنافس مستفيدة من إتساع السوق وخلق التجارة. وهذا يضع تحدى أمام الاقتصاديات العربية وصناعاتها (١٤٠).

عاشرًا: أما المنتجات الزراعية للبلاد العربية فتخضع لنظام حصص أوروبى صارم، ولن تفتح إلا ضمن الحدود المسموح بها فى نطاق السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبى ،(١٤١) حيث يكيل الاتحاد الأوروبى بمكيالين . فبالنسبة للصادرات الأوروبية من السلع الصناعية يطلب الإتحاد الأوروبى من البلاد العربية المعنية أن تزيل القيود الجمركية وغير الجمركية ـ أما بالنسبة للصادرات العربية الضئيلة من المنتجات الزراعية فيضع أمامها العراقيل الكثير، حتى لاتدخل إلا ضمن الحدود المسموح بها فى نطاق السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبى(١٤٢) ويضاف إلى تلك العراقيل أمام الصادرات الزراعية العربية أمام الاتحاد الأوروبى عراقيل أخرى، ألا وهى إنضمام دول جنوب أوروبا ذات الإنتاج الزراعى الهام إلى الجماعة الأوروبية وحصولها على حرية النفاذ إلى أسواقها أكسبها وضعاً أفضل، مما أضعف المزايا الطفيفة التى كانت للدول المتوسطية الأخرى، وبخاصة دول المغرب التى أعادت بناء إقتصادها على أساس الإنتاج للسوق الأوروبية .

حادى عشر: يجب أن تأخذ فى الاعتبار حقيقة هامة، وهى أن بناء الاقتصاد الوطنى على نحو يعزز درجة الإندماج فى الاقتصاد الأوروبى المتقدم تتطلب جهداً مستمراً لإعادة تشكيلة وفقاً للتغيرات فى ذلك الاقتصاد الأقوى، ويقلل فى الوقت نفسه من الحافز للإنضمام إلى تكامل إقليمى على المستوى العربى(١٤٣).

ثاني عشر: يوضح رصيد السياسة الأوروبية تجاه المشروع المتوسطى أنها تعانى من عدم تجانس حقيقى من ناحية وأنها تنطلق من أبعاد ومرامى قد لاتتفق بالضرورة مع المصالح العربي ، يطرح ذلك تحدياً أمام صانع القرار العربى، الذى يحاول تعظيم مصالحه الاقتصادية والسياسية فى إطار منظومة من التعاون المتوسطى (١٤٤).

وهناك رأيين متناقضين تجاه المشروع المتوسطى هما :

الرأى الأول: يرى أن الشراكة غير المتكافئة بين العرب والأوروبيين لايمكن أن تنجح، وأنه إذا ما تمت تأسست علاقة جماعية ستكون نوعاً من هيمنة الشمال وتبعية الجنوب . ولذا يرفض هذه الشراكة والمشروع الشرق أوسطى، لأنه مشروع دخيل يبغى الهيمنة الأوروبية على الوطن العربى مثله مثل المشروع الشرق أوسطى.

الرأى الثانى: يرى أنه نتيجة للتمايزات والتقارب الجغرافى والمشاكل الاجتماعية

و الاقتصادية والسكانية والأمنية للجانبين يمكن أن تصل لدرجة الأزمة مالم يعمل الجانبان معاً ويتعاونان بقوة.

ويرى أنصار التصور الأخير أنه إذا كان هناك أمل فى تحسين فرص الاندماج الكامل لنحو عشرة ملايين من جنوب المتوسط فى بلدان شمال المتوسط بصفة خاصة وفى الاتحاد الأوروبى، بصفة عامة فإن ذلك سيكون عن طريق تدعيم هذه الشراكة.

وفى نهاية طرح المشروع المتوسطى الذى يملك العديد من العوامل، التي تجعله يعمل كغيره من المشروعات الأخرى المطروحة ، حيث لم يخلق عداوة نشطه فى العالم العربى ـ كما فى المشروع الشرق أوسطى ـ ، كما أنه يتعامل مع إسرائيل بشكل لو أجزنا التعبير أقل تميزاً من المعاملة الأمريكية لإسرائيل(١٤٥).

إلا أننا نرى أيضاً أن المشروعين الشرق أوسطى والمتوسطى يؤكدان على أولوية إدماج المنطقة فى النظام العالمى الجديد، وأنهم إذا إختلفا فهما يختلفان فى الدرجة وليس فى النوع (١٤٦) فالمشروعات متشابهات فى عدة أشياء، منها أن الفاعلين الإقليميين الرئيسين الممثلين فى المشروع الأول موجدين فى المشروع الثانى بإستثناء سوريا، والفارق الرئيسى بينهما هو غياب الولايات المتحدة الأمريكية، وبروز الثقل الأوروبى فى المشروع المتوسطى(١٤٧).

فهما مشروعين يبغيان الهيمنة على الوطن العربى الذى أثبت التاريخ أن من يتحكم فيه فإنه يتحكم فى العالم أجمع. وينبغى هنا التأكيد على دلالات ثلاث تتضمنها آليات الهيمنة الأمريكية الأوروبية بالنسبة للنظام الإقليمى العربى .

أولاً: إن هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة تتم فى إطار عملية تسوية سياسية شاملة للصراع العربى ـ الإسرائيلى بما يتضمن قبول إسرائيل عربياً، الأمر الذى يعنى أن مثل هذه التسوية تعد قبولاً أو إن شئت الدقة فقل إنصياعاً للأمر الواقع ـ أو للوقوعية ، وتجاوزاً للقضية المركزية فى النظام العربى ألا وهى القضية الفلسطينية.

ثانياً: أن الهندسة الجغرافية الجديدة فى المنطقة تشمل على أربع مناطق فرعية فى النظام العربى كلاً منها يوجه ناظريه إلى قوى وأطراف خارجية(١٤٨) .

المحور الأول : محور المغرب العربي الذى ينظر إليه على أنه تجمع تابع من

توابع أوروبا دون أن تكون هذه التبعية مؤدية إلى الإنضمام إلى السوق الأوروبية الموحدة(١٤٩)، ولعل هذه الدائرة، دائرة شمال أفريقيا ، خاصة بعد الخطوة المصرية الأخيرة فى الانضمام إلى الاتحاد المغاربى، تمثل أو سوف تمثل الدائرة الأساسية، (المتوسطية).. ولعل الملاحظ هنا أن مصر مرشحة لأداء دور نقطة التماس بين «الشرق أوسطية» و«المتوسطية» .

المحور الثاني : محور بلدان الجزيرة العربية ماعدا اليمن، أو تحديداً الخليج العربى(١٥٠) الموضوعة تحت الحماية العسكرية الأمريكية المباشرة ، وهذا الجزء تزداد أهميته «الجيو استراتيجية»، فى إطار ماتدل عليه الأبحاث من حاجة القوى الإقتصادية الكبرى ، وما يحيط بها من تكتلات إليها، خاصة وأن الابحاث تشير إلى أن النفط يشكل ٤٠ ٪ من مصادر الطاقة بجميع انواعها فى العالم ، وأن حوالى ٦٥٪ من المخزون النفطى القابل للإستغلال فى العالم يقع فى الخليج ٦ ,٢٪ فقط فى الولايات المتحدة، ولا نجاوز الحقيقة هنا إذا قلنا إن هذه المنطقة ستظل أهميتها ممتدة إلى ما يقارب منتصف القرن القادم (١٥١) أو إلى أن تفتح الثورة التقنية والعلمية «الثورة الثالثة» الراهنة ، آفاق جديدة لاكتشاف مصادر الطاقة البديلة .

المحور الثالث : محور بلدان المشرق العربي «ماعدا العراق» .أو تحديداً المنطقة التى تساهم الاتفاق «الفلسطينى ـ الإسرائيلى»، وكذا المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية» فى خلق النواة الإقتصادية ، لها وهى المنطقة التى تمثل الدائرة الأساسية لـ «السوق الشرق أوسطية» خاصة عندما يضاف إلى نواتها فيما بعد كل من سوريا ولبنان . ومصر .

المحور الرابع : محور البلدان العربية المتبقية ، أو تحديداً العراق، الذى يمكن أن يكون مستقبلاً جزءاً من نظام فرعى اقتصادى وأمنى ليشمل الدائرة النفطية ، وإيران .. واليمن الذى يمكن أن يلحق على الدائرة الطرفية فى إفريقيا ، والتى بدأ الترتيب لها من خلال ماحدث فى حنيش وما يحدث فى السودان الآن(١٥٢).

ثالثا: إن العامل المشترك فى هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة يتمثل فى تأسيس دور محورى، وأساسى لإسرائيل إستناداً إلى شرعية الانتماء، إذا لايخفى أن المشروع المتوسطى، الذى طرحته الدول الأوروبية قد انطلق من الدينامية السياسية

الجديدة. التى أطلقتها عملية السلام ، والتى رأت من خلالها أوروبا دافعاً قوياً لإقامة تعاون أوروبى متوسطى يضم دولاً عربية إلى جانب إسرائيل.

وإنه إذا أخذنا بعين الاعتبار إندماج إسرائيل وإرتباطها بإقتصادات أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان، فإنها تتطلع إلى ممارسة إستراتيجية كونية، وذلك بإعتبارها إمتداداً للإستراتيجيه الأوروبية الأمريكية(١٥٣).

ويمكن القول أنه من خلال الدوائر المتقاطعة «الدائرة المتوسطية والدائرة النفطية ، والدائرة الشرق أوسطية» فإن الهدف يتجاوز مجرد إنشاء سوق شرق أوسطية إلى ترتيبات إقليمية متكاملة.. ومن ثم فنحن العرب على أبواب مرحلة جديدة لاتقوم فقط على «التجزئة الثالثة» للوطن العربى خلال هذا القرن العشرين، بل تعتمدأيضاً على قاعدة التوظيف الاتجاهى بين كل من «العرب.. وإسرائيل». وبينهما معاً وبين إستراتيجيات القوى الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى خلال العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين .

ومن المفارقات الغريبة أن مشروعات التعاون الإقليمى المدفوعة بطرف أجنبى هى التى وجدت طريقها إلى التطبيق فى المنطقة العربية، بينما مازالت مشروعات التعاون الإقليمى المقترض أن تحركها المبادرات الذاتية العربية عاجزة عن أن تفرض نفسها على الساحة . ومن المفارقات الأكثر غرابة أن يزعم البعض أنه ربما كانت مشروعات الشرق أوسطية أو المتوسطية، هى المسار الذى ينبغى إتباعه للوصول إلى مشروعات للتعاون الإقليمى العربى. وهكذا سوف تظل مقادير العرب بيد أطراف خارجية ، إلى أن ينتبه العرب من غفلتهم، وينشطوا العمل الاقتصادى المشترك فيما بينهم ، ويبتكروا له مداخل جديدة(١٥٥).

هوامش الباب الثالث

١ـ د. سعد الدين إبراهيم . الرؤى المستقبلية للمشرق الغربى، كراسات إستراتيجية، العدد ٥٢ السنة السابعة ، ١٩٩٧ . ص ١٧ .

٢ـ د.على إبراهيم عبداللطيف . سماح رافع محمد . يقظة المجتمع المصرى ، دار الكتب ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ . ص ٩ .

٣ـ د. إبراهيم . مرجع سابق . ص ١٧ .

٤ـ المرجع السابق . ص ١٨ .

٥ـ د. ممدوح أنيس فتحى . إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن القومى العربى ؟ السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، اكتوبر، ١٩٩٧ ، ص ١٠٤ .

٦ـ د. إبراهيم . المرجع السابق . ص ١٨ .

٧ ـ حمدى عبدالرحمن حسن. العولمة وآثارها السياسية فى النظام الإقليمى العربى : رؤية عربية، المستقبل العربى، العدد ٢٥٨ ، ٨/ ٢٠٠٠ ص١٠ .

٨ ـ د. فتحى ، مرجع سابق ،ص ١٠٤ .

٩ـ د. إبراهيم ، المرجع سابق ، ص ١٨ .

١٠ـ د. فتحى. مرجع سابق . ص ١٠٤ .

١١ ـ خالد فياض، العلاقات العربية ـ الإيرانية بين الصراع والتعاون ، السياسة الدولية، العدد ١٢٧، يناير ١٩٩٧ . ص ٢٠٤ .

١٢ ـ د. إبراهيم . مرجع سابق . ص ١٩ .

١٣ ـ طارق دحروج، الانتخابات التركية معطيات جديدة، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ أبريل ١٩٩٦ . ص ١٧ .

١٤ ـ المرجع السابق ، ص ١٧٧ .

١٥ـ د. إبراهيم ، المرجع السابق، ص ٢٠ .

١٦ ـ محمد صادق الحسينى ، الأزمة التركية ـ الإيرانية . شئون الأوسط، العدد ٦١، أبريل ١٩٩٧ ، ص ٧٨ .

١٧ ـ المرجع السابق، ص ٧٩ .

١٨ ـ الأهرام ١١/ ١٢/ ١٩٩٧ .

١٩ـ مجلة الاقتصاد الإسلامى ، عدد ١٩١ ، السنة السادسة عشر، شوال ١٤١٧، ص ١٠ .

٢٠ ـ البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ،العدد الثالث، المجلد الثامن والأربعون، ١٩٩٥، القاهرة ص٢٤٨ .

٢١ـ البنك الأهلى المصرى ، مرجع سابق ،ص ٢٤٧ .

٢٢ ـ مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد ١٩١ مرجع سابق، ص ١٠ .

٢٣ ـ طارق فهمي . آفاق عربية العدد ٢٤٠ ١١ ديسمبر ١٩٩٧ .

٢٤ـ الأهرام ١١/١٢/١٩٩٧ .

٢٥ ـ البنك الأهلي، المجلد الثامن والأربعون، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

٢٦ ـ محمد السيد أحمد التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط، السياسية الدولية العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ٨٩ .

٢٧ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق، ص ٢٠ .

٢٨ ـ محمد السيد أحمد، مرجع سابق، ص ٨٩ .

٢٩ ـ البنك الأهلي، المجلد الثامن والأربعون المرجع السابق . ص ٢٤٨ .

٣٠ ـ إبراهيم كروان . المعضلات العربية فى التسعينيات، السياسية الدولية، العدد ١١٧، يوليو ١٩٩٤، ص ١١ .

٣١ ـ حسين معلوم ، وأخرون ، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى مكتبة مدبولى ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٩ .

٣٢ ـ ياسين سويد . المستقبل العربى، السنة السادسة عشر، العدد ١٧١ مايو ١٩٩٣ ص ١٥٤ .

٣٣ ـ د. محمد محمود الإمام، بازار عبر الشرق الأوسط تهافت الأسس، أوراق الشرق الأوسط ، العدد الثاني ، القاهرة، يوليو ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

٣٤ ـ علاء عبدالوهاب ، الشرق الأوسط سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سيناء للنشر ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٨٠ .

٣٥ ـ د. أحمد صدق الديجانى ، فى مواجهة النظام الشرق أوسطى ، دار المستقبل العربى، بيروت ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

٣٦ـ عبدالوهاب ، مرجع سابق. ص ١٠٥

٣٧ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق، ص١٠ .

٣٨ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق، ص ١١ .

٣٩ ـ ماجد كيالى وأخرون، نظام شرق أوسطى أم سوق شرق أوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص٦٤ .

٤٠ ـ د. إلياس سابا وأخرون ، الجوانب السياسية للتحديات الشرق أوسطية ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت ١٩٩٤ ص ١٧٠ .

٤١ ـ د. حسين نافعة . الجامعة العربية فى ظل التسوية سيناريوهات المستقبل، وعالم المعرفة ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الرابع، ابريل / يونيو ١٩٩٧ ، ص ٥١ .

٤٢ـ د. نافعة ، مرجع سابق ص ٥٢ .

٤٣ـ د. على الدين هلال، الجامعة العربية والسلام العربى الإسرائيلى، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الرابع، أبريل / يونيو ١٩٩٧ ، ص ٢٥ .

٤٤ ـ د. ابراهيم ، مرجع سابق ، ص ١١ .

٤٥ ـ الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٥٠٦، ١٧ نوفمبر ١٩٩٧، ص ٢٠ .

٤٦ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق، ص ١١ .

٤٧ـ د. هلال، مرجع سابق . ص ٢٥ .

٤٨ ـ د. حسن ، مرجع سابق . ص ١٠ .

٤٩ ـ د. هلال ، مرجع سابق . ص ٢٥ .

٥٠ ـ د. محمد عبد الشفيع عيسى، الشرق أوسطية ومكانة مصر العالمية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، المؤتمر السنوى العاشر ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٥٩ .

٥١ ـ د. عبدالمنعم السيد على، التكامل الاقتصادى العربى والنظام الشرق أوسطى التناقض والتداخل والبدائل ، المستقبل العربى، العدد (٢١٤) ١٢/ ١٩٩٦، ص١٦ .

٥٢ ـ د. أحمد ثابت ، المخاطر وتحديات المشروع الشرق أوسطى . مستقبل العالم الإسلامى السنة الخامسة ، بعدد(١٤)، شتاء ١٩٩٥ ، ص ٨ .

٥٣ ـ د. الديجانى. المرجع لبسابق ، ص ٦٤ .

٥٤ ـ د. السيد على، مرجع سابق. ص ٢١ .

٥٥ ـ معلوم . مرجع سابق. ص ١٢٤ .

٥٦ ـ د. حسن عبدالله أحمد جوهر . د. عبدالله يوسف سهر محمد . الخليج ومحاولات الهيمنة العالمية على منابع النفط، السياسة الدولية، العدد(١٣٣)، يوليو ١٩٩٨ ص ٩ .

٥٧ ـ عبدالوهاب ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .

٥٨ ـ د. عبدالفضيل وآخرون . مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية التصورات والمحاذير وأشكال المواجهة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤، ص ١٢٨ .

٥٩ ـ قيس العزاوى . الشرق أوسطى والمتوسطى متفقان إستراتيجياً بعد برشلونه، مجلة النور ، السنة الرابعة العدد السادس والخمسون، يناير ١٩٩٦ ، ص٢٦ .

٦٠ ـ عبدالوهاب . مرجع سابق، ص ٢٦ .

٦١ ـ د. رمزى ذكى، قضايا مزعجه . مكتبة مدبولى، ١٩٩٥، ص ١٨٧ .

٦٢ ـ معلوم وأخرون، المرجع السابق، ص ١٢٤ .

ـ الشرق الأوسط مصطلح مطاط يضيق ويتسع حسب المصلحة التى تبغيها الدول الكبرى من المنطقة فقد يتسع المصطلح ليضم (تركيا ـ اليونان ـ قبرص ـ سوريا ـ لبنان ـ العراق ـ السعودية ـ فلسطين ـ الأردن ـ مصر ـ السودان ـ ليبيا ـ الكويت ـ اليمن ـ مسقط ـ عمان ـ البحرين ـ قطر ـ محمية عدن ـ إمارات الخليج ـ شمال إفريقيا ـ ثم باكستان ـ افغانستان ـ وقد يمتد إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية) . فليس هناك معيار موضوعى لتحديد هذا المصطلح . غربى وغريب النشأة والهوية ولمزيد من التفصيل انظر كتابنا إكرام عبد الرحيم السوق الشرق أوسطية من هرتزل إلى ما بعد باراك ، مركز الحضارة العربية. القاهرة، يونيو ٢٠٠٠ ، ص٣٨ .

٦٣ ـ د. عبد المنعم السيد على . مرجع سابق . ص ٢١ .

٦٤ ـ د. إبراهيم . مرجع سابق . ص ١١ .

٦٥ـ د. محمد عبدالشفيع عيسى مرجع سابق. ص٦٠ .

٦٦ ـ عبد المنعم المشاط،مؤتمر قمة الدار البيضاء، السياسة الدولية العدد(١١٩)، يناير ١٩٩٥ ، ص٢٣٤ .

٦٧ ـ د. حسن أبو طالب الفكر العربى والشرق أوسطية ، عالم الفكر، المجلد الخامس والعشرون، العدد الرابع، أبريل / يونيو ١٩٩٧ ، ص ٨٦ .

٦٨ ـ المرجع السابق، ص ٨٧ .

٦٩ ـ د. عيسى، المرجع السابق، ص ٦٠ .

٧٠ ـ عرض كتاب د/ محمد محمود الإمام ، مشروعات التكامل البديلة مشروعات إسرائيل الموازية، الأهرام الاقتصادى، العدد (١٥٠٥)، ١٠ نوفمبر ١٩٩٧، ص ٦٦ .

٧١ ـ عرض كتاب د. مصطفى عبدالرازق، آليات الإختراق الإسرائيلى للمنطقة العربية. عرض جيهان عبد الله .شئون عربية . سبتمبر ١٩٩٧ ، العدد (٩١)، ص ٢٢٦ .

٧٢ ـ حسين معلوم ، المرجع السابق، ص ١٢٩ .

٧٣ ـ حسين معلوم ، المرجع السابق، ص ١٣٠ .

٧٤ ـ أمين إسكندر ، المنابر، المرجع السابق، ص ٦١ .

٧٥ ـ د/ سليمان المنذرى . السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ، مكتبة مدبولى، ١٩٩٩ ص٢٢٢ .

٧٦ ـ فتحى أحمد الذوق . الاقتصاد العربى فى مشارف القرن الحادى والعشرين، الأهرام الاقتصادى العدد (١٥٨٨) ، ١٤ يونيو ١٩٩٩ ،ص ٥٩ .

٧٧ ـ د. عبدالفضيل ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٧٨ ـ د. أبو طالب، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

٧٩ ـ د. المنذرى، مرجع سابق، ص ٢٢٣ .

٨٠ ـ د. نجيب عيسى، التحديات الاقتصادية للتسوية واستراتيجيات المواجهة ، مستقبل العالم الإسلامى، السنة الخامسة ، العدد (١٥) ربيع ١٩٩٥، ص ١٦ .

٨١ ـ د. المنذرى ، المرجع السابق، ص ٢٢٣ .

٨٢ ـ المرجع السابق . ص ٢٢٤ .

٨٣ ـ د. نجيب عيسى مرجع سابق . ص ١٠ .

٨٤ ـ د. محمود عبدالفضيل مرجع سابق . ص ٨٩ .

٨٥ ـ د. المنذرى ، مرجع سابق . ص ٢٢٣ .

٨٦ ـ د. نجيب عيسى ، مرجع سابق ص١٠ .

٨٧ ـ د. عيسى ، مرجع سابق، ص ١١ .

٨٨ ـ أمين إسكندر . ورقة الحزب الناصرى حول قضايا وشعار المؤتمر الثانى. من أجل المشروع القومى العربى فى مواجهة النظام الشرق أوسطى ص ٦ .

٨٩ـ د. عبدالمنعم المشاط، مرجع سابق. ص ٦ .

٩٠ ـ أمين إسكندر، مرجع سابق، ص ٧ .

٩١ ـ أمين إسكندر مرجع سابق ، ص ٨ .

٩٢ ـ د. المنذرى، مرجع سابق، ص ٢٢٤ .

٩٣ـ أحمد النجار، المشروع المتوسطى الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية مركز البحوث الدراسات السياسية ، المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية القاهرة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ٤ .

٩٤ ـ النجار ، مرجع سابق ، ص ٥ .

٩٥ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق . ص ١٤ .

٩٦ ـ أحمد النجار، مرجع سابق . ص ٦ .

٩٧ ـ د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٤ .

٩٨ ـ د. محمد محمود الإمام . اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملى، بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، ربيع ١٩٩٧ ، ص ١٦ .

٩٩ ـ محمد سالمان السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبى، السياسة الدولية، السنة الخامسة والثلاثون، العدد (١٣٨)، أكتوبر١٩٩٩ .

١٠٠ ـ نيرمين النواوى الاتحاد الأوروبى والشرق الأوسط، السياسة الدولية ، العدد (١٤٢)، اكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ١٠٧ .

١٠١ ـ محمد سالمان، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

١٠٢ ـ المرجع السابق، ص ٢٤٢ .

١٠٣ ـ نيرمين ، مرجع سابق، ص ١٠٦ .

١٠٤ ـ المرجع السابق، ص ١٠٨ .

١٠٥ ـ محمد سالمان المرجع السابق . ص ٢٤٣ .

١٠٦ ـ وفاء نسيم . التعاون الأورو ـ متوسطى (عملية برشلونة)، السياسة الدولية . السنة الخامسة والثلاثون، العدد (١٣٨)، اكتوبر ١٩٩٩ ص ٢٤٧ .

١٠٧ ـ نيرمين ، مرجع سابق. ص ١٠٧ .

١٠٨ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق. ص ١٤ .

١٠٩ ـ جميل هلال ، إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط، الطبعة الثانية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت يوليو ١٩٩٦، ص ٢١٨ .

١١٠ ـ نيرمين، مرجع سابق. ص ١٠٨ .

١١١ ـ هلال، مرجع سابق ص ٢٣٣ .

١١٢ ـ نيرمين، مرجع سابق. ص ١٠٨ .

١١٣ ـ نزيه الأيوبى، جيران متباعدون العلاقات الاقتصادية والسياسية بين أوروبا وشرق الأوسط شمال أفريقيا، عرض عمر الشربيني السياسية الدولية العدد (١٢٤)، ابريل ١٩٩٩ ، ص٢٥ .

١١٤ ـ نيرمين . مرجع سابق. ص ١٠٨ .

١١٥ ـ فيرجينيو رونيونى ،أوروبا كيف تساهم فى إستقرار الشرق الأوسط . ماذا بعد عاصفة الخليج.

رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٣١ .

١١٦ ـ خالد عبداللطيف ، مستقبل العلاقات بين الشمال وجنوب البحر المتوسط، السياسية الدولية، العدد (١٢٣)، اكتوبر ١٩٩٦ ، ص ٢٠١ .

١١٧ ـ البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد الثامن والأربعون ١٩٩٥ ،القاهرة ، ص ٣٧١ .

١١٨ـ الأيوبى، مرجع سابق، ص ١٢٧ .

١١٩ ـ خالد عبداللطيف ، مرجع سابق، ص ٢٠٢ .

١٢٠ ـ د.سليمان المنذرى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

١٢١ ـ وفاء نسيم، مرجع سابق، ص ٢٤٨ .

١٢٢ ـ نيرمين ، مرجع سابق،ص ١١٠ .

١٢٣ ـ وفاء، مرجع سابق، ص ٢٤٨ .

١٢٤ ـ د. المنذرى ، المرجع السابق . ص ٢٢٦ .

١٢٥ـ د. سليمان المنذرى ، مرجع سابق . ص ٢٢٧ .

١٢٦ ـ وفاء ، مرجع سابق ص ٢٤٨ .

١٢٧ـ سامى غالى . خطوة جديدة ، فى مسيرة الشراكة الأوروبية المتوسطية ، العدد (١٢٩)، يونيو ١٩٩٧ ، ص ١٦٧ .

١٢٨ ـ المرجع السابق ، ص ١٦٨ .

١٢٩ ـ وفاء، مرجع سابق، ص ٢٤٨ .

١٣٠ ـ المرجع السابق ص ٢٤٩ .

١٣١ ـ نيرمين النواوى ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

١٣٢ ـ وفاء ، مرجع سابق ص ٢٥٠ .

١٣٣ ـ قيس العزاوى ، المرجع السابق، ص ٢٤ .

١٣٤ ـ ميرجينيو رونيونى مرجع سابق، ص ٣٦ .

١٣٥ ـ د/ إبراهيم العيسوى التنمية المنشودة لمصر فى ضوء المستجدات العالمية الاقليمية والتحديات المستقبلية، مصر المعاصرة، السنة السابعة والثمانون، العدد ٤٤٣ ، يوليو ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٣٣٧ .

١٣٦ ـ د. الإمام ، مرجع سابق، ص ٢٢ .

١٣٧ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

١٣٨ ـ د. المنذرى ، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .

١٣٩ ـ د. الإمام، المرجع السابق ص ٦٧ .

١٤٠ ـ د. المنذرى ، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .

١٤١ ـ د. الإمام ، مرجع سابق، ص ٦٧ .

١٤٢ ـ د. المنذرى ، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .

١٤٣ ـ د. المنذرى ، مرجع سابق، ص ٢٢٩ .

١٤٤ ـ د. الإمام ،مرجع سابق، ص ٢١ .

١٤٥ ـ د. حمدى عبد الرحمن حسن، التوجه المتوسطى فى السياسة المصرية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٥ ، المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية، القاهرة ٧ ـ ٩ ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ٢٩ .

١٤٦ ـ د. إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

١٤٧ ـ قيس العزاوى . مرجع سابق، ص ٢٦ .

١٤٨ ـ د. إبراهيم .مرجع سابق،ص ١٦ .

١٤٩ ـ حسن ، مرجع سابق، ص ١٦ .

١٥٠ ـ د . سمير أمين نظام شرق أوسطى أم سوق شرق أوسطية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ ص ١١٦

١٥١ ـ حسين معلوم وأخرون، مرجع سابق، ص ١٤١ .

١٥٢ ـ أمين إسكندرى وحسين معلوم عبور الهزيمة ، دار الملتقى، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥٩ .

١٥٣ ـ معلوم ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

١٥٤ ـ حسن، مرجع سابق، ص ١٦ .

١٥٥ ـ معلوم ، مرجع سابق، ص ١٤٣ .

١٥٦ ـ د. العيسوى ، مرجع سابق، ص ٢٣٨ .

الخاتمة

ها وقد انتهينا من استعراض التحديات المستقبلية التى تواجه التكتل الاقتصادى العربى. وقد عرفنا أن الوطن العربى يواجه أشرس الهجمات فى تاريخه حيث المراد محو هويته، فى ظل عولمة متصاعدة ، وفى وسط دول تلوذ بمحطيها الإقليمى، وتسعى لتكوين تكتلات إقليمية لمواجهة تحديات العولمة.

وفى ظل هذه الأجواء يفرض على الوطن العربى أنماط تنمية لاتتناسب مع ظروفه وتفرض سياسات مضادة لمصلحه التى هى فى تقوية التكتل العربى. ويحاول الوطن العربى البحث عن موطن قدم لوجوده كأمه واحدة فى وسط عالم يتوحد ، وفى مقابل هذه الرغبة العربية هناك رغبات أخرى لإعادة تشكيل الخارطة الجيو سياسية للوطن العربى، على أساس تقسيم هذا الوطن إلى جزء شرق أوسطى وجزء آخر متوسطى، وفى إطار هذا التمزق المفروض لايملك الوطن العربى فى هذين التكتلين ناقة فيها ولاجمل ، ففى كلا التكتلين هو تابع ذليل يراد منه أن يؤمن خطوط الملاحة العالمية، من خلال موقع إستراتيجى هو قلب العالم، ومن يتحكم فيه فهو فعلا المتحكم فى العالم، وأيضاً إبقائه سوقاً إستهلاكية كبيرة يراد منها استيعاب البضائع الغربية. والحفاظ على منابع الحياة الغربية ـ منابع النفط ـ حيث يمتلك هذا الوطن حوالى ٦٥ ٪ من الاحتياطى العالمى للنفط الذى هو حتى الآن من أهم وإن لم يكن أهم مصادر الطاقة على الإطلاق. وهذه القضية قضية الطاقة أو البترول ـ أهم هاجس غربى للحفاظ على المنطقة بالشكل الذى يريدونه للتأكد أن منابع النفط فى أيديهم الأمينة.

والوطن العربى فى ظل العولمة المتصاعدة بتحدياتها المفروضة ،. وفى ظل عدم توافر إستراتيجية عربية موحدة لمواجهة مخاطر العولمة، وأهم هذه المخاطر على الإطلاق تحرير التجارة العالمية فهو مهدد بشكل واضح بفقد هويته الحضارية

والتحلل لصالح المصالح الغربية، والسؤال المطروح علينا هنا فى ظل هذه الصورة القائمة التى يحياها الوطن العربى هو «كيف يمكننا مواجهة كل هذه التحديات ؟ هل هناك استراتيجية موحدة يطرحها الوطن العربى لمواجهة هذه التحديات ؟ وإن كانت موجودة فلماذا لم تنفذ حتى الآن ؟

اسئلة كثيرة تتبادر إلى أذهاننا وتطرح نفسها على حاضرنا ومستقبلنا ولكننا لانملك إجابة واضحة عليها حتى الآن، فما هو مطروح مجرد إرهاصات ودراسات نظرية لم ولن تجد طريقها للتنفيذ فى ظل إرادة سياسية مفقودة وأنظمة تابعة ومنظومة عالمية تترصد لنا وتريد محو هويتنا واستبدالها بهويات أخرى شرق أوسطية ومتوسطية وعولمية.

□□□□□
□□□

عــربيــة للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043

التحـــديات المستقبليـــة للتكتل الاقتصادى العربى

يواجــه الوطن العــربى ، فى هذا الوقـت بالذات ، الكثير من التحــديات التاريخية والخارجيـة من أهمها : أزمة الثقة التى خلفتها حـرب الخليج الثانية ، ووهن العلاقـات العربيـة البينية وتدنى مستوياتها ، وضآلة ما حققتـه مشاريع التكامل العـربى من منجزات . وهناك أخطـر تحد يواجهه الوطن العـربى ، ألا وهو الدعوة لإنشاء مشروعات إقليميـة بديلة فى المنطقة العربية ، ومن أهم هذه التكتـلات التكتل المتوسطى التى تدعـو له أوربا والتكتل الشرق أوسطى الذى تتزعمه أمريكا وإسرائيل وتروج له المؤسسـات الدولية . وهناك أيضاً بالإضافة إلى هذه التحـديات تحدى العولمة ، ذلك التحـدى القادم الذى لم نعد لـه العُـدّة ولا نعرف كيف نواجهه أو نتعامل معه . كل هذا يؤكد لنا أهمية تكتل اقتصادى عربى فعلى وفعال نستطيع أن نواجه به كل هذه التحديات .

هذا فى الوقت الذى تلوذ فيـه الدول الكبرى بمحيطها وتوسعّـه ، وتظهر فى أمـريكا اللاتينية وآسيـا وأفـريقيا مشروعـات وتكتـلات اقتصادية مثل نافتـا ، الأبيك، الآسيان والكوميسـا فضلاً عن ميركوسور ومجموعـة الانديـة والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى والسوق الكاريبى ..

لقـد أصبح الوضع بالنسبة للعـالم العـربى مسألة نكون أو لا نكون ، مسألة حياة أو موت ، والتكامل الاقتصادى هو أول وأقوى التحديات .

النـاشـر